الأخبار
al-akhbar

السبت 22 آب 2026
العدد 5856 السنة الحادية والعشرون
Samedi 22 Août 2026 no 5856 21ème année

www.al-akhbar.com

24 صفحة
100000 ليرة

كلمات
نادين بيكودو
الشاهدة على تاريخ المشرق

كيف أدارت المقاومة المواجهة مع إسرائيل في الميدان؟
أميركا لرجال السلطة: تحركوا ضد حزب الله! 2

عقوبات ترامب
فيلم مكرَّر
8 - 10

المؤشرات الأولية توحي بأن الولايات المتحدة تتّجه نحو «توسيم شعاع التخريب الاقتصادي» (أ ف ب)

أحوال الناس

ربع مليون نازح من دون مساعدات رسمية
4

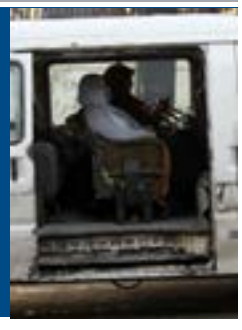

90% من حركة «فانات» الجنوب خارج الخدمة
5

الحرب تأكل موسم الملوخية في عربصاليم
6

المشهد السياسي

كيف أدارت المقاومة المواجهة في الميدان؟

(من الويب)

منذ آذار وحتى مطلع حزيران 2026، حاول الخطاب الإسرائيلي اختزال المأزق الذي يواجهه جيش الاحتلال على الجبهة اللبنانية في مشكلة تقنية واحدة، تنحصر في مواجهة «المحلّقات الانقضاضية»، وتعمّد العدو حجب كل التفاصيل الأخرى المتعلقة بما يحصل في الميدان، ومن خلال قراءة مواجهات ثلاثة أشهر تصل إلى صورة مختلفة تماماً، فالمحلّقات ليست سوى آلة واحدة داخل منظومة عسكرية أوسع.

وبحسب تحليل ميداني أعدّه «مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير» فقد توزعت المعضلة الحقيقية التي واجهها جيش الاحتلال، على ثمانية أركان مترابطة، من العبوات الناسفة والإطباق الاستخباري، مروراً بالمسيّرات والصواريخ الموجهة والاشتباك من مسافة صفر، وصولاً إلى المدفعية الدقيقة والقدرة على امتصاص الأحزمة النارية وإعادة القتال من تحت الركام.

الأرض المفخخة

لم تكن محاور التقدم في القرى اللبنانية ممرات مفتوحة كما افترضت حسابات العدو. العبوات الناسفة أعادت تعريف الأرض نفسها كسلاح. ففي رشاف وحداثا خلال شهر آيار، لم يؤدِّ تفجير عبوة بجرافة «D9» إلى انتهاء العملية، وعندما تقدمت قوة لسحب الآلية، وجدت نفسها داخل حقل آخر من العبوات، وانتهت سلسلة التفجيرات بتدمير أربع جرافات. وفي 13 آيار، استهدفت عبوة قوة متقدمة ثم آلية «نميرا»، قبل إعطاء آلية مفخخة مسيرة كان الاحتلال يحاول الدفع بها إلى ساحة البلدة. وفي شمال الطيبة في 14 آيار، استهدفت عبوة قوة كانت تتسلل باتجاه مضخة المياه وأجبرتها على

> **أطلق المقاومون صواريخ دفاع جوي على مروحية حاولت الهبوط لإخلاء إصابات في الدبابات وأجبرتها على التراجع**

الانكفاء تحت غطاء دخاني. كما شهد طريق الطيبة - دير سريان في 27 آذار استخدام العبوات لوقف الآليات والجنود وكسر زخم القوة قبل التحامها المباشر بالمقاتلين.

المغزى هنا ليس في عدد العبوات وحده، بل في مكان زرعها وتوقيتها. فالقدرة على تفخيخ محاور يفترض الاحتلال أنه يمسكها ناريا تعني أن السيطرة المعلنة لا تساوي بالضرورة سيطرة فعلية على الأرض. وحين تصبح الجرافة التي يفترض أن تفتح الطريق هدفاً، ثم تصبح القوة التي تأتي لإنقاذها هدفاً ثانياً، تنهار وظيفة الهندسة الهجومية ويصبح فتح المحاور عملية استنزاف بحد ذاتها.

فقء «عيون» الاحتلال

بُنيت العقيدة القتالية الإسرائيلية على تفوق جوي واستخباري يسمح للطائرات والمسيّرات وأجهزة الرصد بأن ترى ساحة القتال قبل أن تتحرك القوات البرية داخلها. لكن المقاومة استمرت في إطلاق الصليات وإدارة الاشتباكات من مناطق أعلن الاحتلال أنه دمرها، بينما بنت جبيل وعيناتا والقوزح والطيبة. والأخطر بالنسبة إلى العدو كان الانتقال من محاولة الاختباء عن عينه إلى ضرب هذه العين نفسها. إذ سجل الميدان إسقاط مسيرات «هرمز 450 – زيك» في عدة مناطق، وإسقاط «هرمز 900» فوق القنطرة في 28 نيسان، وإسقاط «هيرون 1» في البقاع، إلى جانب استخدام صواريخ أرض - جو ضد الطائرات الحربية والمروحيات.

في القوزح يوم 25 آذار، أطلق المقاومون صواريخ دفاع جوي على مروحية حاولت الهبوط لإخلاء إصابات في الدبابات وأجبرتها على التراجع. وفي 15 و24 نيسان، استهدفت طائرات حربية في أجواء البقاع والجنوب، ما دفعها إلى التراجع وأجبر الطيران على العمل من ارتفاعات أعلى.

النتيجة المباشرة لهذا كله هو أن القوة البرية للعدو والتي تعتمد على الرصد الجوي والإسناد القريب، لم تعد تتحرك تحت مظلة مطلقة. ومع كل تهديد لطائرة استطلاع أو مروحية إخلاء أو مقاتلة، تتحول المعركة البرية إلى ساحة أكثر غموضاً وخطورة بالنسبة إلى العدو وقواته المتقدمة.

«سلاح جو» من نوع آخر

المفارقة أن المحلّقات والمسيّرات التي يريد الاحتلال تقديمها على أنها لبّ المشكلة ليست، في الحقيقة، سوى جزء من بنية أوسع. لكن هذا لا يقلل من أهميتها، بل يضعها في موضعها الحقيقي على أنها سلاح دقيق يؤدي أدواراً كانت حكراً تقليدياً على الطيران.

خلال المواجهات، استهدف المقاومون قواعد ومواقع بينها قاعدة ميرون الجوية، وقاعدة شاعا، وثكنة يعرا، وقاعدة عميعاد، ومعسكرات في الجولان، ووصلت المسيرات إلى عكا ونهاريا وحيفا. كما أصابت غرف قيادة وخيم جنود ورادارات ومنصات دفاع جوي.

وفي 23 آيار، استهدفت أسراب من المحلّقات منصات للقبة الحديدية ورادارات تشويش واليات قيادية في برانيت وراميم وموقع جل العلام. وفي آذار ونيسان، استهدفت المقاومة قواعد استراتيجية في حيفا وتل أبيب وعكا والجولان. وفي 13 نيسان، نفّذت هجوماً بأسراب مسيرات على ستة أهداف متزامنة في كريات شمونة وبيت هلل ويفتاح، بينها غرف منامة جنود وغرف إدارة نار وخيم قيادة. وخلال آيار، استخدمت المحلّقات أيضاً ضد دبابات ميركافا فيها رامي الصاروخ المضاد للدروع خط رؤية مباشراً.

المسافة صفر

حين حاولت قوات الاحتلال تقليص تعرضها للنيران البعيدة والانتقال إلى الاشتباك القريب، اصطدمت بمعادلة «المسافة صفر». ففي الخيام وبنت جبيل وشمع ودير سريان والقنطرة وزوطر الشرقية، اندلعت اشتباكات مع المقاومين استمرت لساعات. ونيران المقاومين لم تكن عشوائية، بل بدأ النسق بأسلحة خفيفة لتثبيت القوة، ثم رشاشات متوسطة لعزلها، قبل إدخال القذائف الصاروخية المباشرة ضد القوة والمدرعات التي تغطيها.

في دير سريان والقنطرة، جرت اشتباكات من مسافة صفر لساعات. وفي 45 نيسان، وقعت قوة من الكتيبة 101 مظليين في كمين للمقاومة في محور مارون الراس - بنت جبيل، بدأ بعبوة ثم تحول إلى اشتباك مباشر. وفي أطراف زوطر وبحمر الشقيف يوم 30 آيار، استمر القتال من الفجر حتى الليل، ومنع المقاومون بنتيجته العدو من تحقيق سيطرة ميدانية. أما في عيناتا يوم 10 آيار، فيظهر الاشتباك الذي خاضه المقاومون التسلسل كاملاً، إذ بدأ بالعبوات، ثم اشتباك مشاة، ثم استهداف دبابات المؤازرة بالمحلّقات.

منظومة واحدة

يمثل هذا المحور جوهر المشهد الميداني، إذ لا تقوم العملية النموذجية للمقاومة على ضربة منفردة تبدأ بصاروخ مضاد للدروع وتنتهي عند إصابة دبابة، بل على سلسلة متتابعة من الاستهدافات، تُستدرج خلالها وسائل الإخلاء والإسناد إلى دائرة الاشتباك تباعاً.

هذا يعني أن الأذرع القتالية لا تعمل بصورة منفصلة، بل ضمن منظومة مترابطة تجمع بين مضادات الدروع، والهندسة والعبوات، والمسيّرات، والدفاع الجوي، والمدفعية، في رقعة جغرافية واحدة وضمن تسلسل زمني محسوب. وقد جعل هذا النمط محاور مثل البياضة ومشروع الطيبة وحداثا ساحات تتكرر فيها حلقات الاستهداف والإخلاء وإعادة الاستهداف.

ففي القوزح في 29 آذار، بدأت المواجهة باستهداف المقاومة لدبابة ميركافا، قبل أن تمتد إلى دبابة شاركت في عملية الإخلاء، ثم إلى قوات المشاة بواسطة مسيّرة انقضاضية. ومع تدخل مروحية لتنفيذ عملية الإنقاذ، دخلت الدفاعات الجوية على خط الاشتباك. وفي محور الطيبة - بيدر الفقعاني، في 19 آذار، أعقب تدمير دبابة استهداف خمس دبابات أخرى خلال محاولة الانسحاب باتجاه دير سريان، قبل أن تتعرض منطقة الإخلاء للقصف مع تدخل المروحيات. أما في محور دير سريان - زوطر، في 4 آيار، فتداخل الاشتباك المباشر مع القصف المدفعي ومحاولات منع المروحيات من الهبوط، ليصبح مسار الانسحاب البري نفسه جزءاً من ميدان الاستهداف.

«قاهر» الميركافا يعود إلى المواجهة

رغم أنظمة الحماية النشطة على الدبابات الإسرائيلية، بقيت صواريخ المقاومة الموجهة أحد أكثر التحديات قسوة على القوة المدرعة. فقد سُجّل تدمير وقرية منها تل النحاس، ومشروع الطيبة، والقنطرة، والبياضة، وزوطر الشرقية، وعيناتا، ودير سريان ويحمر الشقيف، إضافة إلى استهداف جرافات «D9» والليات «نميرا» ومركبات «هامر» القيادية. وفي شهر آذار وحده، سُجّل تدمير أو إعطاب 108 آليات عسكرية بأنواعها بواسطة الصواريخ الموجهة.

في القنطرة، سُجّل تدمير وإعطاب ثماني دبابات ميركافا في بقعة واحدة. وفي مشروع الطيبة يوم 25 آذار، دمرت المقاومة ست دبابات وجرافة «D9»، ثم استهدفت قوة الإخلاء لمنعها من سحب الآليات. وفي العديسة أواخر آيار، انتقل التركيز إلى عربات القيادة والسيطرة من طراز «نميرا» و«هامر» لضرب عصب القوة المتوغلة واتصالاتها.

المشكلة التي واجهها سلاح الدروع في جيش العدو هنا أن الدبابة لم تعد فقط أداة تحمي الجنود وتفتح الطريق، بل تحولت في حالات متكررة إلى هدف يحتاج بدوره إلى قوة لحمايته وإخلائه، فتتضاعف العناصر المعرضة للنار.

هاذا يبقى بعد «الحزام الناري»؟

اعتمد الاحتلال على قصف جوي واسع لتمهيد الأرض قبل تقدم قواته. لكن ما واجهه بعد الغارات كان عودة النيران من المناطق نفسها.

عقب عملية الإنزال على تخوم النبي شيت في 7 آذار، نُفذت أكثر من أربعين غارة وحزاماً نارياً لتغطية انسحاب القوة، لكن مدفعية المقاومة استمرت في ضرب مسار الانسحاب. وفي زوطر الشرقية أواخر آيار، أعقب الاشتباك قصف جوي ومدفعي طوال الليل، إلا أن القوات المتقدمة فوجئت عند الفجر بكمائن ما زالت في مواقعها. وفي بنت جبيل والخيام استمرت الصليات والاشتباكات من داخل الأحياء التي تعرضت لتدمير واسع.

في 27 أيار بزوطر الشرقية، تراجع عناصر من كتيبة «شاكيد» التابعة للواء جفعاتي بعد اشتباك، وتبع ذلك حزام ناري، لكن الرد جاء باستهداف الدبابات وتجمعات الجنود في البقعة ذاتها. وفي نيسان وأيار، تحولت انقاض مناطق في بنت جبيل والخيام إلى شبكة يمكن منها استئناف الاشتباك والقصف.

هذه المرونة اللامركزية هي التي تفرغ وظيفة التمهيد الجوي من معناها أنه إذا استطاع المقاتل امتصاص الضربة الأولى، وإعادة التموضع، ثم العودة إلى إطلاق النار، فإن الغارات لا تنتج تلقائياً ممراً آمناً للقوة البرية.

لا مكان آمناً للتجمع

إلى جانب المسيّرات والصواريخ، لعبت المدفعية والهاونات والمدفعية الصاروخية القصيرة المدى دوراً في فرض استنزاف متواصل على القوات. فتجمعات الجنود في نقاط التحشد الخلفية والأمامية، من مسكاف عام والمطلة وأفيفيم وشتولا، وصولاً إلى زرعيت والخيام ودير سريان والطيبة وعيناتا ورشاف وحداثا والقوزح والبياضة والناقورة، بقيت عرضة لقصف مركز ومتكرر. والهدف من ذلك منع تثبيت خطوط إمداد آمنة، وحرمان المشاة من نقاط التجمع والراحة، وتحويل الوجود الميداني نفسه إلى عبء يومي.

وفي 24 أيار قرب نهر دير سريان، استهدفت المقاومة تجمعاً واحداً للعدو خمس مرات في ساعات متعاقبة. وفي 18 أيار، نفّذت إغارة نارية على مواقع في الخيام والطيبة ودير ميماس، كما كررت قصف قوات الإخلاء ومناطق هبوط المروحيات طوال الأشهر الثلاثة، إذ لم يعد الإخلاء مرحلة منفصلة عن الاشتباك، بل امتداداً له.

لكن المأزق الإسرائيلي لا ينحصر عند الحدود، فالحرب التي كان يفترض أن تؤمن له الجبهة الداخلية وتبعد النيران عن المستوطنات الشمالية انتهت، وفق مسار العمليات، إلى انتقال النار إلى عمق أكبر. ففي تل أبيب والمركز، استهدفت نيران المقاومة مواقع بينها مقر وزارة الحرب في «الكرياه»، وثكنة دوفيف التابعة للاستخبارات العسكرية، وقاعدة غليلوت حيث مقر الوحدة 8200، وقاعدة تل هشومير وقاعدة بلماخيم الجوية. وفي حيفا، استهدفت المقاومة القاعدة البحرية و«ستيلا ماريس» ومجمعات صناعات عسكرية في الكريوت وقاعدة عين شيمر، كما استهدفت القاعدة البحرية في أشدود وبارجة في البحر.

أما مستوطنات الشمال، فبقيت تحت نيران صواريخ المقاومة ومسيّراتها، بما أبقى الجبهة الداخلية جزءاً مباشراً من المعركة بدلاً من أن تكون منطقة محمية خلف خط القتال. كل هذا أظهر جوهر الأزمة بالنسبة إلى العدو، فإذا كانت غايته من العملية البرية حماية العمق ووقف النار، فإن استمرار نيران المقاومة ووصولها إلى قواعد ومراكز أبعد يعني أن التقدم البري، مهما بلغ حجمه التكتيكي، لم يتحول إلى منجز أمني استراتيجي.

أميركا تضغط على السلطة: عليكم مواجهة حزب الله

وضعت أوساط سياسية العقوبات الأميركية الأخيرة في إطار يتجاوز تجفيف مصادر تمويل حزب الله أو تضييق الخناق على شبكاته المالية، بل يبدو الهدف هو ممارسة ضغط متزايد على السلطة ودفعها إلى التعامل مع الحزب باعتباره تحدياً يجب عليها مواجهته، إذ تسعى واشنطن إلى رفع كلفة استمرار الوضع القائم على الدولة اللبنانية، ووضع مؤسساتها أمام مسؤولية أكبر في ضبط حركة الأموال وملاحقة القنوات التي يُعتقد أنها تصبّ في مصلحة حزب الله.

وتزداد أهمية هذا البعد مع إصرار الإدارة الأميركية على ربط حزب الله بما سمته «منظومة النفوذ الإيراني». فهذا التصنيف يغيّر طبيعة المقاربة الأميركية للملف اللبناني، إذ لم يعد التعامل مع الحزب محصوراً في إطار الخلاف الداخلي اللبناني، بل أصبح جزءاً من المواجهة الأوسع مع إيران. ومن هنا، فإن الضغط على الحزب يتحوّل تلقائياً إلى ضغط على الدولة اللبنانية، التي تجد نفسها مُطالبة بإعادة تحديد موقعها من هذه المواجهة واتخاذ خطوات أكثر وضوحاً تجاه الحزب.

وبحسب الأوساط فإن أخطر ما في الأمر أنه يمكن لإسرائيل أن تستفيد من هذا المناخ السياسي والمالي لتوسيع ضغطها العسكري في الجنوب، انطلاقاً من إدراكها بأن إضعاف الحزب مالياً وسياسياً يفتح المجال أمام فرض وقائع جديدة على الأرض. وفي هذا السياق، قد تتحوّل مناطق ذات أهمية استراتيجية، إلى أهداف أساسية في أي تصعيد عسكري إسرائيلي يرمي إلى تعزيز السيطرة على النقاط المرتفعة وإعادة تشكيل المعادلة العسكرية في محيط النبطية وإقليم التفاح. وبذلك، تتكامل الضغوط الأميركية والإسرائيلية، وإن اختلفت أدواتها، إذ إن واشنطن تستخدم العقوبات والضغط المالي والسياسي لدفع الدولة اللبنانية إلى مواجهة حزب الله وتقليص قدرته على الحركة، بينما تستخدم إسرائيل القوة العسكرية لفرض تغييرات مباشرة في الميدان.

ووسط هذا النوع من الضغوط، تجد السلطة نفسها مُربكة، وقد عبّر نائب رئيس الحكومة طارق متري عن ذلك بتأكيده أن «الحكومة ماضية في تثبيت مفهوم الدولة، لكنها لا تريد تنفيذ قراراتها بالقوّة، حرصاً على الوحدة الوطنية». فيما نقل إعلاميون عن قائد الجيش العماد رودولف هيكل قوله إن من يفكر بأن تقع مواجهة بين الجيش وحزب الله هو واهم، ولا يعرف أن الجيش مهمته حفظ السلم الأهلي وليس إشعال حرب أهلية.

مقالة

كتب المحامي عمر زين، الامين العام السابق لاتحاد المحامين العرب، سلسلة مقالات حول ملف التطبيع في ظل النقاش الدائر حول ملف المفاوضات مع العدو، والموقف من الخيارات الجاري التداول بها. وتناول المحامي زين مختلف العناوين التي تشكل محور عملية التطبيع. وتنشر «الأخبار» جزءاً من الملف، بينما ستكون بقية العناوين موجودة ضمن مقالات منفصلة تنشر على الموقع الإلكتروني للجريدة

التطبيع السياسي والإعلامي: العلاقات بدل الحقوق وتغيير الوعي

عمر زين *

يُعدّ التطبيع السياسي أكثر أشكال التطبيع وضوحاً، لأنه يرتبط مباشرة بعلاقات الدول ومواقف الحكومات وقراراتها السيادية. وهو يعني، بصورة عامة، الانتقال من حالة القطيعة أو العداء أو عدم الاعتراف إلى إقامة علاقات سياسية طبيعية بين طرفين كانا في حالة صراع أو نزاع.

لكن التطبيع السياسي لا يقتصر على فتح سفارة أو تبادل السفراء، بل قد يشمل شبكة واسعة من العلاقات والاتفاقيات والزيارات والاتصالات والتنسيق السياسي، بحيث يصبح الطرف الذي كان يُنظر إليه باعتباره خصماً أو قوة احتلال طرفاً طبيعياً في العلاقات الدولية. ويهدف التطبيع السياسي إلى جعل العلاقة بين دولتين أو طرفين علاقة اعتيادية بعد فترة من القطيعة أو الصراع، من خلال الاعتراف المتبادل أو إقامة العلاقات الدبلوماسية أو توقيع الاتفاقيات أو تبادل الزيارات الرسمية.

لكن الإشكالية تظهر عندما يصبح التطبيع وسيلة لتجاوز قضايا لم تُحل، أو لإعطاء شرعية سياسية لواقع ما يزال محل نزاع، أو عندما تتحول العلاقات الجديدة إلى بديل من معالجة أسباب الصراع وحقوق الأطراف المتنازعة.

أول ما يستهدفه التطبيع السياسي هو الموقف الرسمي للدولة. حيث تبدأ بالتغيير تدريجياً، من الرفض إلى القبول، ومن القطيعة إلى الحوار، ثم إلى التعاون. لكن العملية تستهدف التحالفات الإقليمية والدولية، إذ يمكن أن تؤدي العلاقات الجديدة إلى إعادة تشكيل التحالفات وموازين القوى في المنطقة. وقد تمتد إلى المواقف في المنظمات الدولية، من خلال تغيير طريقة التصويت أو الخطاب السياسي أو مستوى الدعم لقضايا كانت الدولة تتبناها سابقاً.

ومن المجالات المهمة أيضاً الحدود والملفات السياسية العالقة، مثل الأراضي المتنازع عليها واللاجئين والموارد والسيادة، حيث قد يؤدي التطبيع إلى وضع هذه القضايا في مرتبة ثانوية إذا لم تُربط العلاقات الجديدة بحلها.

وبمعزل عن كيفية حصول التطبيع، فإن النتائج تشتمل على اتصالات غير مباشرة أو سرية، ثم لقاءات وزيارات متبادلة، وبعدها اتفاقيات أو تفاهمات محددة، قبل أن تنتقل إلى مرحلة فتح مكاتب اتصال أو سفارات وتبادل السفراء، وإقامة الزيارات الرسمية. لتتوسع العلاقات لتشمل الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والثقافية والسياحية.

كل ما سبق سيؤدي إلى تغيير لغة الخطاب السياسي. فالمصطلحات المستخدمة في البيانات الرسمية والإعلام الحكومي قد تتغير تدريجياً، من لغة الصراع والمواجهة إلى لغة الشراكة والتعاون والمصالح المشتركة. وهذا التغيير ليس شكلياً دائماً، لأن اللغة السياسية تؤثر في الرأي العام وفي طريقة تقديم الطرف الآخر.

لكن التطبيع لا يعني انتهاء الخلاف، حتى إقامة العلاقات الدبلوماسية لا تعني تلقائياً أن جميع القضايا العالقة قد حُلّت، كما أن توقيع اتفاق سياسي لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء الخلافات التاريخية. ولهذا يجب التمييز بين السلام والتطبيع من جهة، وبين العدالة وتسوية الحقوق من جهة أخرى. وفي القضايا التي ترتبط بالاحتلال أو التهجير أو الحقوق التاريخية، تصبح المسألة أكثر تعقيداً، لأن العلاقات السياسية لا ينبغي أن تكون وسيلة لإلغاء حقوق الشعوب أو تجاوز القواعد القانونية الدولية.

على أن الأهم، هو أنه لا يمكن إنكار أن الدول تتحرك وفق مصالحها، وأن السياسة الدولية تقوم في جانب كبير منها على حسابات الأمن والاقتصاد والتحالفات. لكن، هل يمكن للمصلحة السياسية أن تكون مبرراً للتخلي عن الحقوق؟ فالتطبيع يصبح محل إشكال عندما يتحول من وسيلة لتحقيق السلام إلى وسيلة لفرض واقع سياسي جديد، أو عندما يؤدي إلى إسقاط قضايا أساسية من دون حل عادل لها. ويصبح السؤال الأساسي ليس عن علاقات سياسية قامت أم لا، بل على أي أساس أقيمت، وهل حفظت الحقوق أم جرى تجاوزها؟

إن السياسة يمكن أن تصنع السلام، لكنها يمكن أيضاً أن تكرّس واقعاً جديداً إذا لم تكن العلاقات السياسية مرتبطة بالعدالة والحقوق. لأن القاعدة الأهم في المعادلة تقول إن العلاقات السياسية قد تتغير بسرعة، أما حقوق الشعوب، فلا ينبغي أن تتغير بتغير الحكومات والاتفاقيات.

التطبيع الإعلامي: الكلمة اداة لتغيير الوعي

في جانب آخر من عملية التطبيع، ما يتعلق بالإعلام، وهو ليس مجرد وسيلة لنقل الأخبار، بل هو إحدى أهم الأدوات التي تسهم في تشكيل وعي المجتمع وتحديد طريقة فهمه للأحداث والأشخاص والصراعات. ولذلك فإن دخول التطبيع إلى الإعلام قد يكون من أخطر أشكال التطبيع، لأنه لا يستهدف العلاقات الرسمية فقط، وإنما يستهدف الرأي العام وطريقة رؤية الإنسان للآخر وللقضية وللتاريخ.

والتطبيع الإعلامي يعني تقديم العلاقة مع طرف كان يُنظر إليه باعتباره خصماً أو قوة احتلال أو طرفاً في صراع، بصورة تجعله يبدو طرفاً طبيعياً ومألوفاً في المشهد الإعلامي. وقد يبدأ ذلك من مجرد ظهوره في وسائل الإعلام بصورة متكررة، ثم الانتقال إلى إجراء المقابلات معه، واستضافته، ونشر أخباره بصورة طبيعية، وصولاً إلى التعاون الإعلامي وإنتاج البرامج والأعمال المشتركة. والتطبيع الإعلامي يظهر عندما يتحول الإعلام إلى وسيلة لتغيير صورة الطرف الآخر، أو تهميش تاريخ الصراع، أو تبرير الاحتلال، أو إلغاء حقوق الضحية من الرواية الإعلامية.

والهدف من التطبيع الإعلامي تغيير وجهة اهتمام الرأي العام، كما استهداف اللغة والمصطلحات. فالكلمات ليست محايدة دائماً. اختيار كلمة «احتلال» أو «نزاع»، و«ضحية» أو «طرف»، و«مقاومة» أو «عنف»، يمكن أن يغير طريقة فهم القارئ أو المشاهد للحدث كما تُستهدف الصورة، لأن الصورة قد تكون أقوى من مئات الكلمات. ويمكن لصورة واحدة أن تقدم طرفاً بصورة إنسانية، بينما تختفي من المشهد صور الضحايا والدمار والتهجير.

ومن المجالات المستهدفة كذلك التاريخ والذاكرة، من خلال التركيز على أحداث معينة وإهمال أحداث أخرى، أو تقديم رواية واحدة للصراع وكأنها الحقيقة الوحيدة. وقد يستهدف التطبيع أيضاً الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية من خلال المؤتمرات والزيارات والتدريب والتعاون وإنتاج البرامج المشتركة.

وخطورة التطبيع الإعلامي، أنه لا يفرض دائماً موقفاً جديداً، بل يكرر صورة جديدة حتى تصبح مألوفة. وقد يؤدي الاستخدام المستمر لمصطلحات معينة إلى إبعاد مفاهيم الاحتلال والتهجير والحقوق التاريخية عن النقاش، واستبدالها بلغة تبدو محايدة، لكنها قد تخفي خلفها حقيقة الصراع. علماً أن التطبيع لا يحدث فقط في نشرات الأخبار والبرامج السياسية. فقد يدخل عبر الدراما والسينما والبرامج الترفيهية والإعلانات والمقابلات الفنية والرياضة والمحتوى الرقمي.

أما وقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي اليوم من أهم ساحات التأثير الإعلامي، إذ إن الرسالة لم تعد تحتاج إلى صحيفة أو محطة تلفزيون حتى تصل إلى الملايين، فإنه يمكن استخدام وسائل التواصل في تقديم صورة إيجابية عن طرف معين، أو إعادة نشر رواية معينة، أو إغراق الجمهور بمحتوى يجعل القضية الأساسية تتراجع أمام مواضيع أخرى.

لكن وسائل التواصل يمكن في الوقت نفسه أن تكون وسيلة لمواجهة التطبيع، من خلال توثيق الحقائق وحفظ الذاكرة ونشر الروايات التي قد يتم تجاهلها في وسائل الإعلام التقليدية. ومواجهة هذا الخيار لا تكون بإلغاء الإعلام أو رفض الرأي الآخر، وإنما تعني الحفاظ على المهنية والموضوعية والوعي بالسياق التاريخي والقانوني. والتمسك بالمصطلحات الدقيقة، وعدم حذف الضحية من الخبر، وعدم تحويل الاحتلال أو التهجير إلى مجرد «خلاف سياسي»، وعدم السماح للصورة بأن تحل محل الحقيقة.

إن الإعلام يستطيع أن يصنع صورة جديدة للواقع من خلال التكرار والانتقاء، واللغة والصورة.

ولهذا فإن التطبيع الإعلامي قد يبدأ من خبر، ثم مقابلة، ثم صورة، ثم برنامج، ومن يملك الإعلام لا يملك الحقيقة بالضرورة، لكنه يملك قدرة كبيرة على تحديد ما يراه الناس، وكيف يرونه، وما الذي يتذكرونه وما الذي ينسونه. وهذا يستدعي منا مقاومة لمنع أي اختراق إعلامي لشعبنا.

* أمين عام سابق لاتحاد المحامين العرب

تقرير

92% من النازحين خارج مراكز الإيواء والمساعدات إلى صفر

زينب حمود

لا يعني انخفاض وتيرة الأعمال الحربية المعادية انتهاء أزمة النزوح في لبنان، فحتى يوم الأربعاء الماضي، كان لا يزال هناك نحو 268 ألف نازح، (نحو 75 ألفاً و353 عائلة)، مسجّلين في «الهيئة الوطنية للإغاثة» (صامدون)، عدا مئات العائلات النازحة غير المُسجّلة، فضلاً عن التوترات الأمنية في الجنوب، والتي تؤدّي إلى موجات نزوح وعودة تحول دون الوصول إلى استقرار للناس في قراهم.

وبحسب إحصاءات «صامدون»، لا يزال 8% فقط من مجموع النازحين في مراكز إيواء، بينما الغالبية الساحقة تقيم في منازل. ولا يزال هناك 223 مركز إيواء تستقبل نحو 5738 عائلة، (120 ألفاً و202 نازح). وتتوزع هذه المراكز جغرافياً على الشكل الآتي: 114 مركزاً في بيروت والجبل، 38 مركزاً، جنوب لبنان شمال الليطاني، 36 مركزاً في الشمال وجبل لبنان، 27 مركزاً، جنوب الليطاني، 8 مراكز في البقاع. وهذه المراكز هي غالباً مدارس رسمية افتُتحت لاستقبال النازحين.

ومع اقتراب العام الدراسي، وغياب أي خطة واضحة لنقل النازحين إلى مراكز بديلة، تلوح في الأفق أزمة ذات عدة أوجه. «من جهة، لا بد من عودة الطلاب إلى التعليم الحضوري بشكل متساوٍ في جميع المناطق، وتجهيز جميع المدارس الرسمية للعام الدراسي المقبل. ومن جهة ثانية، يجب توفير مأوى لائق للعائلات النازحة تتوفّر فيه شروط الحياة لفترة قد تطول أكثر. وعليه، فإن ترك الأمور على حالها، إلى جانب آثاره التربوية والإنسانية، قد ينذر ذلك بحصول نزاعات ذات طابع طائفي ومناطقي»، كما يحذّر المسؤول الإعلامي في هيئة «صامدون» عباس كنعان.

وتعاني مراكز الإيواء الحالية عموماً من واقع صعب، فهي أساساً غير مُهيّأة للمبيت الدائم، ومع مرور قرابة الستة أشهر على الحرب، تزيد الضغوطات على المقيمين فيها.

فالدولة لا تغطي سوى نحو 30% من المصاريف التشغيلية والخدمات الأساسية، مثل الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ووسائل التبريد، فيما يقع على عاتق الجمعيات والهيئات الأهلية، القسم الأكبر من هذه التكاليف.

وعلى الرغم من انحسار ظاهرة النزوح في مراكز الإيواء، لا يزال مشهد اختطاط العائلات بفرش نفسه في عدة مراكز، نتيجة إعادة توزيع النازحين على عدد أقل من المراكز لتخفيف الأعباء المادية والبشرية، كما هي الحال في مدرسة المية ومية المتوسطة الرسمية، حيث لا تزال ظروف النزوح تشبه إلى حدّ كبير أيام الحرب، لجهة تقسيم الغرف بقوالط بين عدة عائلات، وتوزيع عائلات أخرى على خيم داخل الملاعب، رغم الحر الشديد.

على مستوى النزوح في المنازل، تتكشف أزمة أكثر قسوة لكنها صامتة. فالتدهور الحادّ في أوضاع العائلات النازحة الاقتصادية، يقابله غياب لأي مبادرة فعلية من جانب الدولة لتأمين بدلات إيواء. وبينما استمرّت المساعدات داخل مراكز الإيواء كما كانت خلال فترات الحرب، «انعدمت المساعدات الموجّهة للنازحين في المنازل، ما ترك هذه الفئة لمصيرها من دون متابعة أو دعم: لا أحد يسأل عن ظروف عملهم، أو أماكن سكنهم، أو قدرتهم على الوصول إلى العلاج،

> لا توجد خطة بديلة لنقل النازحين من المدارس الرسمية مع اقتراب العام الدراسي

أو مصير تعليم أبنائهم»، بحسب أحد الناشطين في ملف النزوح في صيدا.

في المقابل، يُطلب من هذه الفئة التي خسرت كل شيء عندما غادرت منزلها البدء من الصفر، وسط ارتفاع إيجارات المنازل، وقلة فرص العمل، واقتراب العام الدراسي وضرورة تأمين الأقساط والكتب والقرطاسية. غير أن الانتقال من نمط الحياة الريفية البسيطة إلى الحياة في المدينة فرض أعباء إضافية على كثير من العائلات، من فواتير شهرية للبناء، إلى تكاليف معيشية يومية مرتفعة، في ظل غياب أي بدائل كانت مُتاحة سابقاً في القرى، مثل الاعتماد على الإنتاج الزراعي لتأمين جزء من الاحتياجات الأساسية.

العالدون

ولا تقتصر الأزمة على النازحين الذين غادروا قراهم ومدنهم، بل تمتد أيضاً إلى العائدين إليها، حيث تجد عشرات العائلات نفسها بعد العودة متروكة لمواجهة صعوبات الحياة اليومية، بدل أن تحظى بدعم رسمي مستمر يرسّخ استقرارها ويشجّعها على البقاء في أرضها. ولذلك، خرجت مبادرات فردية لدعم صمود العائلات، إلى جانب جهود عدد محدود جداً من الجمعيات، لا يتعدّى عددها الخمس في كل الجنوب. ومن بينها جمعية «وتعاونوا»، التي تقدّم دعماً يومياً لنحو 1500 عائلة في قرى جنوب الليطاني الممتدّة من فرون وصولاً إلى زبدين وكفرا وبياطر، تشمل الحصص التموينية والغذائية.

في السياق نفسه، ساهمت «وتعاونوا» في تأمين مقوّمات الصمود داخل المنازل غير المُدمّرة أو المتضررة جزئياً والقابلة للسكن، وشملت توزيع 3500 حصة (ثلاجات وغسالات وأدوات المطبخ والأثاث الضروري)»، إلا أنّ «الحاجة أكبر وبكثير وتتبلغ 7000 حصة عاجلة لتجهيز المنازل، عدا الدعم المطلوب لترميم 2600 بيت متضرر جزئياً ويمكن معالجة أضرارها بمبالغ بسيطة، لكننا غير قادرين على تحمّل التكاليف وحدنا» يقول رئيس جمعية «وتعاونوا» عفيف شوماني، مناشداً وزيرة الشؤون الاجتماعية للتحرك العاجل من أجل تثبيت الجنوبيين في أرضهم.

زوطر الغربية

بعد انسحاب العدو الإسرائيلي من بلدة زوطر الغربية، جرت محاولات لتنظيم عودة الأهالي وسط ظروف معيشية وأمنية معقّدة. وبحسب رئيس جمعية «وتعاونوا» عفيف شوماني، جرى تقديم بيت جاهز للبلدية في الساحة بهدف تأمين احتياجات العائدين وإنجاز معاملاتهم، إلى جانب إنشاء مطبخ ميداني يؤمّن يومياً وجبات لنحو 150 عائلة. ومن المتوقع تسجيل عودة نحو 200 عائلة في المرحلة الأولى، في وقت يجري العمل على تأمين 100 بيت جاهز عبر مجلس الجنوب، رغم التأكيد أن هذه الحلول تبقى مؤقتة ولا تشكّل بديلاً عن إعادة الإعمار.

في المقابل، هناك نحو 100 منزل لم تتعرّض لدمار كامل وتُعد صالحة نسبياً للسكن، حيث «جرى الكشف على 50 منها وتأمين خزانات مياه وأنظمة طاقة شمسية ومستلزمات أساسية، على أن تُستكمل الأعمال قريباً. لتُستكمل العملية بعد مسح نحو 40 منزلاً متضرراً آخر، فيما يواصل الجيش اللبناني تزويد الأهالي بمياه الخدمة، مع خطط لربط الكهرباء، من بلدة القعقعية».

الناس تحاول العودة إلى زوطر الغربية (عروان بو حيدر)

تقرير

صور تستعيد نبضها و2700 نازح ينتظرون العودة

زينب عوض

عاد أكثر من 90% من سكان صور إلى مدينتهم، وعادت معهم الحركة إلى الأسواق والمطاعم والمقاهي، وصولاً إلى موسم سياحي يستعيد زخمه بوتيرة متسارعة. لكن خلف هذا المشهد، لا تزال المدينة تحمل جزءًا من أعباء الحرب، فهناك نحو 2700 نازح يقيمون حتى اليوم في 10 مراكز إيواء، فيما يفرض اقتراب العام الدراسي إخلاء المدارس وإيجاد

> دمّر العدوان الإسرائيلي 27 مبنى في مدينة صور تضم ما بين 250 و300 وحدة سكنية وتجارية

أماكن بديلة لمن لا يستطيعون العودة إلى قراهم المدمّرة والمحتلة.

بعد أشهر من النزوح، استعادت صور تدريجياً نبض الحياة. وعاد إلى المدينة أكثر من 90% من سكانها المقيمين، والبالغ عددهم نحو 60 ألف نسمة، فيما أعاد عدد من المؤسسات فتح أبوابه، ما أعاد الحركة إلى الشوارع والأسواق.

غير أن عودة المدينة لا تعني انتهاء تبعات الحرب. فصور، التي استقبلت عشرات آلاف النازحين من القرى المدمّرة والمحتلة، لا تزال تواجه تحديات تتصل بالسكن والتعليم وترميم الأبنية المتضررة، بالتوازي مع اقتراب بدء العام الدراسي والحاجة إلى إعادة المدارس المستخدمة كمراكز إيواء إلى وظيفتها الأساسية.

7 آلاف عائلة نازحة

بحسب نائب رئيس بلدية صور علوان شرف الدين، نزح نحو 28 ألف شخص جرّاء العدوان الإسرائيلي إلى مدينة صور ومحيطها، موزعين على نحو سبعة آلاف عائلة. ولا يزال نحو 2700 منهم يقيمون في عشرة مراكز إيواء، بعدما كان عدد المراكز 13. وبدأت البلدية بجمع النازحين في عدد أقل من المراكز، تمهيداً لإخلاء المدارس داخل المدينة وإعادتها إلى وظيفتها التعليمية مع اقتراب شهر أيلول.

بالتوازي، يقول شرف الدين، تعمل البلدية على تجهيز عدد من المدارس غير المستخدمة في عدد من القرى، عبر أعمال الصيانة والترميم، على أن يُنقل النازحون إليها تدريجياً. وهكذا، يضع بدء العام الدراسي المدينة أمام استحقاق يتجاوز تجهيز الصفوف، وهو تأمين بديل للنازحين الذين لا تزال العودة إلى قراهم متعذّرة.

27 مبنى مدمرا

أما داخل صور نفسها، فلا تزال آثار الحرب حاضرة في عدد من أحيائها. ويشير شرف الدين إلى تدمير العدو نحو 27 مبنى بالكامل، تضم ما بين 250 و300 وحدة سكنية وتجارية، إضافة إلى تضرر نحو 800 وحدة أخرى بشكل جزئي. في المقابل، أعادت المؤسسات التي كانت قائمة قبل الحرب ترميم أضرارها وفتح أبوابها، فيما ظهرت مؤسسات ومشاريع جديدة، ولا سيما المطاعم والمقاهي، في مؤشر إلى استعادة الحركة الاقتصادية جزءاً من زخمها.

السياحة تعود أسرع من المتوقع

الأبرز في المشهد «الصوري» هذا الصيف كان عودة الحركة السياحية بوتيرة فاقت التوقعات، بحسب شرف الدين. فخلال شهر آب، شهدت المدينة إقبالاً كثيفاً من أبناء المنطقة ولبنانيين من مناطق مختلفة، إلى جانب زوار أجانب.

نازحون يعبرون جسر القاسمية المدمر للعودة إلى صور (أرشيف-أمال خليل)

تقرير

فانات الجنوب: 90% من الحركة خارج الخدمة

نور محمود

يعمل الفان على خط النبطية - بيروت يوماً واحداً، ثم ينتظر ثلاثة أيام حتى يأتي دوره مجدداً. وعلى خط بنت جبيل، لم يبقَ من 13 فاناً سوى أربعة، اثنان منها فقط يعملان بانتظام. أما سائق سيارة الأجرة الذي يجني 50 أو 60 دولاراً في اليوم، فقد ينفق منها ما بين 35 و40 دولاراً على البنزين. هكذا أعادت الحرب رسم شبكة النقل من الجنوب وإليه: عدد أقل من الركاب والفانات، قرى خرجت من الخطوط، وأجرة أعلى لا تعني بالضرورة دخلاً أكبر للسائقين.

فحركة النقل التي كانت تربط قرى الجنوب بالنبطية وصور وصيدا وبيروت لم تعد إلى مستوياتها السابقة. ومع تراجع عدد الركاب وارتفاع كلفة المحروقات وتعذّر الوصول إلى عدد من البلدات، بات حجم العمل مرتبطاً بالتطورات الأمنية، فيما يحاول السائقون الحفاظ على مصدر دخل تقلّص لدى بعضهم بنحو 90 إلى 95%.

أربعة فانات يومياً من النبطية

قبل الحرب، كان نحو 100 فان يعمل على خط النبطية - بيروت، بحسب صاحب موقف الفانات في النبطية وعضو نقابة الفانات في لبنان رمزي درويش. بعد الهدنة، عاد نحو عشرة فقط إلى العمل. يقول درويش: «رجعنا منذ أول يوم للهدنة، رغم أن خيم الموقف كانت مدمرة بالكامل. نظفنا المكان وأزلنا الردميات وأعدنا بناء خيمة صغيرة، وبدأنا العمل».

لاحقاً، ارتفع عدد الفانات التي تصل إلى الموقف إلى نحو 40، لكن عودة المركبات لم تترافق مع عودة مماثلة للركاب. فالفان الذي يقل نحو 14 راكباً، بات يحمل سبعة في أفضل الأحوال. ولتوزيع الحركة المحدودة بين السائقين، يعمل كل فان يوماً واحداً ويتوقف ثلاثة أيام، فلا يتجه فعلياً إلى بيروت سوى نحو أربعة فانات يومياً.

وعلى المستوى الأمني، تنعكس أي ضربة في النبطية أو محيطها فوراً على العمل. ويقول درويش إن السائقين لم يتمكنوا من الوصول إلى النبطية طوال أربعة أشهر من الحرب، فيما بلغت أجرة الراكب حالياً نحو 700 ألف ليرة، في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وانخفاض عدد الركاب.

الصورة نفسها تظهر في نقطة انطلاق أخرى. أحمد قبيسي، نائب رئيس بلدية سينای في قضاء النبطية، الذي يشرف تطوعاً نهاراً على إدارة فانات النبطية المنطلقة من محيط السفارة الكويتية، يقدّر تراجع العمل بنحو 90%. قبل الحرب، بحسب قبيسي، كان نحو 50 فاناً ينطلق يومياً من السفارة باتجاه النبطية، ويرتفع العدد يومي السبت والأحد إلى نحو 150، إلى حد الاستعانة بفانات من صيدا.

وكان كل فان ينجز رحلتين أو ثلاثاً في اليوم بحسب حركة الركاب. أما اليوم، فلا يتجاوز العدد بين 10 و15 فاناً في أفضل الأحوال، وكل منها يقوم برحلة واحدة غالباً من دون اكتمال عدد الركاب.

بنت جبيل: 95% من العمل اختفى

على خط بيروت - بنت جبيل، تبدو الخسارة أكثر حدّة. حسين عسيلي، الذي يعمل سائق فان على الخط منذ نحو 22 عاماً، يقول إن عدد الفانات انخفض من 13 قبل الحرب إلى

> يقلّ الفان 7 ركاب في أفضل الأحوال بدلاً من 14 ولتوزيع الحركة المحدودة بين السائقين يعمل كل فان يوماً واحداً ويتوقف ثلاثة أيام

أربعة، ولا يعمل منها بانتظام سوى اثنين، تبعاً للأوضاع الأمنية.

أما عدد الركاب، فلا يتجاوز اليوم نحو سبعة في الرحلة الواحدة. ويقدّر عسيلي تراجع العمل بنحو 95%، فيما ارتفعت أجرة الراكب من نحو 500 أو 600 ألف ليرة قبل الحرب إلى نحو مليون ليرة حالياً.

ارتفاع الأجرة لم يعوّض خسارة الحركة. فالوقود أغلى، وعدد الركاب أقل، وإمكان تنفيذ الرحلة نفسه غير مضمون. يقول عسيلي: «عند أي تصعيد أو ضربات، يتعطل العمل كلياً ولا نتحرك إلى أي بلدة». ولا تتوقف المشكلة عند عدد الرحلات، إذ تقلّصت أيضاً المساحة الجغرافية التي يستطيع السائقون العمل ضمنها. فعدّة قرى كانت تشكّل جزءاً أساسياً من شبكة النقل بات الوصول إليها متعذراً، ولا سيما القرى الواقعة ضمن ما يُعرف بـ«الشريط الأصفر»، وصولاً إلى كفرتبنيت والنبطية الفوقا والزوطرين ومحيطها.

لذلك، يقتصر خط عسيلي حالياً على القرى التي يستطيع الوصول إليها، من تبنين وحاريص إلى عيتا الجبل وبرعشيت وشقرا، وهو، بحسب قوله، «الحد الأقصى الذي نستطيع الوصول إليه ضمن قضاء بنت جبيل».

40 دولاراً للبنزين من أصل 60

بالنسبة إلى سائقي سيارات الأجرة، لم تبدأ الخسارة عند استئناف العمل، بل تراكمت خلال أشهر التوقف. علي قرنبش، من زوطر الشرقية، يعمل على خط الجنوب - بيروت. أوقفته الحرب عن العمل 5 أشهر، فيما بقيت الالتزامات المالية قائمة. ويقول: «خسرت كل شيء، ولم يبقَ لي سوى السيارة والنمرة».

ومن بين هذه الالتزامات مستحقات الضمان الصحي. وبحسب قرنبش، يدفع السائقون المضمونون على الرقم العمومي نحو 15 مليون ليرة كل ثلاثة أشهر، فيما بلغت مستحقاته المتراكمة خلال الحرب نحو 40 مليون ليرة.

عاد قرنبش إلى العمل قبل نحو عشرين يوماً، لكن الركاب لم يعودوا بالمستوى نفسه. يعمل حالياً في صور وضواحيها، ويصل أحياناً إلى صيدا وبيروت. إلا أن جزءاً كبيراً مما يجنيه تحرقه تكلفة الوقود. «إذا بطلع 50 أو 60 دولاراً بالنهار، أصرف منها بين 35 و40 دولاراً بنزين»، يقول قرنبش، الذي أمضى نحو أربعة عقود في المهنة. ومع ذلك، لا يزال يتمسك بسيارته وبالعمل الذي لم يعد يؤمّن له الدخل الذي كان يحققه سابقاً.

من القرى الحدودية إلى الساحل... ثم إلى مهنة أخرى

علاء، سائق فان من بلدة القنطرة في قضاء مرجعيون، اضطر أولاً إلى تغيير خطه، ثم إلى ترك المهنة مؤقتاً. بعد سنوات من العمل في القرى الحدودية، انتقل بعد حرب 2023 إلى الخط الساحلي في صور، ناقلاً الركاب إلى بيروت، وبينهم موظفون وطلاب في الجامعة اللبنانية. لكن الحرب عطّلت هذا المسار أيضاً، مع توقف التعليم الجامعي وانقطاع الطرق وتراجع حركة الركاب.

يقدّر علاء انخفاض دخله بنحو 95%. ويقول: «صرت كل كم يوم آخذ زبوناً واحداً أو اثنين كحد أقصى. كنت أعتاش من مهنتي، لكن الحرب أثرت عليّ كثيراً». في النهاية، لم يعد تشغيل الفان مجدياً بالنسبة إليه، فتركه مؤقتاً وانتقل إلى عمل آخر: «اضطررت إلى ترك الفان واللجوء إلى مهنة أخرى إلى حين تحسن الأوضاع في الجنوب، وعندها سأعود بالتأكيد».

حركة النقل التي كانت تربط قرى الجنوب لم تعد إلى مستوياتها السابقة (هيثم الموسوي)

راعٍ مع ماشيته بين بلدتي زوطر وميفدون (عروان بو حيدر)

تقرير

الحرب تقطع دورة «المونة»

زينب عوض

لم تقتصر خسائر الحرب في الجنوب على الأراضي المحروقة والأشجار والمحاصيل المتضرّرة. فقد تعطّلت معها دورة إنتاج كاملة تبدأ من زراعة القمح والزعتر والملوخية والزيتون وغيرها، وتمرّ بالقطاف والتجفيف والتصنيع، وصولاً إلى بيع المونة واستهلاكها. والنتيجة، هذا العام، مواسم ضائعة، ومُنتجون بعيدون عن أراضيهم، ومواد أولية أقل وأغلى، وزبائن يبحثون عن مُنتجات اعتادوا تأمينها مباشرة من قراهم.

تشكّل المونة جزءاً من اقتصاد عدد كبير من العائلات الجنوبية، سواء للاستهلاك المنزلي أو لتأمين دخل من بيع الكشك والزعتر والملوخية والمكدوس والمربّيات وغيرها. لكنّ العدوان الإسرائيلي أصاب مختلف حلقات هذه الدورة: أحرق أراضي، وأخرى منع الوصول إليها، وتسبّب في نزوح عائلات عن حقولها، ودمّر منشآت وآلات زراعية لعدد من المزارعين.

مشروع كامل دُمّر في دير سريان

في دير سريان، لم يخسر محمد ناصر موسماً واحداً فقط. عائلته، التي تعمل في الزراعة، انتقلت عام 2019 إلى الاستثمار في التصنيع الزراعي، وأقامت مشروعاً متكاملاً يبدأ بزراعة القمح وينتهي بإنتاج البرغل والفريك، إلى جانب زراعة السمسم والعدس والسماق والزعتر.

وكان المشروع يضمّ مطاحن وصالة عرض وجرّارات زراعية ومولّداً للكهرباء. كل ذلك، بحسب ناصر، دمّره العدو في الحرب الأخيرة. كذلك خسر المشروع المخزن والآلات والإنتاج والمحصول المزروع، في وقت كانت العائلة تستعدّ فيه لزراعة التبغ.

ولم تسلم أشجار الزيتون، وبينها أشجار يزيد عمرها على مئة عام. يقول ناصر إن بعضها اقتُلع وبعضها الآخر احترق، «وفق ما ظهر في الصور الجوية»، وفي الوقت الذي لا تزال فيه دير سريان محتلة، تنتظر العائلة المُهجّرة في برجا استقرار الأوضاع لإعادة تشغيل مشروعها، ولو في منطقة قريبة مثل بلدة الغازية.

الإنتاج انتقل مع النازحين

لم يحتج استمرار الإنتاج دائماً إلى أرض بديلة فقط، بل إلى إعادة تكييف العملية كلها مع مكان النزوح. غدير إبراهيم، من عرمتى، تعمل في إنتاج الكشك والزعتر، وقرّرت مواصلة عملها على الرغم من اعتراض المحيطين بها بسبب عدم استقرار الأوضاع. لكنها سرعان ما اصطدمت بفوارق لم تكن محسوبة. فالتجفيف يتأثر بالطقس ونسب الرطوبة التي تختلف بين منطقة وأخرى، فيما لم يعد الوصول إلى المواد الأولية مُتاحاً كما في السابق. وكانت إبراهيم تقطف الزعتر من الأراضي المحيطة ببلدتها، قبل أن يصبح الوصول إليها محفوفاً بالمخاطر، ما اضطر زوجها إلى تأمين الزعتر من المنطقة التي يعمل فيها في الشمال.

وتغيّرت أيضاً خريطة زبائنها. فقبل الحرب، كان نحو ثلاثة أرباع مبيعاتها يذهب إلى أهالي الجنوب، تقول، فيما باتت الوجهة الأساسية اليوم جبل لبنان وبيروت والمناطق الأكثر أمناً، حيث ازداد الاعتماد على المونة الجاهزة بعدما تعذّر على كثيرين إعدادها بأنفسهم.

لكنّ ارتفاع الطلب في مناطق النزوح لا يعني بالضرورة تعويض الخسارة. فطلبات أصحاب المحالّ تراجعت بدورها. وتورد إبراهيم مثالاً على ذلك: «فرن كان يشتري منها ما بين 8 و9 كيلوغرامات من الزعتر، بات يطلب نحو ثلاثة كيلوغرامات فقط».

هكذا، تكشف المونة جانباً آخر من الخسائر الاقتصادية التي خلّفتها الحرب في الجنوب. فاحتراق الأرض أو تعذّر الوصول إليها لا ينتهي عند خسارة المحصول، بل يمتد إلى كلفة البذار والأسمدة، وإلى أعمال التجفيف والتصنيع، ودخل العائلات، وشبكات البيع المحلية، وصولاً إلى المستهلك الذي بات يدفع سعراً أعلى للحصول على مُنتج كان يصل إليه مباشرة من قريته. واستعادة هذه الدورة تبقى مرتبطة، أولاً، بقدرة المزارعين والمُنتجين على العودة إلى أراضيهم والعمل فيها من جديد.

تقرير

عرش الملوخية في عربصاليم: موسمٌ أكلته الحرب

نور محمود

في عربصاليم، «عروس الإقليم»، لا تُزرع الملوخية كأي محصول موسمي، هي جزء من ذاكرة البلدة ومؤونتها. في البلدة يعدّ موسم الملوخية مورد رزق لعائلات اعتادت أن تنتظره عاماً بعد عام، فالملوخية في عربصاليم تزرع في كلّ البيوت من الحاكورة الصغيرة أمام المنزل وصولاً إلى الأراضي الزراعية الأوسع.

> ولكن، وبسبب العدوان الإسرائيلي
>
> **التعاونية الزراعية كانت تبيع في المواسم العادية قبل الحرب ما بين 60 و70 كيلوغراماً من بذور الملوخية للمزارعين، أما اليوم، فلم تبع سوى نحو 15 كيلوغراماً**

وتداعياته هذه السنة، بلغت نسبة تراجع زراعة الملوخية 80% هذه السنة، بقول مسؤول مركز الأعلاف التابع للتعاونية الزراعية العامة في البلدة ديب عبود، والذي يوضح في حديث مع «الأخبار» أن «نحو 20% فقط من المزارعين تمكنوا من الزراعة، بعدما تأخرت عودتهم إلى البلدة قرابة شهرين عن الموعد المعتاد لزراعة الملوخية». وحتى هؤلاء، كانوا في غالبيتهم من أصحاب الأراضي الصغيرة أو «الحواكير» المحاذية لمنازلهم، التي

نسوة في عربصاليم يقمن بقطاف أوراق الملوخية (الأخبار)

لا تتجاوز مساحتها نحو 20 متراً مربعاً، فحاولوا إنقاذ ما يمكن من الموسم. ويقول عبود إن «التعاونية كانت تبيع في المواسم العادية قبل الحرب ما بين 60 و70 كيلوغراماً من بذور الملوخية للمزارعين، أما اليوم، فلم تبع سوى نحو 15 كيلوغراماً». ولم يكن تأخر العودة إلى البلدة وحده ما حال دون استعادة المزارعين للموسم. فالعدو عاث خراباً في الأراضي الزراعية، نتيجة للقصف تحتاج أعمال تنظيف وتأهيل للتمكن من إعادة زراعتها، بعدما امتلأت مساحات منها بالردميات وبقايا الدمار، فيما تضررت التربة نفسها في عدد من المواقع. كذلك، تحتاج شبكات المياه والبنى التحتية المتضررة إلى إصلاح، الأمر الذي استهلك جزءاً من الوقت الذي كان يُفترض أن يُستثمر في الزراعة. وبين كل ذلك، بقيت الاعتداءات وعدم استقرار الوضع الأمني عاملاً إضافياً جعل كثيراً من المزارعين يترددون في المخاطرة بزراعة محصول يحتاج إلى رعاية ومتابعة، خشية أن يضطروا إلى تركه مجدداً وتتكبد عائلاتهم خسارة أكبر.

كما لم يكن أثر الحرب على زراعة الملوخية محصوراً في تراجع المساحات المزروعة، بل امتدّ إلى اليد العاملة التي اعتادت أن تشكل جزءاً أساسياً من الدورة في كلّ موسم. فكثير من المزارعين يعتمدون على عمال يساعدونهم في أعمال الزراعة وما يرتبط بها، مثل التعشيب والتحويش والتجفيف وحتى عملية التوضيب، إلا أن عدداً كبيراً منهم لم يعد إلى البلدة حتى الآن. ومع غياب هذه اليد العاملة، وجد المزارعون أنفسهم أمام موسم يحتاج إلى جهد كبير في وقت لم تكن فيه الظروف تسمح لهم بتأمينه.

ومن أكثر الأمثلة وضوحاً على حجم الخسارة يتكلم عنها حمد سعادة، أحد أكبر مزارعي الملوخية وأكثرهم إنتاجاً في عربصاليم. ففي المواسم السابقة، كان ينتج نحو 400 كيلوغرام من الملوخية اليابسة في الموسم الواحد، موزّعة على أربع «تحويشات» بنحو 100 كيلوغرام لكل منها. أما هذا العام، فـ«لم يزرع ولا مسكبة واحدة»، بسبب عدم استقرار الوضع الأمني وغياب اليد العاملة التي كانت تساعده وعائلته في زراعة الأرض وتحويش المحصول، فضلاً عن خسارته لولدين في الحرب.

أما منى نمر صفية، فتُظهر تجربتها جانباً آخر من ارتباط الملوخية بالمعيشة اليومية لأهالي عربصاليم. فمنذ 13 عاماً تزرع الملوخية وتبيع محصولها، وتعتمد عليه في معيشتها، بسبب فقدان المعيل. كانت تزرع الأرض المحاذية لمنزلها للتموين والبيع، وتنتج في الموسم الواحد بين 30 و35 كيلوغراماً، حتى أنها خصصت في منزلها غرفتين لتجفيف الملوخية وتجهيزها وتوضيبها. لكن هذا العام، لم تزرع صفية أرضها بعدما جعل عدم استقرار الوضع الأمني الزراعة بالنسبة إليها مخاطرة لا تستطيع تحملها.

وتقول صفية إن المشكلة لم تكن أمنية فقط، إذ وصلت آثار القصف إلى أرضها نفسها، التي امتلأت بالزجاج والردميات ومواد قالت إنها سامة، إلى حد أن «حتى النعناع لم يعد ينبت فيها، فما بالك بالملوخية». كما غابت اليد العاملة التي كانت تساعدها في الموسم. لذلك، فضّلت عدم المخاطرة بمحصول قد تضطر إلى تركه في أي لحظة، معتبرةً أن «الزراعة في ظل الأوضاع اليوم مخاطرة لمن يعتاش منها».

ورغم ذلك، لا تبدو الأرض في حساب المزارعين خسارة موسمية قابلة للتجاوز فحسب، إذ تؤكد صفية بأنّ «هذه الأرض أرضنا، اهتممنا بها واهتمت بنا، وعملنا فيها وأكلنا وجنينا من خيرها الكثير». لذلك، «يبقى التمسك بها أقوى من موسم خسرته».

وفي محاولة للحاق بما تبقى من الموسم، اختارت جليلة الشامي أن تبدأ الزراعة فور عودتها إلى البلدة من رحلة النزوح. فالملوخية تحتاج، بحسب الشامي، إلى نحو 40 يوماً بين الزراعة والتعشيب والقطاف. إلا أن «نصف المساكب التي زرعتها لم تنبت»، هذا ما دفع الشامي إلى إعادة زراعتها أربع مرات متتالية، علّها تنجح في إنقاذ المحصول. وتقول الشامي إن «عائلتها تزرع الملوخية في عربصاليم منذ نحو 30 عاماً، وكانت تنتج هي وإخواتها في المواسم السابقة من 100 إلى 200 كيلوغرام من الملوخية اليابسة». أما هذا العام، فلم يتجاوز إنتاج المساحات التي نجحت زراعتها نحو 37 كيلوغراماً كحد أقصى. وترجّح الشامي أن تكون التربة قد تأثرت بمواد سامة ناتجة من القصف، خصوصاً أن البذور لم تنبت في أجزاء كبيرة من الأرض رغم إعادة زراعتها.

ارتفاع أسعار الملوخية

بسبب تراجع إنتاج الملوخية تبعاً لظروف الحرب، انخفض العرض، فانعكس الشحّ في المحصول على سعره في البلدة. فقد وصل سعر كيلوغرام الملوخية اليابسة إلى نحو 35 دولاراً، لدى المزارعين الذين تمكنوا من الصمود في البلدة أو العودة في وقت مبكر، فزرعوا أراضيهم في الموعد المناسب وأتموا عملية التجفيف. لكن هذه الكميات بقيت محدودة، في مقابل الطلب المرتفع على ملوخية عربصاليم، المعروفة في قرى الجنوب.

إعلانات رسمية

إعلان

بناءً على قرار مجلس الإدارة رقم 60-2026/11 تاريخ 2026/8/6 وبتفويض منه.

يدعو رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء لبنان الشمالي المُقفلة ش.م.ل «قاديشا» المساهمين للاجتماع وعقد جمعية عمومية عادية عند الساعة الرابعة عشر من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2026/9/24 وذلك في مكتب رئيس مجلس الإدارة – المدير العام المؤقت في المركز الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان في بيروت – طريق النهر، لمُناقشة جدول أعمال التالي:

1 – تقرير مُفوض المُراقبة بشأن أعمال وحسابات الشركة المُنجزة.
2 – المُصادقة على البيانات المالية للأعوام /2021/ و/2022/.
3 – إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الأعمال المُنجزة.
4 – انتخاب مجلس إدارة.
5 – إعطاء التراخيص المنصوص عنها في المادة /158/ و/159/ من قانون التجارة.
6 – أمور مُختلفة.

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تُعقد الجمعية العُمومية بمن حضر في تمام الساعة الخامسة عشر من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2026/11/24.

رئيس مجلس الإدارة
المُدير العام
المُهندس كمال الحايك
التكليف 172

كلمات متقاطعة 5160

أفقيا

1- رئيس وزراء يوناني راحل – 2- حصن في أثينا القديمة – للمساحة – 3- نهر إيطالي – مدينة بولونية – 4- منطقة غابات واسعة تقع بين بلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا – مذنبٌ مشهور شاهده العالم سنة 1986 – 5- سمين – أمر نسعى دائماً الى تحقيقه – 6- نوتة موسيقية – الغير البالغ من الذكور – 7- من أقدم رجال الثوراة – خلاف القصير – 8- من العائلات اللبنانية – ضلّ في الطريق – 9- يكسو جلد بعض الحيوانات – حكيم – 10- استعمل المحدلة – نهر إنكليزي

عمودياً

1- مضيق بين البحر الأحمر وخليج عدن – 2- آلة موسيقية – 3- إحسان – الحرف الرابع من الأبجدية الإنكليزية – حاجز بين بلدين – 4- مدينة أوكرانية – إبن الأسد – 5- نظهر – للنفي – 6- لقب إسباني – بلغت الى المكان – 7- زعيم النازية معكوسة – من النشويات يستهلكها العالم بكثرة – 8- شاعر وإعلامي ومقدم برامج لبناني معروف – 9- عائلة أديب إنكليزي راحل كتب قصصاً ومسرحيات وروايات كان لها رواج عظيم – بحر – 10- ناكل منه كل يوم

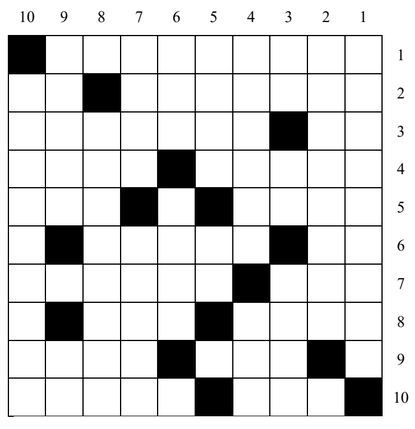

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- قوس النصر – 2- رعمسيس – سهل – 3- ابن – لُماع – 4- القريبات – 5- جب – طن – مهفهف – 6- بق – صنم – 7- أدونيس – كر – 8- صب – سعد – لوا – 9- أرق – أوديب – 10- جون فرنكلين

عمودياً

1- قرطاجة – صاج – 2- وع – لب – ابرو – 3- سماق – بد – قن – 4- اسبرطقوس – 5- لينين – نعار – 6- نس – صيدون – 7- لامنس – دك – 8- رسمتهم – ليل – 9- ها – كوبي – 10- قلعة فقرا

sudoku 5160

7				8		5		9
	9	3	6				7	
6		8		5			3	
				6		3		4
		5	1			9	8	
8		4		9			5	
4				7		6		
		6						
3		9		1			4	5

حلول الشبكة السابقة

6	4	5	3	8	9	2	1	7
7	8	9	1	4	2	6	3	5
1	3	2	6	5	7	9	8	4
5	7	3	4	9	6	1	2	8
8	9	4	2	7	1	3	5	6
2	6	1	5	3	8	7	4	9
3	2	8	7	6	5	4	9	1
4	5	7	9	1	3	8	6	2
9	1	6	8	2	4	5	7	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 457

كلمة السر من 7 حروف: الذكر من أولاد الذئب

السنجاب – الماعز – ارنب – بغل – بقر – تمساح – ثعلب – ثور – جحش – حصان – حمار – حية – خنازير – دب – زرافة – فهد – فيل – قرد – كركدن – كلب – لبوة – نمر – نمس – هر – وز

ب	ل	ة	و	ب	ل	ف	ه	د	ا
ر	غ	ا	ل	س	ن	ج	ا	ب	ب
ج	ه	ل	ن	د	ك	ر	ك	ل	ح
ر	ب	ج	ث	و	ر	ر	ع	ص	ر
م	ن	ح	ر	ق	ب	ث	ا	ح	ي
ن	ر	ش	ح	ح	م	ن	ز	ي	ز
د	ا	م	ا	ق	ر	د	و	ة	ا
ب	ا	س	ب	ل	ك	س	ف	و	ن
ر	م	ز	ر	ا	ف	ة	م	ي	خ
ت	ز	ز	ع	ا	م	ل	ا	ن	ل

حلول الشبكة السابقة: سيزيف

عملية حسابية 457

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪	5	=	16
X	■	٪	■	X	■	
6	X		٪		=	15
٪	■	X	■	X	■	
	X		–		=	29
=	■	=	■	=		
18		91		60		

حلول الشبكة السابقة

66	٪	6	+	20	=	31
٪	■	X	■	X	■	
11	X	3	–	4	=	29
X	■	X	■	٪	■	
16	X	4	٪	8	=	8
=	■	=	■	=		
96		72		10		

شبكة العنكبوت 457

إعداد نعوم مسعود

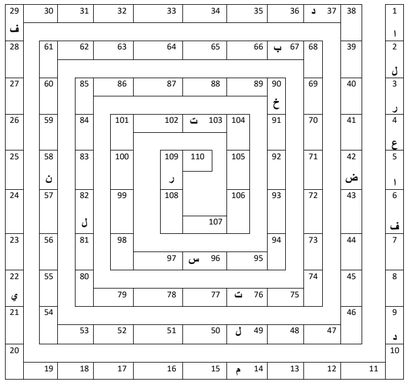

1 – 6 نزيف الأنف
6 – 22 أديب ومؤرخ وسياسي لبناني راحل ساهم في انشاء الجامعة اللبنانية
21 – 25 ممثلة وفنانة استعراضية مصرية
24 – 37 قاتل الرئيس الأميركي جون كينيدي
37 – 43 منطقة في الجزيرة ما بين النهرين كانت قاعدتها الرقة
42 – 49 من الإسنان في آخر الفك
48 – 60 من قلاع لبنان الأثرية
60 – 73 امبراطور فرنسي
73 – 79 من مشاهير الثورة الروسية رفيق لينين
78 – 83 عاصمة رواندا
82 – 92 سياسي باكستاني راحل أول رئيس وزراء في بلاده
90 – 96 مدينة فلسطينية
95 – 98 طيور جارحة
97 – 100 شريان الدم
100 – 104 بلدة لبنانية في قضاء كسروان
103 – 106 طبق تقليدي في المطبخ المكسيكي
105 – 110 عدوى بكتيرية حادة وخطيرة

حل شبكة العنكبوت السابقة

الجماجم – جمال الدين الأفغاني – نيسان – سانت بطرسبورغ – رغبات – تشايكوفسكي – كيلبان مبابي – بيار صادق – قالبناف – أفيون – نزبه الاحدب – دبابير – بيروت – تشيكوسلوفاكيا – الاردن – دندش – شقيق – فانا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5160

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فلكي انكليزي (1646- 1719). إبتكر طريقة لرسم الخرائط الجغرافية ووضع أطلساً للنجوم

5+6+9+10+8 = ذكر الماعز ■ 1+3+2+11 = عساكر وجيوش ■ 4+7 = ثغر

حل الشبكة الماضية: امك علم الدين

على الغلاف

مروحة ردود لا تستثني الميدان
طهران لواشنطن: «الضغوط القصوى» مُستنفَدة

طهران - **محمد خواجوني**

في ظلّ لجوء واشنطن إلى ما وصفه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بـ«العملية الاقتصادية الأكثر سحقاً»، كخيار بديل يؤمل منه كسر الجمود في المواجهة العسكرية، يُطرح السؤال حول كيفية ردّ إيران على هذه الاستراتيجية التي تستهدف خنق اقتصادها. ورغم أن تفاصيل الاستراتيجية الأميركية الجديدة لم تتكشّف بعد بشكل كامل - في انتظار الإعلان المُرتقب لوزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، الإثنين المقبل -، إلا أن المؤشرات الأولية توحي بأن الولايات المتحدة تتّجه نحو «توسيع شعاع التخريب الاقتصادي»، وذلك عبر فرض عقوبات ثانوية عابرة للحدود تستهدف، بشكل مباشر، الدول الثالثة التي لا تزال تحافظ على قنوات تبادل تجاري مع طهران.

ورغم التضخيم الذي تمارسه الإدارة الأميركية لتصوير إجراءاتها الاقتصادية بوصفها «سلاحاً حاسماً»، إلا أن تلك الإجراءات تبدو أقرب إلى محاولة مكشوفة لتغطية الإخفاق الاستراتيجي ضدّ إيران، وصناعة «رواية نصر» تعوّض العجز الميداني. والواقع أن هذه التحرّكات ليست في جوهرها سوى استنساخ لسياسة «الضغوط القصوى» التي انتهجها ترامب في ولايته الأولى عام 2018 - عقب انسحابه من الاتفاق النووي -؛ وهي السياسة التي أثبتت، حينها، عجزها التامّ عن انتزاع تنازلات إيرانية في الملفات الجوهرية (النووية، والصاروخية، والسياسات الإقليمية). ولعلّ هذا الفشل التاريخي هو الذي دفع الولايات المتحدة لاحقاً إلى خيار الحرب العسكرية، التي لم تُفضِ، رغم ما حقّقته من اختراقات تكتيكية (كالاغتيالات، والضربات للبنية التحتية العسكرية والمدنية)، إلى أيّ انتصار ملموس. لا بل أدّت تلك المواجهة إلى تبلور معادلة ردع جديدة لصالح طهران، في مقدّمة عناوينها ورقة «مضيق هرمز» التي باتت بمثابة سلاح استراتيجي في أيدي الإيرانيين.

اليوم، يعود ترامب إلى «المربّع الأول»، ولكن بجرعة مضاعفة، مبقياً بلاده في حلقة مُفرغة من الفشل الذي يتكرّر بصيغ مختلفة. وإذا كانت الضربات العسكرية أثبتت فشلها الذريع في دفع الجمهورية الإسلامية إلى الاستسلام، فإن خيار «الضغط الاقتصادي» الموسّع الذي عادت إليه واشنطن لا يحمل الطبيعة «الفورية» التي تتّسم بها العمليات العسكرية. وحتى لو أثمرت هذه الضغوط، فإن ترجمة شحّ النقد الأجنبي، وشلل التجارة، وتراجع العائدات النفطية إلى تغيير حقيقي في حسابات طهران، هي عملية تستغرق أشهراً طويلة، وهو ما يشكّل «كعب أخيل» الاستراتيجية الأميركية المُستجدّة.

وعليه، يجد الرئيس الأميركي الذي بنى رصيده السياسي على «الانتصارات الخاطفة»، نفسه الآن غارقاً في حرب يُعدّ «الصبر» سلاحها الأساسي؛ وهو صبر باهظ التكلفة بالنسبة إليه، إذ سرعان ما انعكس صدى التلويح بـ«الضغط الأقصى» ارتفاعاً جنونياً في أسعار النفط العالمية. وبحسب تقارير «رويترز»، بدأت فاتورة الوقود المرتفعة تنهش رصيد شعبية الرئيس الأميركي، وذلك في توقيت حسّاس يسبق انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني المقبل، وهو ما يضع مستقبل الإدارة على المحك.

> تتّسم رقعة الحسابات الإيرانية لتشمل المتغيّرات الداخلية في واشنطن

ويبدو أن طهران تدرك هذه المعادلة تماماً، وهي تكرّس كل جهدها للاستفادة منها. فمن وجهة نظر صانع القرار في إيران، من شأن استمرار الوضع الراهن أن يرفع كلفة الحرب إلى مستويات يصعب على الداخل الأميركي تحمّلها. ومما يعزّز تلك القراءة، البيانات المُقلقة التي تفيد بارتفاع أسعار الوقود في الولايات المتحدة بنحو 29% مقارنة بالعام الماضي؛ وهو ما اضطر ترامب، في الأيام الأخيرة، إلى إلقاء خطاب حاول من خلاله تبرير الأكلاف الباهظة للحرب.

هكذا، تتّسع رقعة الحسابات الإيرانية لتشمل المتغيّرات الداخلية في واشنطن، من احتمال تغيّر تركيبة «الكونغرس» وتصاعد الأصوات المعارضة للحرب، وصولاً إلى التقارير الاستخبارية التي تتحدّث عن استنزاف متسارع في مخزون الصواريخ الاعتراضية الأميركية، والتكاليف الباهظة لمنظومات الدفاع في مواجهة الهجمات الإيرانية النوعية. وفي ظلّ هذه المعطيات، تجد طهران في «عامل الزمن» حليفاً استراتيجياً، تراهن عليه لإنهاك خصم يبدو أنه، رغم قوته العسكرية، قد بدأ يفقد توازنه أمام تعقيدات «حروب الاستنزاف» الطويلة.

في الوقت نفسه، لا تمثّل موجة الضغوط الاقتصادية الأميركية الجديدة «مفاجأة» لطهران؛ فالأخيرة راكمت خبرة طويلة في التعايش مع العقوبات لعقود، وهو ما عزّزته خلال الأشهر الماضية مع مواجهتها الحصار البحري الذي استهدف خنق عصب التصدير، والتبادل التجاري. وفي هذا السياق، يشير خبراء العقوبات إلى براعة طهران في تفعيل شبكات التملّص، وتطويرها أساليب مبتكرة لإدارة تجارتها الخارجية - بما في ذلك ما يُعرف بـ«أسطول الظل» لنقل النفط -، وتوظيفها واجهات تجارية وقنوات مالية غير مُدرجة على قوائم الحظر الأميركية.

أمّا العقوبات الأميركية الجديدة، فتظلّ رهن إرادة الدول الثالثة التي تحاول الولايات المتحدة إقحامها في هذه المواجهة، من حلفائها كتركيا والعراق وباكستان، وصولاً إلى القوى الدولية الكبرى كالصين. وفي هذا الإطار، من المُستبعد جداً أن تنجرف قوى من مثل الصين أو روسيا وراء تلك السياسات، ما يُفرغ التهديدات الأميركية من جزء كبير من محتواها العملي. وتجسيداً لهذا الموقف، شدّد المتحدّث باسم الخارجية الصينية، لين جيان، أمس، على أن الضغوط والعقوبات الأحادية، لا تشكّل حلاً للأزمات في الشرق الأوسط. وأكد رفض بكين لـ«العقوبات الأحادية غير القانونية»، معتبراً أنها تفتقر إلى أي أساس في القانون الدولي، ولا تحظى بتفويض من مجلس الأمن الدولي.

بيد أن الرهان الإيراني ليس مقصوراً على العوامل المتقدّمة، بل ثمّة قناعة تترسّخ في طهران بأن الردّ يجب أن يتجاوز الاقتصاد إلى الميدان، وأن لا يقتصر على جغرافيا المواجهة التقليدية، بل أن يمتدّ ليشمل عمقاً إقليمياً تشارك فيه قوى «محور المقاومة»، وفي مقدّمتها «أنصار الله» في اليمن. والتحوّل هذا في العقيدة الإيرانية من «الدفاع إلى الهجوم»، ظهر واضحاً في هندسة التعيينات العسكرية الأخيرة؛ إذ أوكلت المهمات إلى قادة عُرفوا بصلابتهم وتبنّيهم لخط صدامي مع واشنطن.

وفي السياق، تشير الخطوات العسكرية المتسارعة في الخليج ومضيق هرمز، إلى أن طهران قرّرت قطع الطريق على محاولات الفصل بين «الاستقرار الإقليمي» و«الأمن القومي الإيراني». فبدلاً من أن تكون إيران وحدها تحت الضغط، تعمل الآن على جعل أمن الملاحة الدولية واستقرار أسواق الطاقة، رهناً بكسر هذا الحصار، وهو ما يحوّل الجغرافيا الإقليمية بأكملها إلى ساحة اشتباك مفتوحة، لا يملك فيها الطرف الأميركي حصرية التحكّم بمسار الأحداث.

مضيق هرمز ورقة إيران الأقوى في الرد على عقوبات ترامب (هنّ الويبع)

تشكيك في نجاعة عقوبات ترامب
«اليوم الموعود» (لا) ينتظر إيران

لينا علبكي

بعد أشهر من مواجهة عسكرية فشلت في إخضاع إيران، عاد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ليُلقي بما يبدو أنها ورقته الأخيرة في الحرب الهجينة، معلناً، عبر منصّته «تروث سوشال» قبل أيام، تدشين ما سمّاها «العملية الاقتصادية الأكثر سحقاً على الإطلاق ضدّ أيّ دولة»، واصفاً هذه العملية بـ«اليوم الموعود اقتصادياً»، ومتوعّداً إيران بـ«حرب اقتصادية وعزل على نطاق غير مسبوق». كما وجّه ترامب، في المنشور نفسه، إنذاراً صريحاً إلى حلفائه وشركائه، مهدّداً بأن «أيّ دولة تسمح لمؤسساتها المالية أو شركاتها أو مطاراتها أو كياناتها الحكومية بتوفير أيّ نوع من شريان الحياة لإيران، ستواجه هي نفسها عواقب اقتصادية هائلة». وأضاف، في تهديد للدول أو الكيانات التي قد تساهم في مسارات الالتفاف الإيراني على العقوبات الأميركية والغربية، أن «تهريب النفط، خطوط المبادلة، التحويلات النقدية، بيوت الصرافة، سجلّات السفن، الشركات الواجهة، كلّ ذلك يجب أن يتوقف الآن. أنتم تعرفون من أنتم».

وإذ بدا هذا الإعلان بمثابة إقرار ضمني بقصور الخيار العسكري عن تحقيق أهدافه، فهو أذن بدء مرحلة جديدة عنوانها ابتزاز حلفاء واشنطن من خلال تهديدهم بالعقوبات، وخصومها أيضاً بالتلويح بتشديد العقوبات عليهم، وذلك في محاولة لمحاصرة «الثقوب المالية» التي تستفيد منها إيران - ربّما قبل مواجهة عسكرية لاحقة -. وفيما أجمعت الصحافة الغربية على أن ترامب يلجأ إلى هذه الخطوة لتغطية فشله، فهي رأت أن ما سمّاه الرئيس الأميركي «الإنزال الاقتصادي» سيزيد من معاناة الاقتصاد الإيراني، وسيضاعف الضغط على أسواق الطاقة والأسواق المالية العالمية، مشكّكةً في الوقت نفسه في قدرة هذا «الإنزال» على دفع طهران إلى «الاستسلام». وذهبت تلك القراءات إلى أن الإدارة الأميركية تخاطر بالانزلاق إلى مواجهة معقّدة مع حلفائها وخصومها الكبار في آن؛ ففي ظلّ التناقضات بين الأطراف الدولية، يبدو أن ثمة سيناريوين لا ثالث لهما: إمّا تطبيق الإجراءات بصرامة وتفجير أزمة سياسية مع الدول التي تتعرّض للابتزاز - ولن تستجيب له بالضرورة -، أو تطبيقها جزئياً وإفقادها بالتالي فاعليتها.

وأتى هذا الإعلان في وقت أثمرت فيه الضغوط الأميركية إعلاناً إماراتياً، الثلاثاء، عن تعليق المعاملات المالية والاقتصادية مع إيران. وكانت أرقام «منظمة التجارة العالمية» والبيانات الرسمية لعام 2024 كشفت أن الإمارات شكّلت «أكبر مصدّر» للواردات الإيرانية، متقدّمة على الصين، بتوفير أكثر من 30% من إجمالي واردات البلاد - بقيمة 21 مليار دولار -. كما ذكرت وزارة الخزانة الأميركية أن العام نفسه شهد مرور نحو 62% من أصل 9 مليارات دولار عبر حسابات مراسلة تحتفظ بها بنوك أميركية، كانت مرتبطة بنشاط مالي إيراني سرّي، وتلقّتها شركات مقرّها في دبي. ووفقاً للوزارة، فإن شركات مقرّها الإمارات تمتلك أو تدير عدداً كبيراً من ناقلات «أسطول الظل» الإيراني.

ووفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال»، نقل مسؤولون أميركيون إلى نظرائهم الإماراتيين أن «استهداف تدفقات الأموال المرتبطة بـ«الحرس الثوري الإسلامي» قد يكون أشدّ تأثيراً في طهران من الحصار البحري الأميركي للموانئ الإيرانية». لكنّ المسؤولين في أبو ظبي يدرجون الإجراءات الأخيرة في إطار «تصعيد تدريجي، لا قطيعة شاملة مع طهران»، فيما من المتوقّع أن تتحرك الإمارات «خطوة خطوة، بدءاً من فرض قيود جديدة على الشحن، مع إمكان توسيع الحملة لتشمل كيانات مرتبطة بإيران».

وفي هذا الإطار، تلفت الصحيفة إلى خشية صانعي السياسات الخليجيين من أن تضرّ استراتيجية واشنطن بـ«القطاعات الخليجية التي تعتمد على السياحة والتجارة (لا على النفط)، وأن تستفزّ في نهاية المطاف مزيداً من الرد العسكري الإيراني»، مضيفة أنه من أجل ذلك يريد المسؤولون الإماراتيون إبقاء بعض قنوات الاتصال مع طهران «مفتوحة»، و«الحفاظ على خيار دبلوماسي إذا أخفقت حملة الضغط التي تقودها إدارة ترامب».

وفي المُجمل، تبدو مواجهة شبكة التمويل الموازية «أمراً ممكناً، ولكن ضمن حدود»، وذلك بحسب إريك التر، عميد «أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية» في أبو ظبي، الذي يبيّن أن الحكومة تستطيع إغلاق القنوات المصرفية الرسمية وحركة الموانئ الكبرى، لكنها «لا تستطيع مراقبة كل شريك محلّي، وكل منطقة حرّة، وكل حركة لقارب صغير عبر الإمارات السبع». ويتطابق ما تقدّم مع ما نقلته صحيفة «Iran International» عن المسؤولة السابقة في وزارة الخزانة، كيري بيثوف، من أن «العقوبات لا يمكنها إسقاط نظام بمفردها. هذا ليس الهدف الذي وُجدت لأجله»؛ إذ هي تجعل الأنشطة فقط أكثر كلفة، لكنها لا تضمن تحقيق الحسم.

كذلك، فإن الذهاب بعيداً في فرض العقوبات الثانوية يضع الولايات المتحدة في طريق مواجهة حتمية مع الصين، التي تشتري أكثر من 80% من صادرات النفط الإيراني عبر «ناقلات الظل». وفي هذا السياق، يحذّر محللون، في حديثهم إلى صحيفة «ذا غارديان»، من أن أيّ صدام أميركي

> فرض العقوبات الثانوية يضع الولايات المتحدة في طريق مواجهة حتمية مع الصين

مع المؤسّسات المالية الصينية سيفجّر «ردّاً انتقامياً صينيّاً»، في وقت تحاول فيه واشنطن إرساء «علاقة تجارية جديدة» مع بكين، منبّهين إلى أن من شأن ذلك أن يهدّد سلاسل الإمداد للشركات الأميركية، ويضرّ بأسواق المواد الخام الحيوية، فضلاً عن دفع أسعار النفط إلى القفز فوق مستويات قياسية.

وعلى أيّ حال، ثمّة تشكيك كبير في قدرة واشنطن على كسر إرادة طهران عبر الحصار. وفي هذا السياق، نقلت الصحيفة نفسها، عن خبراء اقتصاديين ومحللين، بينهم المحلل الرئيس في مؤسسة «Eurasia Group» غريغوري بريو، قوله إن طهران «تعلّمت التكيّف مع هذه الإجراءات لعقود، بما في ذلك من خلال تصدير النفط عبر شبكة معقّدة من ناقلات الظلّ». وتشير التحليلات إلى أنه من الممكن أن تزيد الضغوط تكاليف المعاملات الاقتصادية على إيران، لكنها «لن تمنعها بالكامل»، إنما ستدفعها إلى تعميق الاقتصاد الموازي والاعتماد على خطوط المقايضة والعملات الرقمية بعيداً عن نظام «سويفت» والدولار.

وفي الوقت نفسه، يرى الخبراء أن هذه «الشدّة المفرطة» ستؤدي إلى نفور شركاء واشنطن؛ إذ سيتعذّر عليهم التضحية بمصالحهم المباشرة لإنجاح رهانات الولايات المتحدة. وبحسب تحليلات «CNBC» و«Japan Times»، فإن شمول التهديدات للبنوك والشركات التي تمنح «شريان حياة لإيران»، يضع دولاً إقليمية وحليفة لواشنطن، من مثل الإمارات وتركيا والهند، تحت ضغط هائل. ويأتي ذلك فيما يُواجه ترامب ضغطاً متزايداً في الداخل الأميركي، مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي الحاسمة. وفي هذا الإطار، أشارت شبكة «Al-Monitor» إلى أن خطوة ترامب تأتي «في ظلّ انتقاد في الداخل بسبب تأثير الحرب على المستهلك وارتفاع أسعار الوقود»، والعبء المُلقى على كاهل الجيش.

ثقة تشكيك كبير في قدرة واشنطن على كسر إرادة طهران عبر الحصار (أ ف ب)

تراجع القطاع غير النفطي... واضطراب الموانئ
أوجاع النموذج الإماراتي تتفاقم

سلام محمد

يكاد يكون وضع الاقتصاد الإماراتي نموذجياً، للتعرّف إلى طبيعة الخسائر التي مُنيت بها اقتصادات دول المنطقة من جرّاء الحرب على إيران. ويعود ذلك إلى جملة أسباب جوهرية لعلّ أبرزها ما يلي: تركيبة الاقتصاد الإماراتي غير المعتمِدة كلياً على الإيرادات النفطية - كما هو حال بعض الاقتصادات الأخرى -، اندماجه الواسع في الاقتصاد العالمي استثمارياً ومالياً وتجارياً، وعناصر القوّة التي قد يعتمد عليها للحدّ من تداعيات الحرب.

عملياً، ثمّة ثلاثة عوامل ضغطت بشدّة على أداء القطاعات الاقتصادية الإماراتية، وتسبّبت لها بخسائر مباشرة وغير مباشرة. أول هذه العوامل، تعطّل أو اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز؛ وثانيها، الاستهداف الإيراني المباشر لبعض المنشآت الإماراتية التي تَعدّها إيران جزءاً من شبكة المصالح والقواعد الأميركية في المنطقة. وأمّا السبب الثالث، فهو الأثر النفسي للحرب، والذي يميّز جانباً هامّاً من خسائر اقتصاد الإمارات.

في المقابل، فإن نقاط القوة التي تمتلكها البلاد، والمتمثّلة في البنية التحتية الهائلة، والملاءة المالية الكبيرة للصندوق السيادي، والبدائل المُتاحة مؤقّتاً، ساعدت الحكومة في مواجهة تداعيات الحرب وخسائرها، وهي ستكون عاملاً أساسياً في تسريع التعافي، في حال التوصّل إلى اتفاق سلام شامل. وبحسب أحدث تقديرات البنك المركزي الإماراتي، يُتوقّع أن يبلغ معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي نحو 1.7%، مقارنة بنحو 6.2% في العام الماضي، ما يعني أن هناك تباطؤاً في النمو بنحو 4.5 نقاط مئوية، لكن في المقابل، ثمّة تقديرات تتحدّث عن إمكانية تسجيل انكماش في النمو، وإن بنسبة قليلة.

«هرمز» ونموذج الإمارات الاقتصادي

لا يكتسب مضيق هرمز أهميته، بالنسبة إلى الاقتصاد الإماراتي، من كونه يمثّل ممرّاً لجزء ليس بالقليل من صادرات البلاد النفطية، والمُقدّرة وسطياً في العام الماضي بنحو 3,2 ملايين برميل يومياً، فقط، وإنما لأنه يشكّل عصب المشروع التجاري القائم على تحويل موانئ الإمارات إلى مركز إقليمي ودولي للتجارة واللوجستيات وإعادة التصدير بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتوفير البنية التحتية القوية اللازمة لذلك. ففي العام الماضي، بلغت قيمة السلع المُعاد تصديرها عبر الإمارات ما يقرب من 226 مليار دولار، وهو رقم أعلى بكثير من قيمة صادرات البلاد النفطية، البالغة، وفق إدارة الطاقة الأميركية، نحو 77 مليار دولار.

> أكثر ما يقلق الحكومة الإماراتية، خلال الفترة القادمة، هو استعادة ثقة المستثمرين

ولذلك، فإن الأثر الأكبر لمضيق هرمز كان على موانئ البلاد، التي شهدت اضطراباً في عملها خلال فترة الهجمات الأميركية والردّ الإيراني عليها، سواء من حيث تأخّر عمليات شحن الحاويات، أو ارتفاع بدلات التأمين والنقل، أو تريّث الشركاء التجاريين إلى حين معرفة ما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة. ويرجّح البنك المركزي الإماراتي «أن تؤدّي الاضطرابات في خطوط الشحن الإقليمية وتزايد حالة عدم اليقين إلى تأخير التدفّقات التجارية ورفع تكاليف النقل والتأمين للنفط والسلع الأساسية. ومن المُتوقّع أن تؤثّر هذه العوامل سلباً على قطاعات الخدمات اللوجستية وتجارة الجملة والتجزئة والتصنيع، وقد يشمل النشاط الخدمي، بما في ذلك القطاعات المرتبطة بالسياحة، تباطؤاً مؤقّتاً في ظلّ التطورات الإقليمية».

أمّا الصادرات النفطية، فهي، وإن تراجعت عبر مضيق هرمز لتبلغ وسطياً في شهر تموز/ يوليو الماضي نحو 950 ألف برميل، فإن إعادة تشغيل خطّ حبشان - الفجيرة بطاقته الكاملة، مكّنت البلاد من تجاوز عقبة المضيق وتصدير ما بين 1,5 و1,8 مليون برميل يومياً، بحسب بعض التقديرات. كما أن استمرار محاولات عبور بعض السفن للمضيق بشكل مخفيّ، رغم التهديدات والمخاطر الأمنية، قلّل أيضاً من حجم تأثّر الصادرات النفطية، التي قد تكون تراجعت من حيث الكمية، إلّا أن إيراداتها زادت بشكل كبير من جرّاء ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

وإذا كان خطّ حبشان أنقذ صادرات البلاد النفطية، فإن صادرات الغاز ظلّت مرهونة أو مُقيّدة بوضع مضيق هرمز، إذ بحسب بيانات «شركة أدنوك للغاز»، فإن أرباحها للربع الثاني من العام الحالي بلغت نحو 665 مليون دولار، متراجعةً بنحو 52% عن أرباح الفترة نفسها من العام الماضي. وهذا ما جعل الشركة تخفّض توقعات أرباحها من نحو 5,2 مليارات دولار في عام 2025، إلى نحو 3,5-4 مليارات دولار في عام 2026. لكن مع تعرّض بعض الناقلات أخيراً للاستهداف المباشر، فإن الأرقام السابقة تصبح عرضة للتعديل - في ضوء ارتفاع المخاطر - إلى مستوى يؤثّر فعلياً على كميات النفط والغاز المُصدَّرة عبر المضيق، فضلاً عن الكلف المالية الإضافية التي تتحمّلها الشركات والمنشآت بغية زيادة احتياطيات الأمن ومواجهة المخاطر وإصلاح الناقلات أو استبدالها.

خمسة قطاعات مقابل خمسة عوامل

تكاد تكون الإمارات هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تزيد فيها مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلّي الإجمالي على نظيرتها من القطاع النفطي. لا بل إن نموّ ناتج الأول كان قبل الحرب في تسارع ملحوظ، حيث تُظهر بيانات البنك المركزي أن معدّل نموّه وصل في العام الماضي إلى نحو 6,8%، في مقابل 4,3% لنظيره النفطي، وذلك عقب تعديل حصص «أوبك+».

ويتوقّع البنك، في تقريره الصادر في حزيران/ يونيو الماضي، أن يتراجع معدّل نموّ ناتج القطاع غير النفطي ليسجّل نحو 1,9%، متأثّراً بتراجع قطاع الخدمات اللوجستية، وخسائر قطاع السياحة والسفر الناجمة عن إلغاء الحجوزات الفندقية وتقلّص عدد رحلات الطيران من وإلى مطارات البلاد، وتراجع أو تباطؤ نشاط قطاع العقارات. فمثلاً، تُظهر بعض التقديرات المتداولة أن مبيعات المنازل في إمارة دبي تراجعت، خلال الربع الثاني من هذا العام، بنحو 45%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وأن مستويات التوظيف في البلاد انخفضت للمرة الأولى منذ أربع سنوات. هذا إضافة إلى الخسائر الأخرى غير المباشرة، والتي تشمل ارتفاع تكاليف التأمين والشحن والوقود، وتأجيل الاستثمارات، وزيادة الإنفاق الأمني، وفاتورة إعادة توجيه التجارة والنفط.

صحيح أن البيانات الرسمية الصادرة حديثاً تتحدّث عن زيادة قيمة التجارة غير النفطية خلال النصف الأول من العام الحالي، بنسبة 13% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، إلا أن ما تَقدّم، وعلى أهميته، لا يعكس حصانة كاملة لهذا القطاع في مواجهة تداعيات الحرب، إذ لا يمكن من ارتفاع القيمة وحده الاستنتاج أن الكميات المتداولة ارتفعت بالوتيرة نفسها.

وذلك ما لم تتوافر بيانات تفصيلية عن الحجم والأسعار. فالارتفاع المُشار إليه قد يكون ناجماً أساساً عن تضخّم الأسعار وكلف الشحن والنقل والتأمين. وليس نتيجة زيادة الكمية. وممّا يعزّز هذه الفرضية، ما جاء في تقرير البنك المركزي المذكور آنفاً.

غير أن أكثر ما يقلق الحكومة الإماراتية، خلال الفترة القادمة، هو استعادة ثقة المستثمرين، والتي ستكون مرهونة بما ستؤول إليه الأوضاع في الخليج خصوصاً، والمنطقة عموماً. فالأثر النفسي السلبي للحرب الحالية في الأوساط الاستثمارية وأسواق المال لن يزول بسهولة. وإذا كانت الإمارات قد تمكّنت من تحييد نفسها عن الاضطرابات والنزاعات التي شهدتها المنطقة على مدار العقدَين الأخيرَين، فإنها اليوم تبدو في قلب الاضطرابات، سواء بفعل موقعها الجغرافي أو بنية اقتصادها المكشوف بشكل واسع على الاقتصاد العالمي.

هذه هي قنوات الصدمة الرئيسة، أمّا ترجمتها الاقتصادية فتَظهر في خمسة قطاعات أساسية هي: الطيران والمطارات، السياحة والفنادق، النقل البحري والتجارة وإعادة التصدير، النفط والغاز، والعقارات والاستثمار وسوق العمل. وإذ حاولت الحكومة الإماراتية تقليص فاتورة تلك الخسائر أو التحكّم فيها، فهي استفادت في ذلك من خمسة مُتغيّرات أو إجراءات، هي: ارتفاع أسعار النفط، تحويل الصادرات إلى الفجيرة، زيادة الصادرات غير النفطية، الاحتياطيات المالية، وإعادة توجيه التجارة.

على الغلاف

ماء بارد على رأس إسرائيل

لا عودة إلى الحرب قبل انتخابات أميركا

تراجعت، في التقديرات الإسرائيلية، احتمالات استئناف المواجهة العسكرية مع إيران في المستقبل القريب، وذلك بعدما كانت تتحدّث، خلال الأيام الماضية، عن استعداد طهران لتوسّع نطاق الصراع. وبحسب موقع «والا» العبري، جاء هذا التقدير الجديد عقب سلسلة اجتماعات ومحادثات مع مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى، فيما ربطت مصادر إسرائيلية التحوّل بقرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فرض «حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية القاسية»، معتبرة أن تلك الخطوة تهدف إلى كسب الوقت حتى ما بعد انتخابات التجديد النصفي لـ«الكونغرس» الأميركي.

وكان نقل موقع «واينت»، قبل أيام، عن مسؤول إسرائيلي أن «جهات في إسرائيل رصدت مؤشّرات إلى تغيّر في تصوّر القيادة الإيرانية لطبيعة الحرب، واستعدادها لاحتمال توسيع المواجهة». ووفق التقديرات التي أوردها الموقع حينها، قد تحاول طهران ممارسة ضغط عسكري واقتصادي على واشنطن وتل أبيب، وذلك عبر استهداف منشآت طاقة وممرّات ملاحة بحرية ومصالح لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وذهبت تلك التقديرات أيضاً إلى أن «إيران باتت تتعامل مع المواجهة باعتبارها أوسع من الميدان العسكري، في ظلّ تأثير الحصار البحري والضرر اللاحق بقدرتها على تصدير النفط وتحقيق الإيرادات». ونقل «واينت» عن مسؤول إسرائيلي قوله إن استمرار الضغط الاقتصادي قد يدفع طهران إلى «خطوة هجومية»، خصوصاً إذا رأت في الحصار تهديداً لاستقرار النظام وقدرته على تمويل أجهزته الأمنية والمنظمات التي يدعمها. ولربما يزداد هذا التقدير، من وجهة نظر إسرائيل، راهنية وواقعية، مع إعلان ترامب إطلاق «الحرب الاقتصادية» على إيران، والذي قد تجد الأخيرة نفسها أمامه، مجبرةً على التحرّك في الاتجاه المقابل، منعاً لتكريس حصارها وعزلتها.

لكن الرهان على جولة عسكرية جديدة يصطدم، بحسب نقاشات إسرائيلية، بمسألة مخزونات الذخائر والصواريخ الاعتراضية. وفي هذا الإطار، كتب المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوسي يهوشوع، أن الأميركيين «تعلّموا الدرس» من الحرب على إيران، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة دخلت المعركة بمخزونات أكبر بكثير من تلك الإسرائيلية، قبل أن يؤدّي الاستخدام المكثّف للأسلحة ومنظومات الاعتراض إلى استنزافها سريعاً. ولفت إلى أن إعادة ملء المخزونات الأميركية تحتاج إلى سنوات، وهو ما يشكّل، بحسب تقديره، تحذيراً لإسرائيل من افتراض وجود «خطّ إمداد جوي غير محدود» من الولايات المتحدة. ورأى يهوشوع أن واشنطن تبقى الحليف الأهمّ لتل أبيب، إلا أن لديها هي الأخرى مخزونات محدودة وقدرات إنتاجية والتزامات في حروب أخرى، وهو ما يفرض على إسرائيل، في أيّ صراع شامل، امتلاك مخزونات تتيح لها مواصلة القتال لمدة طويلة. ودعا، بناءً على ذلك، إلى «زيادة الإنتاج المحلّي للأسلحة ومنظومات الاعتراض، وتوسيع خطوط الإنتاج والاحتفاظ بمخزونات استراتيجية أكبر».

> **الضغط الاقتصادي يتقدّم مرحلياً على الخيار العسكري**

وبموازاة النقاش حول القدرة على خوض جولة عسكرية أخرى، برزت مؤشرات على مراجعة إسرائيلية لنتائج الحرب نفسها. إذ إن الإقالات العلنية النادرة داخل جهاز «الموساد» تعكس، بحسب موقع «ذا إنترسبت»، الوعي بحجم «الإخفاق في تحقيق الأهداف التي راهنت عليها إسرائيل خلال الحرب على إيران». وبحسب الموقع، لم تنجح الضربات الجوية والعمليات السرية والاغتيالات التي طاولت كبار المسؤولين الإيرانيين في إحداث انهيار داخل مؤسّسات الدولة، فيما حافظت البنية الأمنية الإيرانية على تماسكها، ولم تشهد المدن الإيرانية موجة احتجاجات جماهيرية قادرة على تهديد النظام. وأضاف «ذا إنترسبت» أن «الموساد» راهن كذلك على دعم تحركات داخلية وتشجيع الانشقاقات، إلى جانب مخطّطات لتسليح جماعات كردية تنطلق من العراق إلى داخل إيران، إلا أن هذه التحركات كلها لم تُفضِ، بحسب التقرير، إلى الانتفاضة الواسعة التي كانت إسرائيل تأمل في إشعالها.

وعلى أيّ حال، تُجمع التقديرات الإسرائيلية الحالية على انخفاض احتمال العودة سريعاً إلى مواجهة عسكرية واسعة، بمبادرة أميركية - إسرائيلية على الأقلّ. لكن يبقى ثمّة احتمال لأن تبادر إيران نفسها إلى توسيع التصعيد في المنطقة، وذلك لكسر الحصار الأميركي عليها، والحؤول دون منعها من استغلال ورقتها الأقوى -مضيق هرمز- عبر استحداث مسارات بديلة جنوبي المضيق، واقعة تحت السيطرة والرعاية الأميركيتَين.

(الأخبار)

قد تبادر إيران لتوسيع التصعيد في المنطقة لكسر الحصار (مت الويب)

زيارة قاليباف تثمر صيغة وسطية

الزيدي نحو التراجع عن مهلة أيلول

بغداد – **فقار فاضل**

كشفت مصادر سياسية في بغداد، لـ«الأخبار»، أن المحادثات التي أجراها رئيس مجلس الشورى الإيراني، محمد باقر قاليباف، مع رئيس الحكومة العراقية، علي الزيدي، خلال زيارته الأخيرة إلى العراق، لم تنتهِ إلى تفاهم حاسم بشأن تسليم فصائل المقاومة سلاحها إلى الحكومة، مشيرةً إلى أن الخلاف انتقل من مبدأ «حصر السلاح في يد الدولة» إلى طريقة تنفيذ العملية وضماناتها وتوقيتها. واللافت، بحسب المصادر، أن الموقف الإيراني المعلَن أكد دعم البرنامج الحكومي العراقي في تنظيم السلاح، والتزام إيران بالاتفاقات الأمنية الموقّعة بين البلدين. لكن ثمة، بحسب المعلومات، محاولة الآن لدفع الزيدي إلى التريّث في ما يخصّ موعد الـ30 من أيلول الذي حدّده للانتهاء من العملية، وهو الموعد نفسه المحدّد لانسحاب قوات «التحالف الدولي»، الذي لا تثق فصائل المقاومة بأنه سيكون فعلياً، وكفيلاً بإنهاء التحكّم الأميركي بالمقدّرات العراقية.

في هذا الإطار، يقول المتحدث باسم الحكومة، حيدر العبودي، لـ«الأخبار»، إن الحوار مع الفصائل «يسير بشكل متقدّم»، وإن الحكومة أبلغت الجهات الستّ المعنيّة بالموعد وآليات التعامل معه. وبحسبه، فإن جزءاً من الفصائل تعامل بصورة إيجابية مع الطروحات الحكومية، فيما لا تزال أخرى تخوض مفاوضات حول الضمانات والآليات، مؤكداً أن الهدف هو معالجة الملف بالحوار، بعيداً عن أي مواجهة داخلية. وفي خصوص زيارة قاليباف، يشير العبودي إلى أن الجزء الأكبر من النقاشات تركّز على إمكان مساعدة العراق في ملف تصدير النفط، في ظلّ التأثير الكبير للحرب الإقليمية في الاقتصاد العراقي، وحركة الملاحة، ومسارات التصدير.

بدوره، يلفت مصدر حكومي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن لقاءات الزيدي وقاليباف «لم تفضِ إلى النتائج المرجوة» بشأن تسليم السلاح، مضيفاً أن النفط وتصديره يمثّلان أولوية ملحّة لدى الحكومة في المرحلة الحالية. ويتابع المصدر أن «ملف السلاح قد يشهد تمديداً أو إعادة تنظيم لما بعد أيلول، في ظلّ صعوبة الوصول إلى تسوية كاملة خلال المهلة المحددة».

وفي هذا الاتجاه، يجري تداول مبادرة داخل «الإطار التنسيقي»، محورها «إدارة السلاح»، أي إبقاء القدرات العسكرية، إنما مع جعلها محكومة بأوامر القائد العام للقوات المسلحة. وبحسب مصادر سياسية، فإن المقترح يتضمّن، كذلك، ربط بدء إجراءات الحصر أو الإدارة، باستكمال انسحاب القوات الأميركية، بما يمنح الفصائل ضمانات أمنية مقابل قبولها بمسار سياسي تدريجي. وتفيد المصادر بأن شخصيات بينها نوري المالكي وعمار الحكيم وهادي العامري تتحرّك في اتجاه صيغة وسطية، فيما تشكّلت لجنة برئاسة العامري والحكيم للتوسّط بين الحكومة والفصائل التي لم تحسم موقفها بعد. وتنتظر القوى السياسية، وفق المعلومات، ردّ «كتائب حزب الله» وحركة «النجباء» و«كتائب سيد الشهداء» على المقترحات المطروحة.

وفقاً لمصادر في إحدى القوى السياسية الشيعية، فإن فصيلين مسلّحين قدّما إلى الزيدي ورقة تتضمن شروطاً للتعامل مع مشروع «حصر السلاح». ومن بين الأفكار المطروحة توسيع مشاركة الفصائل في العملية السياسية، مقابل التخلّي التدريجي عن الخيار العسكري. لكن مجموعات المقاومة الرئيسة لا تزال تربط أيّ تنازل بالانسحاب الأميركي وضمان عدم عودة الاحتلال.

> **من بين الأفكار المطروحة توسيع مشاركة الفصائل في العملية السياسية**

قاليباف يزور مقام رئيس علي دالواري في النجف (إرنا)

فلسطين

بدء تنفيذ «E1»

إسرائيل للعالم: استنكروا حتى تشبعوا!

مطر عدوات

لا تتّسع الصفحات لإحصاء انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية، ولا لملاحقة عمله اليومي على قضم الأرض وسلبها من أصحابها، تمهيداً لدفعهم إلى خارجها، وخارج فلسطين كلّها -ربما-، حين تحين اللحظة المناسبة. في هذا السياق، لا يبدو مخطط «E1»، الذي أعلنت «وزارة الإسكان الإسرائيلية»، في 18 الجاري، مناقصة لبناء 1234 وحدة استيطانية في الجزء الجنوبي من المنطقة التي يشملها شرق القدس المحتلة -أي بين المدينة ومستوطنة «معاليه أدوميم» المقامة على أراضي بلدتَي العيزرية وأبو ديس-، سوى حلقة إضافية في مشروع متواصل، هدفه تفكيك أوصال الضفة وخنق الوجود الفلسطيني فيها. وحدّدت الوزارة نفسها يوم 19 تشرين الأول المقبل، أي قبل انتخابات «الكنيست» بأيام، موعداً نهائياً لتلقّي العروض، في خطوة تأتي بعد موافقة وزير المالية والوزير الثاني في وزارة الأمن، المسؤول عن ملف الاستيطان في الضفة، بتسلئيل سموتريتش، على بناء آلاف الوحدات ضمن المخطط نفسه.

وتكمن خطورة «E1»، بحسب «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان»، في موقعه المفصلي داخل الممرّ الجغرافي الواصل بين وسط الضفة وجنوبها، وبين القدس ومحيطها الفلسطيني. فالمخطّط، الذي صادقت عليه حكومة الاحتلال عام 1999 تحت الرقم (4/420)، يمتدّ على نحو 12 ألف دونم اعتبرتها إسرائيل «أراضي دولة»، قبل أن تلحقها بمستوطنة «معاليه أدوميم». ومنذ ذلك الحين، واصلت حكومات إسرائيل المتعاقبة سلب الأراضي الفلسطينية ومنح تراخيص البناء فيها للمستوطنين، متجاهلة كونها أراضي محتلّة وفق القانون الدولي وقرار «مجلس الأمن» الرقم 242 الصادر في تشرين الثاني 1967.

ولا يقتصر هدف المخطط على توسيع مستوطنة قائمة، بل يرمي إلى عزل القدس عن امتدادها الفلسطيني، وقطع التواصل الجغرافي والسكاني بينها وبين التجمّعات المحيطة بها، بما يجهض عملياً إمكان قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس. كذلك، يفصل «E1» شمال الضفة عن جنوبها، ويحوّل التجمعات الفلسطينية إلى جيوب تخضع حركتها لتحكّم الاحتلال، فيما يوسّع الأخير حدود القدس الشرقية عبر ضمّ «معاليه أدوميم» إليها، ويعزّز الميزان الديموغرافي اليهودي على حساب الفلسطينيين. ويضاف إلى ما تقدّم، تفريغ السفوح الشرقية والأغوار من سكانها الفلسطينيين، وخصوصاً التجمعات البدوية البالغ عددها 46 تجمعاً، والتي هجّرت سلطات الاحتلال بعضها عقب «7 أكتوبر». وعليه، فإن تنفيذ «E1» سيقطع الصلة بين شمال الضفة وجنوبها، ويعزل شرقها عن باقي مناطقها، ويعرقل التواصل بين رام الله والقدس الشرقية وبيت لحم.

> **الاحتلال لا يأبه بالسلطة الفلسطينية التي تدين أفعال إسرائيل كلّ يوم، فيما لا تحرّك ساكناً على الأرض**

وفي موازاة ذلك، يتقدّم التهجير بفعل عنف المستوطنين والجيش؛ إذ قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أول من أمس، إن تصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة «أدّى إلى تهجير 107 بلدات وقرى، كلياً أو جزئياً، منذ كانون الثاني 2023»، في حين يُسجَّل «توسّع غير مسبوق للمستوطنات». وأشارت المنظمة إلى أن تلك الهجمات تجري «دعم مالي ومادي وقانوني من الدولة الإسرائيلية، وغالباً ما يشنّ المستوطنون المسلّحون هجماتهم إلى جانب وحدات الجيش الإسرائيلي أو بوجود جنود يقفون مكتوفي الأيدي».

وبحسب «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا)، تجاوز عدد الفلسطينيين الذين هُجّروا قسراً بفعل اعتداءات المستوطنين وعمليات الهدم والطرد، خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، مجمل العدد المسجّل طوال العام الماضي. كما وثّق المكتب معدّل 6,6 هجمات استيطانية يومياً، أسفرت معظمها عن إصابات أو أضرار في الممتلكات أو في كليهما. ومنذ بداية العام الجاري وحتى 24 تموز الماضي، قُتل ما لا يقلّ عن 15 فلسطينياً، بينهم طفلان، على أيدي مستوطنين، وذلك وفق معطيات المنظمة الأممية. وإذا ما استمرّ القتل بالوتيرة نفسها، فسيتجاوز عدد الشهداء الرقم الأعلى المسجّل عام 2023، والبالغ 16 شهيداً. كذلك، وثّقت «أوتشا» تهجير نحو 5900 فلسطيني من 107 قرى وبلدات، كلياً أو جزئياً، منذ مطلع 2023، وأحصت أيضاً طرد جيش الاحتلال 32 ألف لاجئ فلسطيني من منازلهم في كانون الثاني 2025، ما أدّى فعلياً إلى تفريغ مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس في شمال الضفة.

ليس «E1»، إذاً، سوى نموذج مكشوف لمسار أوسع يجري المضيّ فيه على قدم وساق، وتتمثّل غايته النهائية في طرد السكان خارج حدود فلسطين التاريخية. ورغم رفض دول عدة، بينها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وكندا والنروج، المناقصة الأخيرة، ودعوتها إسرائيل إلى التراجع عن المخطط ووقف التوسّع الاستيطاني، فإن الوقائع على الأرض تجاوزت منذ زمن طويل لغة البيانات الكثيرة التي تصدر منذ سنوات مديدة، وتحديداً منذ احتلال الضفة وغزة في حزيران 1967. فالاحتلال الذي تجاوز القرارات الدولية المتصلة بالاستيطان، لا ينتظر من تلك الدول أكثر من وصف مخطّطه بأنه «غير مقبول»، فيما لا يكترث حتماً لـ«القلق العميق» الذي يبديه الأمين العام للأمم المتحدة، كما أنه لا يأبه بالسلطة الفلسطينية وحكومتها التي تدين أفعال إسرائيل كلّ يوم، فيما لا تحرّك ساكناً على الأرض، شأنها شأن الدول العربية والإسلامية كذلك. وفي الأصل، فإن إسرائيل لم تكن لتصل إلى إطلاق نكبة جديدة، لو وجدت معارضة جدّية من كلّ المذكورين أعلاه.

فرار عائلات من معاقل العملاء

نموذج «المناطق الصفراء» يتداعى

غزة – **يوسف فارس**

لا يعكس تراجع الغارات الجوية وعمليات الاغتيال في قطاع غزة، والتي هدأت نسبياً بعد مجزرتَي حيَّي الميناء والشرطة -وما خلّفتاه من عدد ضحايا بلغ نحو 20 شهيداً خلال 48 ساعة-، أيّ هدوء على الصعيد الميداني؛ إذ أضحت مجموعات العملاء بمثابة إطار رديف ينفّذ المهمّات القذرة، نيابة عن جيش الاحتلال، عندما يأخذ الأخير استراحة من القتل. وسُجّل، الأسبوع الماضي، نشاط لافت لتلك المجموعات، التي نفّذت ثلاث عمليات اختطاف طاولت مواطنين وشخصيات أمنية تعمل في أجهزة الشرطة الفلسطينية. ومن بين هؤلاء، عميد شرطة يسكن المناطق الشرقية لمدينة خانيونس القريبة من «الخطّ الأصفر».

ووفقاً لمصادر أمنية تحدّثت إلى «الأخبار»، تمكّنت مجموعات العملاء من اختطاف ثلاثة مواطنين، خلال أسبوع واحد، من المناطق القريبة من «الخطّ الأصفر». وكانت تلك المجموعات نفسها اختطفت، في وقت سابق، مواطناً من وسط مدينة دير البلح، وهو كادر في المقاومة الفلسطينية. وتفيد المصادر بأن «كلّ الذين اختطفهم العملاء، انتهى بهم المطاف أسرى في سجون الاحتلال»، مضيفةً أن «90% من العمليات التي سُجّلت بعد توقّف الحرب على أيدي التشكيلات العميلة، وقعت في مناطق محاذية للخطّ الأصفر، يسهل عليها فيها التحرّك»، مبيّنةً أن هذه السهولة ترجع إلى «الغطاء الأمني المكثّف الذي توفّره الطائرات المسيّرة لها، وصعوبة تحرّك المقاومين» هناك.

أمّا عن الأسباب التي تدفع شخصيات أمنية وكوادر شرطية إلى السكن في المناطق الخطيرة، فيوضح الصحافي الاستقصائي المتخصص في شؤون مجموعات العملاء، محمد عثمان، لـ«الأخبار»، أن «كثيراً من هؤلاء يسكنون في منازلهم التي لا تزال قائمة، ويصعب أن يجدوا مكاناً آخر للسكن أو النزوح، لا سيما في ظلّ اكتظاظ المناطق كافة بالألف الخيام. كما أن فكرة الحصول على منزل أو قطعة أرض للإيجار في أوضاع اجتماعية معقّدة، صعبة للغاية».

ويلفت إلى أن «عمليات الاختطاف التي ينفّذها العملاء في العموم، ليست عمليات معقّدة، ولا تشكّل إنجازاً أمنياً واستخباراتياً، مبيّناً أن «معظم المنازل التي وصلوا إليها، تقع على بعد عدّة أمتار من الخطّ الأصفر الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال، ولا تستطيع عناصر المقاومة المرابطة فيه. وبالتالي، فإن الوصول إلى المنطقة، وتنفيذ عملية الاختطاف، مهمّة سهلة في العادة». ويكشف عثمان أن «المجموعات العميلة تعرّضت، خلال الأيام الأخيرة، لعدّة هجمات تسبّبت في تفكّك بنيتها الهشة، حيث انفجرت عبوة ناسفة نضيتها عناصر من المقاومة بمجموعة مكوّنة من 30 عميلاً، في شارع مشتهى في حيّ الشجاعية، ما أدى إلى وقوعهم بين قتيل وجريح. كما مُنع العميل غسان الدهيني ومجموعاته، من القيام بأيّ دور أمني في معبر رفح، أو التدخّل في سفر أو عودة الأهالي».

أمّا الحدث الأبرز الذي أعلنت عنه قوة «رادع» المتخصّصة في ملاحقة العملاء والتابعة للمقاومة، فهو تمكّن نحو 40 موظفاً كانوا يسكنون في مناطق سيطرة العميل أشرف المنسي، في شمال غزة، من الهروب إلى المناطق التي يقيم فيها المواطنون في مخيم جباليا. ووفقاً للمصادر، فإن هذه العائلات لم تعُد تتحمّل انهيار المنظومة الاجتماعية والأخلاقية، وانتشار المخدّرات، والاقتتال بين العملاء في تلك المناطق. وتتابع أن «أولئك المواطنين تعرّضوا للإغراء في وقت سابق، عبر توفير الطعام، وسهولة الحياة، والأمن. لكنهم صُدموا بغياب القيم والتحلّل الأخلاقي، فطلبوا مرّات كثيرة العودة إلى المناطق الغربية للقطاع، لكن كان قادة العملاء يرفضون طلبهم دائماً، إلى أن تمكّنوا من الهرب».

وتحمل هذه الوقائع دلالة بيّنة على عدم أهلية مجموعات العملاء لقيادة المجتمع، وتسهم بالتالي في تهشيم فكرة «المناطق الصفراء» التي كان الاحتلال يسعى إلى تعميم نموذجها، وإغراء الأهالي بالانتقال إليها لفصل السكان عن حركة «حماس».

القضاء والقدر

سعد الله مزرعاني *

طبعاً، لا يجري الحديث عن المعادلة الإيمانية المعروفة، القضاء والقدر، هنا، أمران مختلفان. الأول هو أداة تحقيق ما أمكن من الإنصاف والعدالة. هو يصبح مرجعية، وقيمة حضارية، وعنوان تقدّم، بمقدار ما يتصف القائمون بأموره بالمعرفة والنزاهة والاستقلالية. أمّا القدر المعني هنا، فهو تلك النتيجة نفسها التي تفضي إليها الأمور في الظروف المشابهة، فتصبح تقليداً مُسلّماً به أياً كانت النتائج!

يتعرض القضاء الدولي اليوم، بالمفهوم الذي تطور إليه كإنجاز نسبي انبثق عن توازنات ومصالح في مراحل تاريخية محددة، إلى اهتزاز شبه كامل. يتجسد ذلك في السياسات التي تتجاوز بشكل ممنهج المؤسسات والقوانين الدولية والدولية الإنسانية على نطاق مقلق وخطير، وتعاقب قضاتها إذا تجرّأوا وطبّقوا قوانينها. حرب الإبادة في غزة نموذج هو الأبرز ربما في أي مقارنة في حقل القتل والتدمير والتهجير والتجويع والقمع الموجَّه ضد جماعة بعينها. يزيد في خطورة هذا الأمر أن هذه العملية الإجرامية قد حظيت بتبرير، ودعم، وحماية كاملة ومثابرة من دولة هي الأفعل والأعظم في التاريخ. تلك الدولة ما لبثت أن تعاونت مع تل أبيب في العدوان العسكري الكبير والمتواصل على دولة كبيرة ومستقلة هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يُذكر، في هذا الصدد، أن واشنطن كانت سبّاقة في هذا الحقل. لن نذهب بعيداً منذ أكثر من عقدين من الزمن غزت واشنطن، بذرائع مفبركة ودون موافقة دولية، دولتين مستقلتين، هما أفغانستان والعراق. لا يفوتنا أن نذكر بأن هذا النموذج (غزو دول واحتلالها) هو أسلوب متكرر مراراً في ممارسات الإدارات الأميركية، شجّع ذلك دولاً أخرى على تبنيه كآداة لفض النزاعات. ينتسب إلى هذا الأسلوب الهجوم الروسي على أوكرانيا. لكننا هنا، أيضاً، سنجد أصابع واشنطن حاضرة بقوة: تشجّع وتحرّض كيف على استفزاز روسيا لاستدراجها إلى صراع، يستنزف، لمصلحة واشنطن، طاقاتها وموادرها وعافيتها جميعاً!

تزامن كل ذلك مع تصاعد وتفاقم أزمة الرأسمالية الإمبريالية الأميركية. دفعت إدارة ترامب استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أطلقها بوش الأب والابن و«المحافظون الجدد»، من مبدأ «وضع قوة واشنطن المتفوقة في خدمة اقتصادها»، إلى اعتماد «شريعة الغاب» قاعدة حاكمة في علاقات واشنطن الدولية. استناداً إلى ذلك، طالب ترامب بضم كندا وغرينلاند. أعلن وصاية حصرية على كل أميركا اللاتينية. قرّر أخيراً اعتبار مضيق هرمز أرضاً أميركية... وهو يتصرف، كل لحظة، بوصفه رئيس كل العالم.

شكّل الشرق الأوسط، منذ أوائل القرن الحالي، الحقل الأساسي لاختبار معادلة «شريعة الغاب» الأميركية. المشروع الصهيوني هو المتفاعل والمستفيد الأكبر. النتائج، رغم ما حملته من أهوال ومآسٍ للشعب الفلسطيني واللبناني والإيراني، لم تكن من النوع الاعتيادي. الوحشية الصهيونية المدعومة من واشنطن وأتباعها ومجمل الغرب الاستعماري، من جهة، وصمود وتضحيات وبطولات المقاومة الفلسطينية واللبنانية والإيرانية، من جهة ثانية، أحدثت تحوّلاً نوعياً في المفاهيم والمعادلات خصوصاً على المستوى الشعبي. لغير مصلحة واشنطن وتل أبيب خصوصاً. شمل ذلك واشنطن ومعظم العواصم الغربية بشكلٍ خاص.

غالباً ما شكّل لبنان، ويشكّل، ساحة ملتهبة من ساحات الصراع في المنطقة. هو يكابد الآن أزمات وتهديدات مضاعفة. الأسباب متعددة، أولها وحشية العدوان الصهيوني، حيث يمارس الجيش الإسرائيلي حرب إبادة وتهجير وتدمير وفق نموذج غزة، كما يتباهى قادته. السبب الثاني، التدخل الأميركي السافر والمتخطّي لكل الحدود: شريكاً و«وسيطاً» ووصياً في الوقت نفسه! السبب الثالث، هو رهان فريق السلطة الحالية على واشنطن لاستعادة السيادة والأرض اللبنانية المحتلة. يقع هذا الرهان كتسديد لفواتير وصول السلطة إلى الحكم بدعم من واشنطن وأتباعها. يتصل بذلك أيضاً سعي هذا الفريق لإحداث تبدّل جذري في التوازنات اللبنانية... ولو كلّف ذلك المجازفة بالمصير الوطني عموماً. إلى ذلك فالنظام السياسي اللبناني نظام تابع سياسياً واقتصادياً. تستأثر بموارد الدولة ومواقع النفوذ فيه منظومة تحاصصي ونهب دون حساب أو عقاب. تعرّض الشعب اللبناني لعملية سرقة وقحة استهدفت 95% من اللبنانيين على الأقل. قام النظام اللبناني على «العرف» لا على نصوص الدستور والقوانين. كلمة الإصلاح مرفوضة دون هوادة في قاموس الحكام لحساب صرف النفوذ والتوريث والزبائنية والرشوة. يقول نائب رئيس مجلس النواب السابق المحامي إيلي الفرزلي في حديث إعلامي جديد: «لم تُنفّذ بنود الدستور يوماً في لبنان». أخيراً ارتفع صوت نائب رئيس المجلس الحالي الياس أبو صعب: «منع وزير الدفاع من مخاطبة المجلس النيابي في مناقشة قانون العفو مخالفة دستورية جسيمة». أمّا المخالف، فرئيس الوزراء اللبناني الحالي، القاضي ورئيس «محكمة العدل الدولية» التي تُعتبر الهيئة الأعلى في منظومة مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة. بالمقاييس «اللبنانية» السائدة ما فعله الرئيس نواف سلام أمر «طبيعي». الطبع يغلب التطبُّع. عاد «نواف بيك» إلى ربعه مصداقاً لعبارة الرئيس نبيه بري: «اللي بينزل عالسوق ببيع وبيشتري». اكتفى القاضي الرئيس بالمادة 64 وأسقط كلياً المادة 67 التي نصّها: «للوزراء، أن يحضروا إلى المجلس إن شاؤوا وأن يُسمعوا عندما يطلبون الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يشاؤون من عمال إدارتهم!» الوعود في نظر الساسة اللبنانيين هي «ضحك عالذقن». قصة قانون العفو ومنع الوزير منسّى من الكلام، ليست، رغم خطورتها، أقل ضرراً من إدارة المفاوضات بدون قرار يُتّخذ أولاً وأصولاً في مجلس الوزراء. تفرّد رئيس الجمهورية مخالفة ضخمة في الشكل وفي المضمون: الرئيس ينفّذ قرار مجلس الوزراء. التفاوض مع جهة لا يعترف بها لبنان يستدعي أيضاً اتخاذ موقف بالموافقة أو الرفض في المجلس النيابي.

رغم ضخامة الانتهاكات السابقة وغياب المحاسبة واستشراء النهب والمحاصصة، لم تُرتكب في السابق مخالفة وطنية ودستورية بهذا الحجم إلا عام 1983. وهي مخالفة ضمن نهج يهدّد ليس السيادة والأرض والوحدة الوطنية فحسب، بل يهدّد وجود لبنان جميعاً. الخلاص لن يكون سهلاً. المقاومة الشاملة هي الحل: بها يُسلّح القضاء و«يستجيب القدر». إنه عصر ترامب والمقاومة فعلاً!

* كاتب وسياسي لبناني

التجوال بين اليسار واليمين في سيرة وليد جنبلاط [2]

أسعد أبو خليك *

هذه مراجعة لمذكّرات وليد جنبلاط، «قدَرٌ في هذا المشرق: من الحرب الأهليّة إلى السلام المُستحيل» (في نسختها العربيّة). ويعلمُ جنبلاط أنّه في مذكّراته وفي حلقاته ونداواته الترويجيّة للكتاب، يستفيدُ أيّما استفادة من خطوة سياسيّة، خاصّة: أنّ الفضاء الإعلامي والسياسي العربي ملائمٌ له ومُسهّل. ومواقفُ جنبلاط المهادِنة أو المتحالفة مع أنظمة الخليج أعطته مساحةً متعاطفةً في الإعلام العربي المُهيمن، كما أنّ الوسط الإعلامي اللّبناني (المتّصل، مباشرةً أو مداورةً، بأنظمة الخليج) لا يعارض جنبلاط ولا يسأله عن تناقضات أو تقلّبات في سيرته. يستطيعُ أحمد منصور في «الجزيرة»، مثلاً، أن يعترض على غياب الديمقراطيّة في مصر عبد الناصر، لكنّه لا يجرؤ أبداً على ذِكر الاستبداد الخليجي. ومساحةُ جنبلاط الحاليّة تعطيه أيضاً تعاطُفاً في الإعلام المُمانِع لأنّه لم يتّخذ مواقف حادّة ضدّ الحزب منذ «الطوفان»، بالإضافة إلى موقفه المُستمرّ في إدانة وحشيّة إسرائيل. واعتراضه على خيار التحالف الدرزي مع إسرائيل عزّز رصيده في محور المقاومة. من هنا يحتلّ جنبلاط موقعاً مميّزاً في الإعلام، وهذا الموقع يمنح مذكّراته دفعة متعاطفة وترويجيّة.

كما أنّ جنبلاط يختلفُ مع معظم السياسيّين في أنّه غير ممِلّ في الحديث. هل تستطيع أن تكمّل مقابلة تلفزيونيّة مع أمين الجميّل مثلاً أو أن تقرأ في سيرته («التي كتبها مزيّفين»)؟ هل تستطيع أن تقرأ تصريحاً لميشال سليمان ولو كان عبارة عن ثلاث جمل؟ ومذكّرات جنبلاط غير مملّة، تماماً مثل أحاديثه لأنّه لا يطيلُ الكلام وتجده أحياناً يَملّ من سماع حديثه لأكثر من دقيقة. يختصر في الإجابة حتى عندما تكون الإطالة ضروريّة، وقد يكون ذلك جزءاً من البراعة في التهرّب من الأسئلة المُحرجة. لكنّ هذه الصفة هي أسلوب جنبلاط الإيجازي هي نقيضة في الكتاب لأنّه كان يحتاج إلى بعض الإسهاب لا بل الإطالة في الحديث عن الحرب الأهليّة. يقولُ جنبلاط في ص 14 إنّه كان «دائماً من داعمي مقاومة الشعب الفلسطيني». لكن هذه الجملة تحتاج إلى مجادلة ومحاججة: مواقف جنبلاط من المقاومة الفلسطينيّة واللّبنانيّة لم تكن ثابتة عبر السنوات. في حقبة قيادة جنبلاط لـ«14 آذار»، وقبْلها، عبّرَ عن خيبته من المقاومة العسكريّة وعوّلَ في غير تصريح على قدرة أرييل شارون ومحمود عبّاس على التوصّل إلى حلّ. في تلك المرحلة في عصر بوش، أمن جنبلاط بالتفاوض سبيلاً وحيداً لحلّ القضيّة الفلسطينيّة. كما أنّ جنبلاط عندما وصف سلاح «المقاومة» بسلاح الغدر في عام 2006 (وبعد أن تلقّى ردّاً قويّاً من حزب الله) عاد وأوضحَ أنّه يعني بكلامه أحمد جبريل والجبهة الشعبيّة-القيادة العامّة التي ساندت جنبلاط في حرب الجبل بقوّة، وذكّره أحمد جبريل بـ200 شهيد من الجبهة في تلك المعارك. هل المقاومة الفلسطينيّة كانت صائبة عندما كانت تساند جنبلاط فقط؟ أكثر من ذلك، جنبلاط وصف أحمد جبريل بالإرهابي في تصريح لـ«النهار» (في 2 نيسان 2019). لكنّ جنبلاط لم يتّخذ موقف ضدّ المقاومة بعد «الطوفان» وإن كان من دُعاة تسليم السلاح في لبنان (موقفه من تسليح سلاح «حماس» في غزّة ليس واضحاً لكنّه وافق على ترتيب حصره تحت إدارة فلسطينيّة، يعني محمود عبّاس).

ثم يضيف جنبلاط عن والده ما يكرّره أخيراً في مقابلاته: «لم يرفض أبي حلّ الدولتَين قطّ» (ص. 14، ويكرّر الفكرة نفسها في ص. 15).

> هذا الذي يُحيّرُ في مسالة جنبلاط بالنسبة إلى فلسطين: هو أكثر اطّلاعاً من الساسة في لبنان على المشروع الصهيوني لكنّه يتنقّل بين مواقف حادّة معادية للصهيونيّة تارةً ومواقف أخرى مُهادنة

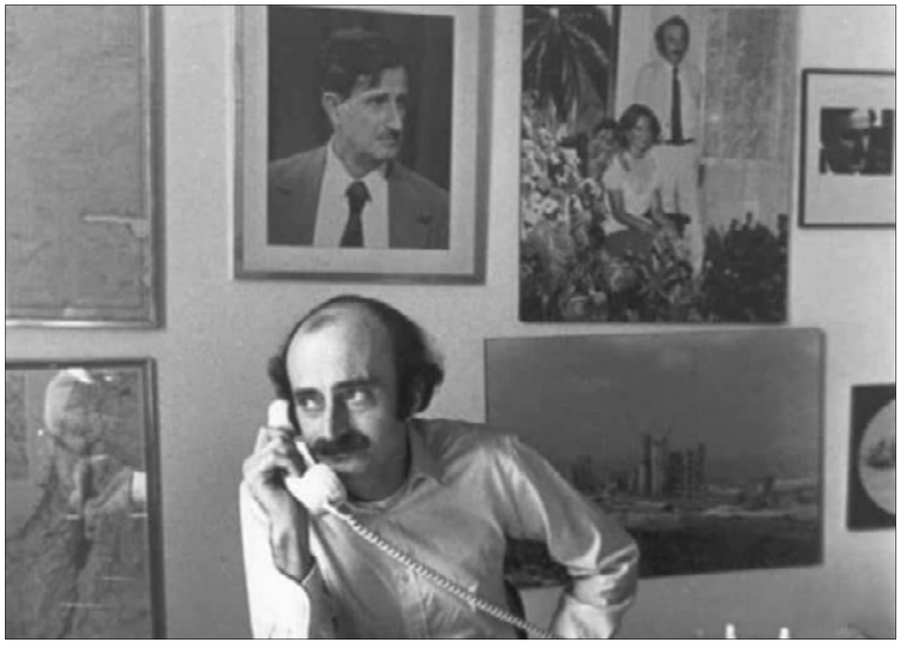

هذه جديدة عن كمال جنبلاط لأنّ جنبلاط، في تصريحاته وخطبه العلنيّة لم يقل يوماً بـ«حلّ الدولتَين». كان جنبلاط من داعمي الثورة الفلسطينيّة وهو ترأس «الجبهة العربيّة المُساندة للثورة الفلسطينيّة». وفي مراجعتي لخطب جنبلاط وتصريحاته ومقابلاته يرد كلام عن تحرير فلسطين والقضاء على العدوان الإسرائيلي. وفي البيان الرئاسي لحزبه في عام 1974 يتحدّث جنبلاط قائلاً: «وإنّنا نرى في اقتراح الدولة العلمانيّة الفلسطينيّة المشتركة خير طريق وخير إطار... لحلّ المشكلة اليهوديّة برمّتها». وهو قال أيضاً في ذلك العام: «أصبح من الضروري أن تتغيّر الاستراتيجيّة العربيّة العامّة البعيدة المدى، بالنسبة إلى الوجود الإسرائيلي ذاته، لا الاكتفاء بإنشاء دولة للفلسطينيّين على جزء من أرض فلسطين».

لكنّ كلام كمال جنبلاط في «هذه وصيّتي» يحتمل التفسير بالقبول بالتقسيم، لكن ليس على نسق «الدولتَين» كما يقول وليد جنبلاط. في الكتاب يستعيد جنبلاط كلام بورقيبة والقبول بالتقسيم ويقول إنّه يمكن إنشاء دولة فلسطينيّة على القسم العربي، بحسب قرار التقسيم، وهو يذكر النسبة، خطأً، بـ56% بينما هي 52%. لكن في الكتاب نفسه (النسخة الإنكليزيّة) يتحدّث عن هدف «تحرير أرض فلسطين» (ص. 118). كما تحدّث بحسرة في الوصيّة عن تضييع الفرصة لتحرير «ليس فقط إسرائيل بل إسرائيلَين» (وهو عنى تحرير فلسطين مرّتَين، بحسب سياق الحديث، ص. 66). لكنّ جنبلاط، من باب الإحاطة الشاملة بمواقفه، كان متحالفاً مع أنور السادات وأيّده ودافع عنه بعد توقيع اتّفاقيّة سيناء 2 في أيلول 1975 (يومها، أصدرت «جبهة الرفض» بياناً عنيفاً ضدّ جنبلاط). طبعاً، نحن نحكم هنا على السجلّ العلني، ووليد أدرى بمواقف والده منّا لأنّه سمع منه مواقف علنيّة وخاصّة. والحركة الوطنيّة أدانت في ما بعد اتّفاقيّة سيناء 2 وكانت الأدبيّات تذكرها كواحدة من العِلل ومن تأثيرات كيسنجر لإشعال الحرب في لبنان. لكنّ الإشارة المتكرّرة في أحاديث جنبلاط (ولغرض نَيل إعجاب المستمع الغربي ربّما) لتأييد كمال جنبلاط لـ«حلّ الدولتَين» ليست دقيقة البتّة لأنّ العبارة نفسها لم تكن مُستعملة في حينه، وهي لا تنسجم مع الحديث الأخير لجنبلاط (في وصيّته) عن قبول قرار التقسيم. أمّا إذا كان كلام جنبلاط يستند إلى أحاديث خاصّة (غير علنيّة) مع والده بهذا الشأن، فمِن الدقّة قول كلمة صراحة. في مكان آخر (في الصفحة نفسها) يذكر جنبلاط، مثله مثل الكثيرين من العرب، التظاهرة التي جرت في إسرائيل بعد مجزرة صبرا وشاتيلا في عام 1982 بالرغم من الصمت الرسمي والشعبي العربي (ص. 14). هذا صحيح، لكنّ الإسرائيليّين لم يتظاهروا من منطلق إنساني متعاطف مع الشعب الفلسطيني وضحاياه. هذه التظاهرة كانت جزءاً من الصراع الإسرائيلي الداخلي بين فريقَين متنازعَين وكان هناك اعتراض صهيوني ليبرالي على «تشويه صورة إسرائيل» بسبب جرائم ميليشيات إسرائيل في لبنان. إنّ مواقف الشعب في إسرائيل (وفق استطلاعات رأي متوالية ووفق نتائج الانتخابات) لا تترك مجالاً للشك أنّ هناك إجماعاً يهودياً حول حرب الإبادة وحول ضرورة استعمال العنف الوحشي ضدّ المقاومين والرافضين العرب.

ويوضّح جنبلاط موقفه عن فلسطين ويقول إنّه شجب «أيّ حربٍ مقدّسة ضدّ اليهود، وأيّ دعوة لإزالة دولة إسرائيل» (ص. 15). لكنّ موقف جنبلاط من الأمر ليس ثابتاً، إذ هو أثنى في 19 يناير 2004 على عمليّة انتحاريّة نفّذتها ريم رياشي فرأى أنّ «سقوط يهودي واحد (عسكرياً أو مدنيّاً) يشكّل مكسباً كبيراً» ضدّ المشروع الصهيوني. وعندما زار جنبلاط واشنطن في عام 2006 بعد إعلان مناصرته لعقيدة بوش اتّهمته الـ«واشنطن بوست» بإطلاق «كلام لئيم معادٍ لليهود والأميركيّين». ليس مفهوماً من النصّ مَن عنى جنبلاط بكلامه على «حربٍ مقدّسة ضدّ اليهود». لم يرد ذلك في أدبيّات منظمة التحرير، وخطاب حزب الله تطوّر من زمن البدايات، حيث ورد كلام معادٍ للمسيحيّين واليهود، إلى الوثيقة السياسيّة للحزب التي أعلنها نصرالله في عام 2009 وفيها تمييزٌ واضح جدّاً بين العداء للصهيونيّة والعداء لليهود كيهود، والذي رفضه الحزب.

عن إقامة الدولتَين (وهو «حلّ» يقبله جنبلاط) يقول: «إنّ هذا المشروع كان قابلاً لأن يتحقّق فعلاً مع إسحق رابين» (ص. 15). لكن، هل يعلم جنبلاط أنّ رابين لم يذكر مصطلح «الدولة الفلسطينيّة» مرّةً واحدة في حياته؟ إنّ الحركة الصهيونيّة كانت ترى، ولا تزال، السيطرة، على الأقلّ، على كلّ أرض فلسطين التاريخيّة. وهذا الذي يُحيِّرُ في مسألة جنبلاط بالنسبة إلى فلسطين: هو أكثر اطّلاعاً من الساسة في لبنان على المشروع الصهيوني لكنّه يتنقّل بين مواقف حادّة معادية للصهيونيّة تارةً ومواقف أخرى مُهادِنة، خصوصاً في زمن مشروع السلام العربي (وقّع جنبلاط -مع السنيورة والأخضر الإبراهيمي وآخرين- بعد أيّام من انتفاضة الأقصى على عريضة تدعو إلى السلام مع إسرائيل وفق مشروع السلام السعودي، لكنّه عاد وسحب توقيعه). وهو طلع بموقف قويّ في دعم المقاومة الفلسطينيّة بعد «الطوفان» وقال لـ«النهار» إنّه رفضَ طلب «سفراء» لمحو تغريدته (ما هذه الوقاحة من السفراء الذين يطلبون من زعيم سياسي لبناني محو تغريدة مهمورة باسمه وتوقيعه؟) ويكرّر جنبلاط (ص. 16) لازمة رفيق الحريري في أنّ اغتيال رابين «تسبّب بانهيار كلّ عمليّة السلام التي كانت قد بدأت في أوسلو في عام 1993». لا، لم تنهر عمليّة السلام لأنّها لم تكن موجودة. حزب العمل كان فقط يستجيب لدعوات أميركيّة لتصنّع الانخراط في «عمليّة سلام» من أجل تسكين الشعب الفلسطيني وإرضاء الأنظمة لحثّها على الانخراط في اتّفاقيّات سلام مع إسرائيل. إنّ ما جرى في الضفّة منذ أوسلو هو أوسلو، وليس تشويهاً له. حزب العمل لم يكن له مشروع حقيقي في القبول بـ«الدولتَين» وكان يتحايل دائماً عبر تنقيص مساحة الـ22% من فلسطين التاريخيّة وتقديم أراضٍ مقتطَعة الأوصال لخلْق كانتون خاضع كلياً للاحتلال الإسرائيلي. هذا أقصى ما قدّمه حزب العمل ولم يكن جادّاً حتى فيما قدّمه وإنّما كان يستجيب لمطالب عامّة كحدّ أدنى من بعض إدارات واشنطن. يقول جنبلاط إنّه منذ اغتيال رابين «بات كلّ حديث عن السلام يفتقر إلى مشروع جدّي». لم يكن هناك مشروع جدّي على الإطلاق، لا قبل أوسلو ولا بعده. ما يجري في فلسطين اليوم هو من صُنع حزب العمل والجناح الاشتراكي من الصهيونيّة وتصميمها (يعترف جنبلاط في مذكّراته أنّ حزب العمل هو الذي بدأ بتطبيق مشروع الاستيطان في فلسطين 1967).

(يتبع)

* كاتب عربي

حسابه على إكس «@asadabukhalil»

من «الدفاع الوقائي» إلى «الردع الهجومي»: عن الانتقال البنيوي للعقيدة الأمنيّة الإيرانية

محمد رضا صادقي *

استندت ركائز العقيدة الأمنية والدفاعية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، على مدى عدة عقود، إلى مفهومَي «الدفاع الوقائي» (العابر للحدود) و«الصبر الاستراتيجي». وقد جاء هذا النهج، في إطار منطق الواقعية البنيوية، استجابةً لعدم تماثل القدرات العسكرية بين إيران والولايات المتّحدة وحلفائها الإقليميين. وكانت طهران تسعى، بالاعتماد على الردع غير المباشر، إلى إبقاء بؤرة الصراع بعيدة من الجغرافيا الإيرانية، والحيلولة دون اندلاع حرب مباشرة، وتقديم ردود محسوبة على الإجراءات العدائية. كما أتاح الصبر الاستراتيجي لإيران، في ظل ظروف الضغوط القصوى والعقوبات الواسعة النطاق، مواصلة تطوير قدراتها المحلية في مجالات الصواريخ والطائرات المسيّرة والدفاع، وتعزيز قدرتها على الصمود. إلا أن التطورات الأمنية والعسكرية خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما المواجهات التي أعقبت حزيران 2025، أدت إلى تغيير حسابات طهران.

لقد برز تصور جديد مفاده أن مجرد امتلاك القدرة العسكرية لا يكفي لإيجاد ردع كافٍ؛ بل يجب أن يقتنع الخصم بأن استخدام القوة العسكرية الإيرانية قادر على فرض تكاليف باهظة وغير متوقعة عليه. ومن هذا المنظور، فإن «الصبر الاستراتيجي» عندما يفسَّره الطرف المقابل باعتباره علامة على الضعف أو العجز، قد يؤدي، بدلًا من خفض احتمالات الحرب، إلى خلق أرضية لسوء تقدير الخصم. ولذلك، يمكن النظر إلى النهج الجديد باعتباره انتقالًا من ضبط النفس السلبي إلى «الردع الفعّال والهجومي»؛ وهو نمط يركز على فرض التكاليف، وامتلاك زمام المبادرة، وتحييد التهديد قبل تحوله إلى خطر مباشر. وفي هذا الإطار، لا يتمثل الهدف بالضرورة في بدء الحرب، وإنما في رفع تكلفة العمل العسكري ضد إيران ودفع الطرف المقابل إلى إعادة حساباته.

إنّ من أهم مكونات هذا التحوّل الاستراتيجي، ارتباط أمن إيران بالمعادلات الجيو-اقتصادية في المنطقة، ولا سيما مضيق هرمز. فقد خلصت طهران خلال السنوات الماضية إلى أن الأمن الاقتصادي المستدام لا يمكن أن يعتمد فقط على الإعفاءات من العقوبات أو الاتفاقيات الهشة. ومن ثم، بات مضيق هرمز يُعرَّف بصورة متزايدة باعتباره أداة مباشرة للردع ووسيلة لممارسة الضغط المتبادل. ووفقاً لهذا التصوّر، فإنّ أمن الطاقة وحركة الترانزيت في الخليج ليسا مجرد قضية اقتصادية، بل يشكلان جزءاً من معادلة الأمن القومي الإيراني، بحيث ينبغي لأي محاولة لفرض حصار اقتصادي أن تفرض، في المقابل، تكاليف ملموسة على الطرف الآخر.

وعلى الصعيدين الاستراتيجي والنووي، يمكن ملاحظة مؤشرات على التحرك نحو زيادة «الغموض الاستراتيجي». ويمكن تحليل النقاشات المتعلقة بوضع المواد المخصبة، ومستقبل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واحتمال الاستناد إلى المادة العاشرة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ضمن هذا الإطار. وفي منطق الردع، فإن مجرد خلق تصور مفاده أن إيران قادرة، في حال تعرض مصالحها الحيوية للتهديد، على إعادة تعريف الخيارات التي كانت مقيدة سابقاً، يمكن أن يغيّر جزءاً من حسابات التكلفة والعائد لدى الطرف المقابل. أما في المجال العسكري، فإن الهجمات الإيرانية الثقيلة على مواقع وقواعد أميركية في المنطقة، بما في ذلك القواعد المستخدمة في الأردن، تمثل مؤشراً على حدوث تغيير في منطق الرد. وفي إطار هذا النهج، لم تعد القواعد الأميركية الإقليمية مجرد أدوات للضغط، بل يمكن أن تتحول، في حال استخدامها لتخطيط أو دعم أو تنفيذ عمليات ضد إيران، إلى أهداف مباشرة للرد. ومن هذا المنظور، فإن الهجوم على قاعدة في الأردن يمثل جزءاً من رسالة أوسع نطاقاً: فأي نقطة تنطلق منها تهديدات ضد إيران قد تكون عرضة للرد قبل أن تتحول تلك التهديدات إلى عمل عملياتي.

ومع ذلك، فإنّ «التحوّل نحو الهجومية» لا يعني بالضرورة التخلي عن الدبلوماسية. بل على العكس، فإن إحدى السمات الرئيسية للعقيدة الجديدة تتمثل في محاولة الربط بين القوة الصلبة والدبلوماسية. ففي هذا النموذج، يُنظر إلى تعزيز القدرة على توجيه الضربات وفرض تكاليف ملموسة على الأرض باعتباره أداة للوصول إلى اتفاق أكثر استدامة. والمنطق واضح: إذا خلص الطرف المقابل إلى أن استمرار الحرب أو العقوبات أو سياسة الضغط الأقصى سيكلفه أكثر من التفاوض وقبول الحقوق والمصالح الحيوية لإيران، فإن الحافز للتوصل إلى اتفاق سيزداد.

ومن منظور المصالح الوطنية الإيرانية، يمكن أن يحقق هذا التحول عدة مكاسب استراتيجية، من بينها: زيادة تكلفة أي عمل عسكري ضد إيران، وتقليص الاعتماد على المظلة الأمنية الأميركية في حسابات دول المنطقة، وتعزيز الدبلوماسية المباشرة مع دول الجوار، وتحويل القدرات الجيو-اقتصادية الإيرانية إلى جزء من معادلة الردع. وفي الوقت نفسه، فإن ربط أمن إيران بأمن الطاقة والتجارة الإقليمية يمكن أن يزيد تكلفة استمرار الضغوط الاقتصادية على طهران بالنسبة إلى الأطراف الأخرى أيضاً.

تتوافق تقييمات بعض القراءات الأخيرة مع هذا التحول الاستراتيجي؛ فقد أكدت مجلة «فورين بوليسي»، في مقال نشرته في 13 آب بعنوان «مجتبى خامنئي يخطط لحرب طويلة»، أن الردع لا يتحقق بمجرد الدفاع وصد الهجوم، وإنما يشمل أيضاً زيادة قدرة الرد، وفرض التكاليف، والحفاظ على زمام المبادرة العسكرية. ويتوافق هذا التقييم مع منطق تحول العقيدة الإيرانية من «الصبر الاستراتيجي» إلى «الردع الفعّال»، كما أفادت وكالة «رويترز»، في تقرير بعنوان «إيران تهدد بالتحول إلى الوضع الهجومي إذا فشلت الدبلوماسية»، بأن طهران، في حال فشل المسار الدبلوماسي واستمرار الضغوط الأميركية، مستعدة للانتقال من الوضع الدفاعي إلى وضع هجومي كامل. وتكمن أهمية هذا التقييم في أنه يُظهر أن النهج الهجومي الجديد لا يمكن اختزاله بمجرد زيادة العمليات العسكرية؛ بل يمثل جزءاً من استراتيجية أشمل تهدف إلى تغيير حسابات الخصم، ورفع تكلفة ممارسة الضغوط، وتهيئة ظروف أكثر ملاءمة للتفاوض.

في نهاية المطاف، ينبغي فهم انتقال إيران من «الدفاع الوقائي» إلى «الردع الفعّال والهجومي» في إطار محاولة تصحيح اختلال استراتيجي في موازين القوى. ولا يتمثّل الهدف الرئيسي لهذا التحوّل بالضرورة في السعي إلى الحرب، وإنما في إيجاد وضع لا يستطيع فيه الخصم مواصلة العمل العسكري أو ممارسة سياسة الضغط الأقصى ضد إيران من دون دفع تكلفة باهظة. وإذا تمكنت هذه الاستراتيجية من إيجاد ترابط بين القوة الصلبة، والقدرات الاقتصادية، والموقع الجيوسياسي، والدبلوماسية، فإنها قد تتحوّل إلى أداة لإعادة تعريف موازين القوى في غرب آسيا وتعزيز القدرة التفاوضية لإيران.

* كاتب إيراني

تصفيات مونديال السلة

مواجهة وديّة مع البرتغال اليوم

الإصابات تخلط أوراق لبنان في «المعسكر الأوروبي»

يواصل منتخب لبنان لكرة السلة معسكره في أوروبا تحضيراً لمباريات النافذة الرابعة من تصفيات كأس العالم 2027 التي يواجه فيها منتخب كوريا الجنوبية يوم الخميس المقبل على أرضه في مجمع نهاد نوفل في ذوق مكايل، قبل لقاء الصين في 31 الجاري في بكين

حسين سمور

معسكر تدريبي على أعلى مستوى يخوضه منتخب لبنان لكرة السلة. 5 أيام قضاها اللبنانيون في جورجيا، تدريبات مكثفة خلف أبواب مغلقة، ومباراة وديّة قوية لعبها المنتخب أمام أصحاب الأرض الجورجيين انتهت بخسارة بنتيجة (93-74)، بعد أن بقي المنتخبان متقاربين حتى الدقيقة الـ35 من عمر اللقاء. ولكن كما هو معروف، فإن النتيجة ليست مهمة في المباريات التحضيرية، لأن الأساس هو الاحتكاك والمشاركة وإشراك أكبر عدد من اللاعبين للوقوف على جاهزيتهم. وفي هذه المباراة تحديداً، وأمام منتخب جورجي قوي، تواصلت معاناة مدرب المنتخب أحمد فران وجهازه الفني مع الإصابات، إذ لم يتمكن صانع الألعاب علي منصور من المشاركة في المباراة الودية بسبب إصابة، وعاد إلى بيروت لإجراء الصور الشعاعية والفحوصات اللازمة، كما أن اللاعب جهاد الخطيب لم يشارك إلا لدّ دقائق بسبب إصابة في الكاحل لم يتعافَ منها بعد... ويأتي هذا في ظل عدم التحاق أمير سعود الذي يتدرب منفرداً في بيروت بسبب الإرهاق، دون نسيان غياب النجم وائل عرقجي الذي أصيب بقطع في الرباط الصليبي خلال سلسلة نهائي بطولة لبنان بين الحكمة والرياضي، عدا عن لعب هايك غيوكوجيان على إصابة في الكاحل أيضاً. إصابات هي جزء من اللعبة بلا شك، ولكنها تفرض على المدرب تغيير الاستراتيجية. المنتخب غادر جورجيا ووصل فجر أمس إلى مدينة إسطنبول في تركيا، حيث سيخوض مباراة وديّة ثانية أمام منتخب قوي آخر هو البرتغال. مباراة مهمة سيجرّب فيها المدرب فران جميع أسلحته، حيث سيكون اعتماده منطقياً على نجم الحكمة علي مزهر في مركز صناعة اللعب في ظل غياب منصور وعرقجي، إضافة إلى يوسف خياط وكريم زينون وعمر جمال الدين ومارك خوري وديريك فاندربوك وسيرجيو الدرويش وجيرارد حديديان بشكل أساسي، في ظل استمرار إصابة هايك غيوكوجيان وجهاد الخطيب اللذين يخضعان لتمارين خاصة ومتابعة من الجهاز الطبي.

يمتلك المنتخب فرصة للفوز على كوريا رغم الإصابات (FIBA)

معسكر مهم للبنان، خاصة أنه منذ فترة لم يخض لاعبو المنتخب مباريات على هذا المستوى العالي، وأمام لاعبين يشاركون في الدوري الأوروبي، وبعضهم محترف في الدوري الأمريكي للمحترفين NBA، وهذا ما سيساعدهم خلال لقاء كوريا والصين نهاية الأسبوع المقبل في المباريات الرسمية. والمواجهة مع منتخبات أوروبية تعطي اللاعبين خبرة أكبر نتيجة الاحتكاك مع لاعبين من فلسفة مختلفة، وهذا ما يعطي تفوقاً للبنان خلال مواجهة المنتخبات الآسيوية في التصفيات.

الأمر الإيجابي الآخر هو أن عدداً ليس بالقليل من لاعبي المنتخب اليوم شاركوا في أكثر من بطولة خارجية، بينها إنجاز عام 2022 عندما حقق المنتخب الميدالية الفضية في بطولة آسيا، وبالتالي هم يملكون خبرة المواعيد الكبيرة.

اللعب الجماعي

تعتبر هذه النافذة الرابعة من تصفيات كأس العالم مهمة جداً للبنان، وفي حال حقق المنتخب فوزين على كوريا والصين، فسيكون بحاجة إلى فوز واحد فقط في آخر 4 مباريات من أجل التأهل إلى العرس العالمي المقرر في قطر العام المقبل.

وسيعتمد المدرب أحمد فران على الأسلوب الذي يحبه، وهو اللعب الجماعي والابتعاد عن السرعة والتسرع واللعب الفردي. هذه الاستراتيجية هي التي يعتمدها مع نادي الرياضي - بيروت منذ سنوات وجلبت له الكثير من البطولات في لبنان وآسيا، وهي التي سيستمر فيها منطقياً مع منتخب لبنان. ويمتلك فران لاعبين على مستوى عال، خاصة اليوم يوسف خياط الذي لعب سابقاً في فرنسا، ويمتلك موهبة استثنائية ستساعد المنتخب اليوم في ظل غياب وائل عرقجي، كما أن هذه التجربة ستكون الأولى للمجنس الجديد فاندربوك، الذي تحدث عنه المدرب مؤكداً أنه من النوعية التي ستساعد الفريق للوصول إلى المونديال.

المنتخب يواصل تحضيراته، والأهم أن التحضيرات هي على مستوى عال وأمام منتخبات قوية.

يُنهي المنتخب مباراة اليوم أمام البرتغال ويعود غداً الأحد إلى بيروت، للدخول في معسكر مغلق جديد لمدة ثلاثة أيام قبل المواجهة المنتظرة. وسيكون العمل مكثفاً خاصة من الجهاز الطبي لتأمين تعافي جهاد الخطيب وهايك غيوكوجيان تماماً من الإصابة ليكونا إلى جانب المنتخب يوم الخميس، قبل السفر الجمعة إلى الصين.

كوريا الجنوبية إلى لبنان بمنتخب متجدّد وغريب

يحلّ منتخب كوريا الجنوبية لكرة السلة ضيفاً على لبنان في 27 الشهر الحالي. وهو يعيش ظروفاً متناقضة، إذ رغم نجاحه في بلوغ الدور الثاني من التصفيات الآسيوية المؤهلة إلى كأس العالم 2027. فقد ترك مؤشرات سلبية أخيراً تعطي منتخبنا الأفضلية لتحقيق الفوز.

لفي المنتخب الكوري خسارتان قاسيتان أمام اليابان استعداداً لمواجهة لبنان (وبب)

عندما حجزت كوريا الجنوبية مكانها في الدور الثاني من تصفيات كأس العالم لكرة السلة بعد فوز مثير على اليابان بفارق سلة واحدة 81-79 في ختام الدور الأول، تحدث الكل عن منتخب سيجعل حياة الكل صعبة، وخصوصاً أن هذا الفوز جاء بعد عودة قوية وتأخر في المباراة.

لكن الصورة تبدّلت بشكل كبير بعد شهر تماماً، إذ ظهر الكوريون بشكل مختلف تماماً في المواجهتين الوديّتين أمام اليابان خلال نهاية الأسبوع الماضي، فخسروا المباراة الأولى بفارق 20 نقطة 68-88، قبل أن يتلقوا في اليوم التالي هزيمة تاريخية بفارق 29 نقطة 66-95، علماً أن هذه الخسارة كانت الأكبر في تاريخ مواجهات المنتخبين، متجاوزة النتيجة التي شهدتها دورة الألعاب الآسيوية في جاكرتا عام 1962، عندما خسر الكوريون بفارق 17 نقطة.

> خسر لبنان آخر لقاء رسمي خاضه ضد كوريا الجنوبية في كأس آسيا 2025

من هنا، تكتسب مواجهة لبنان أهمية خاصة للمنتخب الكوري، ليس فقط لأنها تأتي ضمن التصفيات المونديالية، بل أيضاً لأنها ستكون اختباراً حقيقياً لمدى قدرة المدرب الألماني نيكولايس مازورس على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بوضوح أمام اليابان، خصوصاً على مستوى التنظيم والدفاع.

بطبيعة الحال، الخسارتان أمام اليابان لا تعنيان بالضرورة أن المنتخب الكوري أصبح فريقاً ضعيفاً، لكنهما تكشفان عن وجود فجوة واضحة بين مستواه الحالي وبين المستوى الذي ظهر عليه خلال الأعوام القريبة الماضية في الاستحقاقات الكبرى.

منتخب في مرحلة انتقالية

أحد العوامل الأساسية لفهم نتائج كوريا الجنوبية هو أن الفريق الذي واجه اليابان لم يمثل بالضرورة التشكيلة النهائية التي ستخوض المباريات المهمة المقبلة، إذ إن المدرب مازورس، الذي عين أواخر العام الماضي ليصبح أول مدرب أجنبي في تاريخ المنتخب الكوري للرجال، شرع في مرحلة إعادة بناء واختبار واسعة. كما أن قائمة المنتخب الحالية تجمع بين لاعبين مخضرمين قادمين من الدوري المحلي، ومواهب شابة أعطيت المساحة لخوض مباريات دولية وإثبات جدارتها.

المنتخب الكوري الذي يحتل حالياً المركز الـ57 عالمياً في تصنيف الاتحاد الدولي لكرة السلة، عانى أمام اليابان من البداية البطيئة، وعدم قدرته على القيام بردّ فعل سريع ومؤثر، وذلك وسط مشكلات في التنظيم الهجومي وفي التعامل مع ضغط المنافس، إلى جانب صعوبات واضحة في الجانب الدفاعي.

من هنا ستكون المهمة الكورية في بيروت أكثر تعقيداً، إذ إن الأرقام الهجومية في التصفيات تعطي أفضلية واضحة للبنان على اعتبار أن منتخبنا سجّل ما معدله 89,5 نقطة في المباراة الواحدة، مقابل 78 نقطة لكوريا. كما يتفوّق لبنان في نِسب المتابعات والتمريرات الحاسمة ونسبة التسجيل من داخل القوس ومن خارجه.

لكن التاريخ بين المنتخبين يؤكد أن الفوارق النظرية لا تحسم هذه المواجهة لأن كوريا تملك 7 انتصارات مقابل 6 للبنان في المواجهات المباشرة بينهما، وقد انتهت آخر مواجهة رسمية بينهما في كأس آسيا 2025 لمصلحة الكوريين 97-86.

وهذا الانتصار تحديداً لا يغيب عن حسابات المنتخب اللبناني، الذي يعرف أسلوب اللعب الكوري المرتكز على السرعة والتسجيل من دون تردد من المسافة البعيدة حتى لو كان الضغط حاضراً. أضف أن أسلوب كوريا السريع يمكن أن يصبح أخطر إذا سيطرت على إيقاع المباراة وسيّرتها كيفما شاءت.

اين تكمن فرصة كوريا؟

رغم كل المؤشرات السلبية الأخيرة المرتبطة بالكوريين، سيكون من الخطأ التعامل معهم على أنهم مجرد منتخب مازوم، لأن هذا المنتخب سيملك فرصة حقيقية للفوز في حال نجح في تحويل المباراة إلى إيقاع سريع، والابتعاد عن اللعب البدني القريب من السلة، إذ كلما تمكن من نقل الكرة بسرعة واستغلال الرميات الثلاثية، زادت فرصه في إبقاء المباراة متقاربة.

لكن الأكيد أن الأمور لن تكون بهذه البساطة في مواجهة «رجال الأرز» المتسلحين بعامليْ الأرض والجمهور، إلى جانب الاستقرار النسبي في التشكيلة والخبرة الدولية التي يمتلكها عدد منهم.

من هنا، فإن مفتاح المباراة قد يكون في الدقائق الأولى منها، أي إذا فرض لبنان إيقاعه منذ البداية، وضغط دفاعياً ومنع كوريا من الحصول على تصويبات مفتوحة.

وإذ يدخل لبنان المباراة بأفضلية التصنيف، والنتائج، والأرقام، الأرض والجمهور، تملك كوريا الجنوبية ما يكفي من المواهب والخبرة لتجعل المواجهة صعبة إذا استعاد لاعبوها توازنهم وثقتهم.

ومن أبرز الأسماء التي تشكل العمود الفقري للمنتخب الكوري هناك لي جونغ - هيون، أفضل لاعب في دوري KBL، والذي يمثل أحد أبرز مصادر القوة الهجومية.

كما هناك يو جون - سوك، لاعب جامعة سيائل، والذي يُنظر إليه كأحد أبرز المواهب المستقبلية، إضافة إلى لي هيون - جونغ، الذي غاب عن مواجهتي اليابان بسبب دعوته للمشاركة في معسكر مصغر لأحد أندية الدوري الأميركي للمحترفين.

كما عاد إلى المجموعة كل من آن يونغ - جون وسونغ غيو - تشانغ بعد التعافي من الإصابات، ما يعني أن الصورة التي ظهرت أمام اليابان قد لا تعكس بالضرورة كامل إمكانات المنتخب الكوري عند اكتمال صفوفه.

(الأخبار)

أخبار رياضية

مشروع جديد لإنفانتيو بنفس تطبيعي

كشفت تقارير صحفية جديدة عن تحركات لرئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) جياني إنفانتينو، خلال العام الماضي، لبحث إمكانية تطوير وتسويق بطولة عالمية جديدة للناشئين تحت 15 عامًا، مستوحاة من بطولة ليتل ليغ وورلد سيريس (Little League World Series) الشهيرة في رياضة البيسبول. وتأتي هذه المعلومات في أعقاب مشروع إنفانتينو الذي أثار جدلًا واسعًا خلال الأيام الماضية، والهادف إلى إنشاء شركة تابعة للفيفا بقيمة 20 مليار دولار تحت اسم «فيفا فوروورد إنترپرايز» لتتولى إدارة كأس العالم والبطولات الأخرى التابعة للاتحاد الدولي. وبحسب مصادر مطلعة على المفاوضات، نقل موقع «ذا أتلتيك» (The Athletic) أن الفيفا دعا إلى تقديم مقترحات لتسويق مهرجان كروي للناشئين، كان من المقرر أن يضم منتخبات الدول الـ211 الأعضاء في الاتحاد الدولي.

وكانت الفكرة تقضي بإقامة بطولة شبيهة بنسخة مصغرة من كأس العالم، تستهدف منتخبات تحت 15 عامًا، مع تقسيم المشاركين إلى 32 مجموعة تضم كل منها 6 أو 7 رجال أعمال، بينهم خوان كارلوس رودريغيز (المفوض السابق للاتحاد المكسيكي لكرة القدم) إعداد مقترح موسع للبطولة التي كان مخططًا أن تكون مخصصة للذكور فقط في نسختها الأولى. وكشفت المصادر أيضًا أن إنفانتينو طرح كذلك فكرة أن تكون المباراة الافتتاحية للمهرجان بين منتخبي إسرائيل وفلسطين، إلا أن هذه الفكرة لم تكن مدرجة ضمن المقترح الذي قدمه رودريغيز وشركة الدريدغ.

وجاءت الفكرة في أعقاب محاولة إنفانتينو الفاشلة خلال كونغرس فيفا في فانكوفر نيسان الماضي، عندما سعى إلى دفع ممثلي الاتحادين الإسرائيلي والفلسطيني إلى مصافحة بعضهما والتقاط صورة مشتركة.

ونشر رئيس الاتحاد الفلسطيني جبريل الرجوب على منصة فيسبوك فيديو أرفقه بتعليق قال فيه «من على منصة اجتماع فيفا، اتخذنا موقفًا مبدئيًا واضحًا برفض مصافحة ممثل الاتحاد الإسرائيلي».

وأضاف أن هذا التصرف يأتي تأكيدًا أن الكرامة الوطنية لا تخضع للاعتبارات البروتوكولية «واحترامًا لقدسية دماء أبناء شعبنا، بمن فيهم رياضيونا».

وكان الفيفا قد أعلن رسميًا، عقب اجتماع مجلسه في كانون الأول 2025، عزمه إطلاق بطولة عالمية جديدة تحت 15 عامًا، على أن تعتمد مباريات أقصر وملاعب أصغر من كرة القدم للكبار.

... ويواجه حجب ثقة

تدرس اتحادات قارية بارزة في كرة القدم إمكانية التحرك لحجب الثقة عن رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) جياني إنفانتينو، في مسعى إلى إبعاده عن منصبه، على خلفية خلافات متصاعدة بشأن مقترح استثماري يتعلق ببيع حصة من حقوق كأس العالم لمستثمرين من القطاع الخاص، وفقًا لمصادر مطلعة تحدثت لوكالة رويترز.

وقالت المصادر إن الاتحادات القارية الثلاثة، وهي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا) والاتحاد الآسيوي لكرة القدم (إيه إف سي) واتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاريبي (كونكاكاف) تدرس خيار حجب الثقة عن إنفانتينو.

ولم تسجل رويترز أي سابقة في تاريخ الفيفا الممتد 122 عامًا، جرى خلالها تصويت من الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لحجب الثقة عن رئيس لا يزال في منصبه.

ونقلت رويترز عن أحد المصادر، طلب عدم الكشف عن هويته نظرًا إلى حساسية المناقشات، قوله إن أمام إنفانتينو خيارين، إما الرحيل بطريقة هادئة من خلال عدم الترشح لولاية جديدة في آذار المقبل، أو مواجهة تحرك قد يؤدي إلى إبعاده عن المنصب.

وبحسب النظام الأساسي للفيفا، يحق لمجلس الاتحاد الدولي الدعوة إلى عقد جمعية عمومية استثنائية في أي وقت، كما يصبح ملزمًا بذلك إذا تقدمت خُمس الاتحادات الأعضاء، البالغ عددها 211، بطلب خطي يتضمن البنود المطلوب إدراجها على جدول الأعمال.

وفي هذه الحالة، يتعين عقد المؤتمر الاستثنائي خلال 3 أشهر، ويملك كل اتحاد عضو حاضر صوتًا واحدًا، ولا يتضمن النظام الأساسي للفيفا مادة محددة تنظم آلية التصويت بحجب الثقة عن رئيس الاتحاد.

وعند طلب تعليق من الفيفا، أحال الاتحاد رويترز إلى بيان سابق أكد فيه أنه لن يدعم أو يسهل أي عملية تتعلق بانتخاب رئيس الفيفا إذا كانت تتعارض مع لوائح الاتحاد وإجراءاته الديمقراطية وإطار الحوكمة المعتمد.

ومن جانبه، لم يعلق اليويفا مباشرة على ما إذا كان حجب الثقة مطروحًا للنقاش، مكتفيًا بالإشارة إلى موقفه السابق الذي دعا فيه إلى مراجعة «شاملة وجذرية» لقيادة الفيفا ونظام الحوكمة فيه، مؤكدًا أنه «لا ينبغي استبعاد أي خيار».

كما امتنع الكونكاكاف عن التعليق المباشر، وأحال رويترز إلى بيان مشترك سابق مع اليويفا والاتحاد الآسيوي، اتهم قيادة الفيفا بارتكاب «خرق جوهري للثقة» في حين لم يرد (إيه إف سي) فورًا على طلب التعليق.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 22 آب 2026 العدد 5856

(نهاد علم الدين)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
ملحق أسبوعي

3-2

راوول فانيم...
الفيلسوف الذي أراد أن يحرّر الحياة

كلمات

السبت 22 آب 2026
العدد 5856 السنة الحادية والعشرون
Samedi 22 Août 2026 nº 5856 21ème année

نادين بيكودو
الشاهدة على تاريخ المشرق

بول مخلوف

قبل فترة، رحلت المؤرخة الفرنسية نادين بيكودو (1951-2026) عن عمر ناهز السبعين عاماً، تاركةً وراءها واحداً من أكثر المشاريع التاريخية رصانة في دراسة المشرق العربي الحديث. أستاذة دراسات الشرق الأوسط في جامعة السوربون، وواحدة من أكثر الأصوات هدوءًا وجديّة في الكتابة عن فلسطين ولبنان، كرّست حياتها لقراءة تاريخ المنطقة خارج الاختزالات الأيديولوجية والصور النمطية التي وسمت كثيراً من الكتابات الغربية. برحيلها، فقد حقل دراسات الشرق الأوسط أحد أكثر الباحثين الذين قاوموا غواية الاختزال، وآمنوا بأن التاريخ يكتب من داخل الأحداث، وأن السياسة لا تفهم إلا في ضوء التاريخ.

لم تنظر بيكودو إلى المشرق العربي باعتباره استثناءً عصياً على الفهم، أو فضاءً محكوماً بحتميات دينية أو طائفية كما درجت كثير من الأدبيات الغربية، والنظرات الاستشراقية.

لقد رأت أن المنطقة بكل ما فيها من تشظيات وعنف وانكسارات تنتمي إلى التاريخ الإنساني، وأن ما يفسرها ليس «جوهراً» ثقافياً ثابتاً إنّما مسارات طويلة من التحولات السياسية والاجتماعية، والاستعمار، وبناء الدول، وتكوّن الهويات، وصراع الذاكرة.

على هذا الأساس، جاءت أعمالها أشبه بتفكيك هادئ للسرديات الجاهزة والرواية المهيمنة. كانت بيكودو تبحث عن الطبقات العميقة التي تنتج الوقائع، تكتب كما يعمل عالم آثار؛ تزيح ركام الخطابات المتراكمة لتكشف ما أخفته السلطة، أو ما غيّبته الروايات المنتصرة والسائدة. هكذا، اكتسبت كتاباتها عن فلسطين ولبنان قيمتها العلمية والإنسانية في آنٍ معاً.

في كتابها المرجعي «الفلسطينيون: قرن من التاريخ»، كتبت عن الشخصية الفلسطينية باعتبارها فاعلاً تاريخياً يصوغ تجربته الوطنية وسط الاقتلاع والمنفى والمقاومة. رغم الاستعمار والتوحش الذي مورس على الفلسطينيّ، لم تنظر بيكودو إليه على أنه مجرد ضحية في سردية الصراع أو مجرد رقم في سجل النكبات.

وبيكودو عرفت لبنان من قرب. لم تقرأ لبنان باعتباره لعنة طائفية أبدية كما نظر ونظَّر كثيرون، بل ككيان تشكَّل عبر تناقضات تاريخية معقدة لا يمكن فهمها إلا بإعادة السياسة إلى سياقها الاجتماعي وإعادة المجتمع إلى تاريخه.

لعلّ ما منح تجربة نادين بيكودو فرادتها هو أخلاقيات الكتابة التاريخية. فقد كانت تنتمي إلى تقليد أكاديمي يرفض أن يتحول المؤرخ إلى قاضٍ يصدر الأحكام، أو إلى أيديولوجي يبحث في الماضي عما يؤكّد قناعاته المسبقة. طوال حياتها انحازت إلى الدقة قبل البلاغة، وإلى التعقيد قبل التبسيط، وإلى الأسئلة قبل اليقين. وربما لهذا السبب تحديداً بدت كتبها، رغم مرور السنوات، أقل عرضة للشيخوخة من كثير من الدراسات التي كتبت في الحقبة نفسها، وهو السبب نفسه أننا نكتب عنها اليوم لنودّعها.

في زمنٍ تتدفق فيه الأخبار حتى تكاد تبتلع الذاكرة، أعادت نادين بيكودو الاعتبار إلى التاريخ بوصفه قراءةً للحاضر. فالماضي، في نظرها، لا ينقضي، وإنما يظل حاضراً في الحروب، والحدود، والهويات.

برحيل نادين بيكودو، خسر المشرق واحدة من أكثر قارئاته وفاءً، وخسرت الكتابة التاريخية باحثة آمنت بأن فهم المشرق يشترط المزيد من التاريخ. وربما يكون هذا هو الإرث الأعمق الذي تتركه خلفها: أن نقرأ المنطقة كما هي، لا كما يريد الآخرون أن تكون.

رحيل

راوول فانيم... الفيلسوف الذي أراد أن يحرّر الحياة

برحيل راوول فانيم (1934 ــ 2026)، رفيق غي ديبور، يفقد الفكر النقدي أحد أبرز وجوه «الأممية الموقفية». منذ «ثورة الحياة اليومية»، جعل الفيلسوف البلجيكي من تفاصيل العيش ساحةً للتحرر، منتقداً العمل والاستهلاك والسلطة. وبعد ستة عقود، تبدو أسئلته عن الرغبة والزمن والحياة أكثر التصاقاً بعالم المنصات والخوارزميات

بول مخلوف

توفي راوول فانيم (1934 ــ 2026) صديق غي ديبور، المنظّر الفرنسي الشهير صاحب مؤلّف «مجتمع الاستعراض» وأحد أبرز وجوه الأممية الموقفية... الحركة الفكرية والفنية التي أعادت، منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، تعريف معنى الثورة خارج القوالب الحزبية التقليدية. وبرحيل فانيم، يفقد الفكر النقدي واحداً من أكثر أصواته راديكالية، ونودّع معه آخر جيل آمن بأن تغيير العالم يبدأ من تغيير الحياة وليس من الاستيلاء على مؤسسات الدولة أو إعادة توزيع الثروة وحدها.

ثورة خارج الحياة اليومية

ارتبط اسم راوول فانيم طويلاً بديبور حتى بدا كأنه يعيش في ظل صاحب «مجتمع الاستعراض». غير أن هذه الصورة حجبت مفكراً شق طريقاً مختلفاً داخل التجربة نفسها. كتَبَ فانيم «ثورة خارج الحياة اليومية» (1967) كان أشبه بمانيفستو مقدّس استلهم منه طلاب جامعات نانت والسوربون ثورتهم في أيار 1968، وكان الشعلة التي حوّلت فرنسا آنذاك إلى غابة تلتهمها النيران. في حين انشغل ديبور بتشريح الآليات التي حوّلت الإنسان إلى متفرج داخل عالم تحكمه الصور والسلع، اتجه فانيم إلى سؤال أكثر التصاقاً بالتجربة الإنسانية، كان همه الأساسي الإجابة عن سؤال: ماذا يبقى من الحياة بعد أن تستولي الرأسمالية على الزمن، والرغبة، والعمل، والعلاقات، وحتى اللغة؟

كانت عين فانيم تتجه إلى المنطقة التي يندر أن تتوقف عندها السياسة؛ إلى تفاصيل العيش، إلى الحب، والملل، والرغبة، والتربية، والعائلة، والعمل، والفراغ، وإلى كل تلك المساحات التي تبدو شخصية، لكنها تخضع، في نظره، لمنطق السلطة الرأسمالية. على هذا النحو، لا يمكن قراءة مشروعه بوصفه امتداداً لنقد ماركسي تقليدي ينحصر في الاقتصاد أو الصراع الطبقي إنما تطرق إلى نقد ثقافوي طاول البنية الذاتية والمنطقة التي قد يستهزئ الماركسيون التقليديون بوصفها وهم الإنسانوية والإرادة الحرة.

غير أن راوول فانيم قد سبق، في مقاربته هذه كثيراً من النقاشات التي ستملأ الفكر النقدي في العقود اللاحقة، من نقد المجتمع الاستهلاكي إلى سياسات الجسد والذات والذاتية والرغب والاستلاب والاغتراب.

ولعل المفارقة أن كثيراً من الأسئلة التي كتب عنها قبل ستين عاماً تبدو اليوم أكثر إلحاحاً مما كانت عليه آنذاك. فالإنسان الذي وصفه وهو يستهلك حياته تحت وهم الحرية، يبدو إلى حد بعيد الإنسان المعاصر أي إنسان المنصات الرقمية، الذي يقضي يومه في إنتاج صور ذاته، بينما تتسرب حياته الفعلية بصمت.

من بلجيكا إلى باريس... سيرة مفكر خرج من قلب التمرد

وُلد راوول فانيم عام 1934 في مدينة ليسين البلجيكية، ودرس الأدب الرومانسي في جامعة بروكسل، قبل أن ينصرف باكراً إلى الفلسفة والشعر والسياسة. جاءت سنوات شبابه في أوروبا الخارجة لتوها من الحرب العالمية الثانية، حيث كانت القارة تعيد بناء مدنها وإقتصاداتها، فيما كان جيل كامل يعيد النظر في معنى الحرية بعد صعود الفاشية وانهيارها.

وجد فانيم نفسه قريباً من الحركات الطليعية التي رأت أنّ الفن فقد قدرته على زعزعة الواقع بعدما استحال جزءاً من السوق الثقافية. كان السرياليون، بقيادة الشاعر الفرنسي أندريه بروتون، قد حاولوا رد الاعتبار إلى الخيال بوصفه قوة تحرر، بينما سعت حركة «التريزم» التي أسسها الروماني إيزيدور إيزو إلى تفجير اللغة والأشكال الفنية الموروثة.

ومن هذا المناخ خرجت عام 1957 الأممية الموقفية، التي جمعت رساميْن وشعراء ومعماريين ومنظرين سياسيين حول فكرة واحدة: إذا كانت الرأسمالية تنتج عالماً زائفاً، فإن الثورة ينبغي أن تبدأ بإنتاج مواقف جديدة للعيش، لا بإصلاح المؤسسات القائمة.

كان فانيم أحد الوجوه الأكثر حضوراً داخل هذه الجماعة إلى جانب غي ديبور. وقد أسهم في صياغة بياناتها النظرية، وشارك في تطوير مفهوم «الموقف»؛ أي تلك اللحظة التي ينتزع فيها الإنسان نفسه من رتابة الحياة اليومية ويعيد ابتكار علاقته بالعالم. لم يكن الهدف إنتاج عمل فني جديد، بل تحويل الحياة ذاتها إلى تجربة خلاقة، إذ يصبح العيش فعلاً جمالياً وسياسياً في الوقت نفسه.

في عام 1967، نشر كتابه الأشهر «ثورة الحياة اليومية» بالتزامن مع صدور كتاب ديبور «مجتمع الاستعراض». سيغدو العملان، بعد أشهر قليلة، من أكثر النصوص تأثيراً في انتفاضة أيار 1968 الفرنسية، حين خرج مئات الآلاف الطلاب والعمال إلى الشوارع مطالبين بما تجاوز الإصلاحات الاقتصادية. كانت الشعارات التي غطت جدران باريس تعكس، في كثير منها، لغة فانيم أكثر مما تعكس لغة الأحزاب اليسارية: «خذ رغباتك على محمل الجد»، و«الرفض حياة لا تستحق أن تعاش»، و«الملل هو الثورة المضادة».

غير أن العلاقة بين فانيم و«الأممية الموقفية» لم تستمر طويلاً. ففي عام 1970 غادر الحركة بعد خلافات فكرية وتنظيمية، لكنه لم يغادر الأسئلة التي قادته إليها. واصل فانيم الكتابة طوال العقود التالية، متناولاً نقد الدولة، والدين، والسلطة، والتعليم، والديمقراطية التمثيلية، كما انصرف إلى دراسة الحركات الهرطقية في أوروبا الوسيطة، باحثاً فيها عن تقاليد من العصيان سبقت الحداثة بقرون.

ورغم هذا الإنتاج الغزير، بقي اسمه أقل شهرةً من أسماء كثيرة عاصرته. ربما لأن كتابته لم تغازل الجامعات، ولم تبحث عن نسق فلسفي مغلق، بل حافظت على لغة أقرب إلى البيان الشعري منها إلى الرسالة الأكاديمية. كان يكتب كما لو أنه يحاول إنقاذ الحياة من المفاهيم التي تسجنها، ولذلك ظل عصياً على التصنيف؛ ماركسياً بالنسبة إلى المحافظين، وفوضوياً بالنسبة إلى الماركسيين، وشاعراً بالنسبة إلى الفلاسفة، وفيلسوفاً بالنسبة إلى الشعراء.

ذلك كله جعل إرثه يتجاوز حدود ستينيات القرن الماضي. كل قراءة جديدة لفانيم تكشف أن مشروعه لم يكن دفاعاً عن الثورة بقدر ما كان دفاعاً عن الإنسان الذي تستحق الثورة أن تُقام من أجله.

محاولة لإعادة تعريف السياسة

يصعب العثور على كتاب في الفكر النقدي اقترن عنوانه بصاحبه كما اقترن «ثورة في الحياة اليومية» براوول فانيم. منذ صدوره عام 1967 وهو يُقرأ بوصفه محاولة لإعادة تعريف السياسة ومعناها. كانت الفلسفة الغربية، منذ أفلاطون، تنظر إلى السياسة باعتبارها شأناً يتعلق بالمدينة، والدولة، والقانون، والسلطة، اقترح فانيم نقل مركز الثقل إلى مكان آخر تماماً، إلى الحياة اليومية.

بدت هذه الفكرة، في حينها، أشبه بانحراف عن الماركسية الكلاسيكية. فقد انشغل كارل ماركس بتحليل علاقات الإنتاج، ورأى أن المصنع هو المسرح الأساسي للصراع الطبقي، ثم جاء الفيلسوف الفرنسي هنري لوفيفر، صاحب كتاب «نقد الحياة اليومية» ليفتح الباب أمام التفكير في التفاصيل الصغيرة التي يعاد داخلها إنتاج النظام الاجتماعي. لكن فانيم مضى خطوة أبعد. لم تعد الحياة اليومية عنده مجرد موضوع للدراسة بل أصبحت الساحة الحقيقية للثورة، وهنا تحديداً تكمن خصوصية مشروعه. فالإنسان، في نظره، لا يُهزم حين يخسر معركة سياسية إنما حين يعتاد حياة لا يحبها. تبدأ الهزيمة صباحاً، مع المنبّه الذي يوقظه إلى عمل يكرهه، وتستمر في الطريق إلى المكتب، وفي اللغة التي يتحدث بها، وفي الإعلانات التي تخبره بما ينبغي أن يرغبه، وفي العلاقات التي تتحول إلى واجبات اجتماعية أكثر منها تعبيراً عن المودة. هكذا تتسرب السلطة إلى أكثر الأماكن حميمية، فلا تعود مجرد جهاز قمعي، بل أسلوباً في تنظيم الزمن والمشاعر والرغبات.

على هذا النحو، لم يكن فانيم معجباً بالثورات التي تعد الناس بالسعادة بعد انتصارها. كان يرى أن الثورة التي تطلب من الإنسان أن يؤجل حياته إلى المستقبل، إنما تعيد إنتاج المنطق نفسه الذي تقوم عليه الرأسمالية؛ منطق التأجيل الدائم. فالعمل يعد العامل بالراحة لاحقاً، والسلطة تعد المواطن بالعدالة لاحقاً، والثورة المؤجلة تعده بالحرية لاحقاً. وفي كل مرة، تتبخر الحياة في انتظار موعد لا يأتي.

دعا فانيم إلى استعادة الحاضر. الاستعادة هذه ليس كدعوة رومانسية إلى الاستمتاع باللحظة إنما كموقف سياسي. فالإنسان الذي يستعيد حقه في وقته، وفي رغباته، وفي علاقاته، ينتزع جزءاً من السلطة التي صادرتها منه المؤسسات. الحرية، بالنسبة إليه، ممارسة يومية قبل أن تكون برنامجاً سياسياً.

هذا ما منح كتابه مكانة استثنائية لدى جيل أيار 1968. فالشعارات التي امتلأت بها جدران باريس لم تكن تطالب برفع الأجور وحده، بل كانت تحتفي بالحياة نفسها: «عش بلا وقت ميت»، و«تحت حجارة الرصيف يوجد الشاطئ». الشاطئ هنا ليس مكاناً جغرافياً، الشاطئ هو استعارة عن الحياة الممكنة المختبئة تحت طبقات الطاعة والاعتياد.

قرأ كثيرون هذه الشعارات بوصفها انفلاتاً شبابياً، بينما رأى فانيم فيها بداية ثورة من نوع مختلف؛ ثورة لا تكتفي بإسقاط نظام سياسي، وإنما تحاول إسقاط الإنسان الذي صنعه ذلك النظام داخل كل واحد منا.

من البقاء إلى الحياة... ضد أخلاق العمل والاستهلاك

لعل الفكرة الأكثر راديكالية في مشروع فانيم تتمثل في التمييز بين الحياة والبقاء. تبدو الكلمتان، للوهلة الأولى، مترادفتين، غير أنه كان يفصل بينهما فصلاً حاسماً. فالبقاء يعني استمرار الجسد، أما الحياة، فتعني أن يكون لهذا الاستمرار معنى.

في المجتمعات الرأسمالية، يقول فانيم، يجري اختزال الإنسان إلى كائن يضمن بقاءه. يعمل ليؤمن دخله، ويستهلك ليجدد قدرته على العمل، ثم يعود إلى العمل من جديد. تدور الحياة في حلقة مغلقة، حتى يصبح الهدف من العيش هو القدرة على مواصلة العيش، لا أكثر. عند هذه النقطة، يتحول الإنسان إلى موظف لدى حياته الخاصة.

كانت هذه الفكرة تمثل انقلاباً على إحدى أكثر القيم رسوخاً في الحداثة: تمجيد العمل. فمنذ الثورة الصناعية، ارتبط العمل بالفضيلة، وصار الكسل خطيئة أخلاقية. لم يسلم اليسار نفسه من هذه الفكرة؛ فقد مجّد العامل المنتج بقدر ما مجدته الرأسمالية، واختلف معها فقط حول ملكية وسائل الإنتاج. أما فانيم، فوجه نقده إلى القيمة بحد ذاتها. ليس لأن العمل شر في ذاته، بل لأن المجتمع الحديث جعله المعيار الوحيد لقياس الإنسان.

حين يُسأل الفرد «ماذا تعمل؟» فالسؤال قد يبدو بريئاً، لكنه يكشف، في رأيه، عن اختزال الإنسان في وظيفته. تختفي الهوايات، والعلاقات، والأحلام، والخيال، لتحل محلها المهنة باعتبارها بطاقة الهوية الحقيقية. هكذا يصبح الإنسان اسماً ملحقاً بموقعه داخل آلة الإنتاج. ولم يكن الاستهلاك سوى الوجه الآخر لهذا المنطق. فالرأسمالية، كما لاحظ فانيم، لا تبيع السلع وحدها، بل تبيع أنماطاً جاهزة من السعادة. يشتري الفرد سيارة لأنه يريد الاعتراف الاجتماعي، ويقتني هاتفاً جديداً لأنه يخشى أن يبدو متأخراً عن الآخرين، ويملأ بيته بالأشياء فيما يزداد شعوره بالفراغ. ليست المشكلة في السلعة نفسها، وإنما في الوعد الذي تحمله؛ الوعد بأن الحياة يمكن شراؤها.

في هذه النقطة، يلتقي فانيم مع رفيقه غي ديبور، الذي رأى أن المجتمع الحديث استبدل الواقع بصوره. لكن فانيم يضيف طبقة أخرى إلى هذا النقد، فالصورة، في النهاية، ليست سوى نتيجة. أما أصل المشكلة، فيكمن في الإنسان الذي نسي كيف يصنع رغباته بنفسه، وصار يستهلك الرغبات التي صُنعت له.

لهذا لم يكن يدعو إلى الزهد، ولا إلى رفض التكنولوجيا أو العودة إلى حياة ريفية متخيلة. كان يدعو إلى شيء أكثر صعوبة: أن يستعيد الإنسان سيادته على رغبته. أن يميز بين ما يريده فعلاً، وما تعلم أن يريده.

في هذا السياق، يتحول نقد الرأسمالية عند فانيم إلى نقد للذات أيضاً. فالنظام، في نظره، لا يعيش فوقنا فقط، بل يسكن فينا؛ في عاداتنا، وفي لغتنا، وفي الطريقة التي نقيس بها نجاحنا وفشلنا. ولذلك فإن تحرير المجتمع يبدأ، دائماً، من تحرير الإنسان الذي يحمل المجتمع في داخله.

الرغبة... آخر مساحة لم تستسلم

إذا كان ثمة مفهوم واحد يجمع شتات مشروع فانيم، فهو الرغبة. غير أن الرغبة عنده لا تحيل إلى المعنى النفسي الذي شغل سيغموند فرويد، مؤسس التحليل النفسي، ولا إلى الطاقة الإيروسية التي منحها هربرت ماركوزه، فيلسوف مدرسة «إيروس والحضارة»؛ الرغبة عند فانيم هي، قبل كل شيء، طريقة في مقاومة العالم.

اعتقد فانيم أن السلطة لا تكتفي بتنظيم الأجساد، بل تعمل على تشكيل الرغبات. الإنسان لا يولد راغباً في النجاح وفق المقاييس السائدة، ولا في التنافس المحموم، ولا في جمع الثروة أو مراكمة المكانة الاجتماعية. هذه الرغبات تنتج اجتماعياً، ثم تبدو وكأنها طبيعية. هكذا تمارس السلطة أكثر أشكالها خفاءً؛ إذ تجعل الإنسان يطارد ما اختارته له، وهو يظن أنه يختار بحرية. من هنا جاء دفاعه المستمر عن الحب، واللعب، والاحتفال، والكرم، والصداقة. لم يتعامل معها باعتبارها هوامش لطيفة في الحياة، بل باعتبارها مناطق ما تزال تقاوم منطق السوق. ففي اللحظة التي يُحب فيها الإنسان من دون حساب، أو يمنح من دون انتظار مقابل، أو يضحك من دون منفعة، يتعطل، ولو مؤقتاً، قانون التبادل الذي يحكم المجتمع الرأسمالي.

لهذا تبدو كتابات فانيم، أحياناً، أقرب إلى البيان الشعري منها إلى الأطروحة الفلسفية. فهو لا يكتب عن الرغبة بلغة المختبر، وإنما بلغة من يخشى عليها من الانقراض. كان يرى أن العالم الحديث يربّي أفراده على الخوف أكثر مما يربّيهم على الرغبة؛ الخوف من الفشل، ومن الفقر، ومن الوحدة، ومن خسارة المكانة، حتى تصبح الحياة سلسلة من الاحتياطات، لا من الاكتشافات.

وربما هذا ما يفسر نفوره من الأخلاق التقليدية. فقد عارضها ليس لأنها محافظة فحسب، بل لأنها، في نظره، تجعل الطاعة فضيلة، وتجعل التضحية قيمة بحد ذاتها، فيما تنظر بعين الشك إلى كل تعبير حر عن الرغبة. لم يكن فانيم يقصد بذلك الدفاع عن الفردانية المنفلتة، كما قد يفهم اليوم، بل عن إنسان يستطيع أن يبني علاقاته على الاختيار، لا على الإكراه الاجتماعي. في هذا السياق، كان فانيم يردد فكرة سترافقه حتى سنواته الأخيرة: المجتمع الذي يخاف من الفرح، يخاف أيضاً من الحرية. فالسلطة، أيّاً كان شكلها، تفضّل أفراداً منشغلين بالبقاء على أفراد يعرفون كيف يعيشون. الأول يسهل ضبطه، أما الثاني، فيبقى عصياً على الاحتواء.

الدولة... حين تتحول السلطة إلى أسلوب حياة

يخطئ من يظن أن نقد فانيم اقتصر على الرأسمالية. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، اتجه إلى مساءلة الدولة بوصفها شكلاً تاريخياً للسلطة، لا مجرد جهاز إداري. ولم يكن نقده موجهاً إلى دولة بعينها، أو إلى نظام سياسي محدد، بل إلى الفكرة التي تجعل السلطة غاية قائمة بذاتها.

في هذا الجانب، اقترب من التقليد التحرري الأوروبي أكثر مما اقترب من الماركسية الأرثوذكسية. فقد رأى أن كثيراً من الثورات التي رفعت شعار العدالة انتهت إلى بناء دول أكثر صلابة من الأنظمة التي أسقطتها. يتغير الحكام، وتبقى العلاقة نفسها بين السلطة والمجتمع: هرمية، بيروقراطية، ومبنية على الطاعة.

جاء هذا الموقف رافضاً لتحويل السياسة إلى إدارة دائمة للخوف. فالدولة، كما كتب في أكثر من مناسبة، توسّع حضورها كلما أقنعت الناس بأنهم عاجزون عن إدارة شؤونهم بأنفسهم. وهي، في هذا المعنى، لا تحكم بالقوانين وحدها، بل بالاعتماد الذي تخلقه. وتتسع نقده للدولة ليشمل المؤسسة الدينية حين تتحول إلى سلطة تراقب الضمائر، والتعليم حين يكتفي بإنتاج الطاعة بدلاً من الفضول، وحين يصير الإعلام أداة لإعادة إنتاج الواقع لا لمساءلته. لم يهاجم فانيم هذه المؤسسات من خارجها بل كان يسأل عن اللحظة التي تتحول فيها من وسائل لتنظيم الحياة إلى غايات تبتلع الحياة نفسها، وبالتالي انصرف في سنواته اللاحقة إلى دراسة الحركات الهرطقية في أوروبا الوسيطة؛ أولئك الذين خرجوا على سلطة الكنيسة والإقطاع معاً، وبحثوا عن أشكال أخرى للعيش المشترك. لم ير فانيم فيهم مجرد جماعات دينية منشقة، بل رأى تقاليد مبكرة من العصيان، تكشف أن الرغبة في التحرر أقدم من الحداثة، وأوسع من أن تختزل في تاريخ الثورات السياسية.

هذا تحديداً ما يمنح هذا النقد راهنيته اليوم، في أنه يتجاوز الحدود التقليدية بين اليمين واليسار. إن العالم الذي نعيش فيه لم يعد يحتاج دائماً إلى دولة بوليسية كي يراقب أفراده؛ تكفي الخوارزميات، وقواعد البيانات، والمنصات الرقمية، كي تؤدي جزءاً كبيراً من المهمة. ولهذا يبدو سؤال فانيم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى: كيف يمكن الدفاع عن حياة حرة في عالم تتسع فيه أشكال الرقابة حتى وهي تتخفى في صورة خدمات مجانية أو وسائل ترفيه؟

> **إذا كانت الرأسمالية تنتج عالماً زائفاً، فالثورة ينبغي أن تبدأ بإنتاج مواقف جديدة للعيش**

لماذا يعود فانيم اليوم؟

من السهل التعامل مع راوول فانيم بوصفه مفكراً ينتمي إلى ستينيات القرن الماضي؛ إلى زمن الاحتجاجات الطلابية، والجدران المليئة بالشعارات، والثورات التي كانت ما تزال تؤمن بإمكان تغيير العالم. غير أن هذه القراءة تحصره في لحظة تاريخية انتهت، بينما تكشف العودة إلى نصوصه أن كثيراً من الأسئلة التي طرحها لم تبدأ فعلياً إلا في القرن الحادي والعشرين.

حين كتب غي ديبور عن «مجتمع الاستعراض»، كانت الصورة ما تزال تُبث عبر شاشة التلفزيون والإعلانات. أما اليوم، فقد انتقلت إلى جيب كل فرد. لم يعد الإنسان متلقياً للمشهد فقط، بل صار منتجه أيضاً، يلتقط صور حياته، ويعرضها، ويقيس قيمتها بعدد الإعجابات، ويعيد صياغة ذاته بما يلائم منطق المنصات. غير أن حضور فانيم يظهر هنا تحديداً لأن اهتمامه لم ينصب على الصورة في حد ذاتها، بل على الحياة التي تذوب خلفها.

فقد خشي وحذر من أن تتحول التجربة إلى تمثيل وأن يستبدل الإنسان عيشه الحقيقي بإدارته بوصفه مشروعاً قابلاً للعرض. وإذا كان هذا التحول قد بدا، في ستينيات القرن الماضي، نبوءة بعيدة، فإنه أصبح اليوم جزءاً من الحياة اليومية. فالرأسمالية لم تعد تكتفي ببيع السلع، بل تبيع أنماطاً جاهزة للهوية، كما تحوّل الشخصية إلى علامة تجارية، والانتباه إلى سلعة تتنافس الشركات على احتكارها.

تحضر دعوة فانيم في هذا العالم كنداء لاستعادة الرغبة معنى جديداً. فالرغبة نفسها أصبحت صناعة ضخمة، تتولاها الخوارزميات التي تعرف ما نحب قبل أن نعرفه نحن، وتقترح علينا ما نقرأ، وما نشاهد، وما نشتري، بل وحتى من نحب.

برحيل راوول فانيم، تنطوي صفحة أحد آخر المفكرين الذين رفضوا الفصل بين الفلسفة والحياة. لم يعجب بالنظريات التي تكتفي بتفسير العالم، ولا بالسياسة التي تنسى الإنسان وهي تسعى إلى تحريره. آمن فانيم بأن أي مشروع تحرري يفقد معناه في اللحظة التي تصبح فيها الحرية وعداً مؤجلاً، لذا بقيت كتاباته عصية على الشيخوخة. كتب عن الرأسمالية بوصفها أسلوباً في تنظيم الوجود؛ طريقة تجعل الإنسان يستهلك أيامه وهو يظن أنه يبني مستقبله، ويقايض رغبته بالأمان، وحياته بالبقاء. كتب عن مجتمع يحتفل بوفرة الاستهلاك، لكنه لمح مبكراً أن الخطر الحقيقي لن يكون في نقص السلع، بل في ندرة الحياة، وأن الإنسان قد يمتلك كل شيء، ويشعر، مع ذلك، بأن شيئاً أساسياً يفلت منه.

قد يكون غي ديبور قد منح عصرنا مفهوماً صار مفتاحاً لفهم هيمنة الصورة، بيد أن فانيم منحنا شيئاً لا يقل أهمية. فقد ذكرنا بأن معركة الحرية لا تُحسم في الشوارع وحدها، ولا في صناديق الاقتراع بل تبدأ كل صباح في الطريقة التي نعيش بها؛ حين نرفض أن تتحول حياتنا إلى مجرد وظيفة تؤدي أجسادنا.

سيبقى إرث راوول فانيم دعوة مفتوحة إلى استعادة ما اعتبره أغلى ما يملكه الإنسان... القدرة على أن يعيش لا أن يكتفي بالبقاء.

نص

مرثيّة ياسُونَاري كَوَابَاتَا

ترجمة **محمد الشرقاوي**

كم هي مؤسفة عادة الأحياء في الابتهال إلى الموتى! لكن، كم هو مؤسف، بصفة خاصّة، هذا الاعتقاد بأنّ الكائن يحتفظ في عالم آت بالشّكل الّذي كان له في عالم سابق! إنّ فيلسوفاً، لا يحضرني اسمه، يرى أنّ تماثل مصير النّباتات ومصير الأشخاص هو المحور الأبديّ لكلّ مرثيّة، وقد حفظت هذه الجملة عن ظهر قلب، لكنّني نسيت سياقها. أليس مصير النّباتات هو الازهرار والذّبول؟ أم علينا أن نبحث له عن معنى أعمق؟ لا أدري. لقد بدا لي، منذ زمن يسير، أنّ النّصوص البوذيّة المقدّسة أناشيد رثائيّة، وهاندا أستمدّ منها عزاء يجلّ عن الوصف. لذلك، عندما أستحضرك، أنت الّذي متّ، أفضّل كثيراً أن أتوجّه إلى شجرة الخوخ القرمزيّة هذه، المبرعمة أمامي، عوض أن أسبغ عليك، في العالم الآخر، الهيئة التي كانت لك في هذا العالم.

ولكن، لماذا أتوقّف عند هذه الشّجرة القريبة، ذات الاسم الأليف، ولا التمس بالأحرى زهرة مجهولة في بلد مجهول؟ سأعتبرها تقمّصتك، وسأخاطبها باستفاضة، لشدّة ما أحبّك حتّى الآن [...].

منذ موتك، لم أرَ وجهك ولو مرّة واحدة. لم أسمع صوتك ولو مرّة واحدة. لقد تحطمت أجنحة رسولي الرّوحانيّ. ذلك أنّني لا أريد التحليق إلى عالم الموت الّذي تسكنه. لكن، تأكّد أنّني راغبة في مفارقة حياتي دون ندم من أجلك. لو أمكنني أن أتبعث في هيئة زهرة ربيع، ساقتفي خطاك [...]، ففي الأساطير الإغريقيّة، يرتفع القمر والنّجوم والحيوانات والنّباتات إلى مصاف الآلهة — الهة تبكي وتضحك، تحت سطوة مشاعر مماثلة للمشاعر الإنسانيّة. أليس هذا أمراً نضيراً مثل الرقص العاري على عشب بانع الاخضرار، تحت سماء صافية؟ ثمّ شرعت هذه الآلهة في لعبة الاختفاء، متحوّلة إلى أعشاب وأزهار. هكذا صارت إلهة الماء بنفسجة لتتوارى عن النظرات الولهى لشابّ غريب عليها، وتحوّلت دافني إلى زهرة رند، لتتمكّن من الفرار من إبّولون الدّاعر، وتحافظ على بكارتها. وانبعث أدونيس، الشّابّ الوسيم، في هيئة شقيقة نعمان، لمواساة عشيقته فينوس المفجوعة بموته [...]. أليس سائغاً إذن أن أفكّر في شجرة خوخ طوكيونوما، باعتبارها أنت، وأن أخاطبها؟ غريب هذا الأمر: «إنّ ولادة النّيلوفر في قلب النّار تمنح الإشراق داخل حالات الوجد المستهام».

فبعدما هجرتني، أنا الّتي توغّلت في قلب الزّهرة، عرفت الإشراق وسط حالات الوجد. لا أحد يعرف متى أحبّ إله الرّيح إلهة الماء، ولا كيف نما الخبر إلى فلورا زوجته، لكنّ هذه الأخيرة أقدمت، تحت وطأة غيرتها الحمقاء، على طرد الحورية البريئة من قصرها، ملقيةً بها إلى الحقول، حيث باتت باكية، عدّة ليال. أليس التحوّل إلى زهرة صغيرة أفضل بكثير داخل مصيبة كبيرة؟ العيش مثل زهرة صغيرة حتّى نهاية العالم؟ وتلقّي نعم الأرض والسّماء بقلب بسيط ونباتيّ؟ هذا هو الإشراق الذي التمع في فكر إلهة الماء.

بدل ربّة شقيّة، ليتني مجرّد زهرة صغيرة! [..] عندما كان لي حبيب — أنت، يا حبيبي —، كانت دموعي تنساب على وجنتيّ، كلّ ليلة قبل أن أنام. وعندما فقدت حبيبي— أنت، يا حبيبي — أنت، يا حبيبي —، صارت دموعي تنساب على وجنتيّ، كلّ صباح، بعد أن أستيقظ. إذا كان مؤكّداً أنّ القلب يبقى في عالم الأرواح، بفضل روائح الأشياء والوانها، هل ينبغي أن نندهش من تحوّل حبّ المرأة إلى قوت حياتها؟ [..] وكما حدث مع القدّيس فرانسوا الأسيزيّ، فإنّ الشّابّات الورعات المتأمّلات للمسيح ينزفن من جنوبهنّ، وقد سمع جميع النّاس عن أرواح حيّة أو ميّتة قتلت بالقوّة الوحيدة للعناتها.

عندما بلغني خبر موتك ارتجفت من الخوف، ورغبت بشدّة في أن أتحوّل إلى زهرة برّيّة. إنّ فيلق جنود الرّوح المحتدم، الّذي تنخرط فيه أرواح هذا العالم والعالم الآخر، يحارب أنماط تفكير أولئك الّذين فرّقتهم الحياة أو باعد بينهم الموت، ويمدّ جسراً رابطاً بينهم، ثمّ يقضي أخيراً على الحزن الذي ينشره الموت في هذا العالم. هذا ما يؤكّده مناجو الأرواح. ومع ذلك، عوض أن أتلقّى علامات الحبّ القادمة من بلد الروح، عوض أن أعيش عاشقة أبديّة في الهاديس أو في المستقبل، أفضّل أن أصير، من أجلك، زهرة خوخ قرمزيّة، أو زهرة دفلى، عندئذٍ ستجمع بيننا الفراشات الّتي تجرس غبار الطّلع، ولن أعود بحاجة إلى الابتهال إلى الموتى، وفق التّقليد المؤسف للأحياء.

[من مجموعة «راقصة إيزو»، الترجمة الفرنسيّة، «منشورات ألبان ميشيل»، 1973].

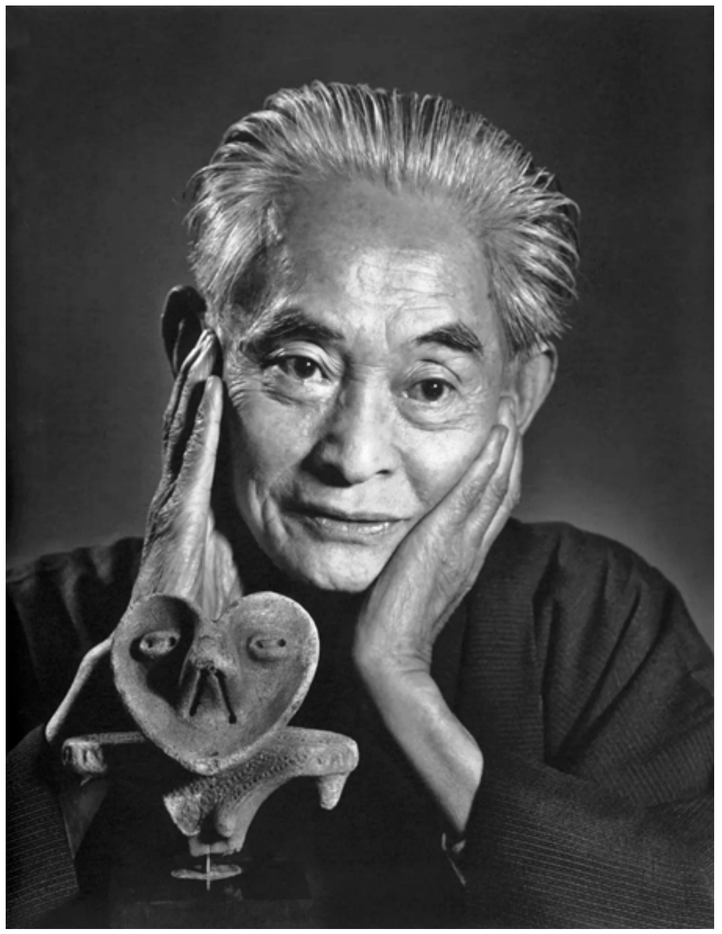

قصة قصيرة

خمسون

مهدي زلزلي *

«الخمسون ليست كالأربعين، والأربعون ليست كالثلاثين».

ابتسم بفتور وهو يسمع العبارة البديهية التي تفوّه بها طبيب العيون كما لو كان ينطق بحكمة عميقة ستجد طريقها إلى الخلود.

«يحبّ أهل هذه البلاد الفلسفة»، قال في نفسه، مفكراً في أنه كان في إمكان الطبيب دعوته إلى الاهتمام بصحته بطريقة أقل تكلفاً.

كان الطبيب قد اكتشف في كلتا عينيه تراجعاً واضحاً في القدرة على الإبصار، فاستحضر من بين المعلومات التي قرأها في ملفه الطبي للتو، سنة الولادة: 1974، ليجري عملية حسابية سريعة مستحضراً موهبته في الرياضيات، قبل أن ينتقل سريعاً إلى الفلسفة.

صحيح، «الخمسون ليست كالأربعين، والأربعون ليست كالثلاثين»، والثلاثون ليست كالعشرين أيضاً... ولكن، ما الجديد في ذلك؟ أو ماذا يعرف الطبيب عن ذلك؟ وهل اختبر مثله مرارة تسرب العمر من بين الأصابع؟

«نضبَ العمرُ دمعةً إثر دمعة، قوتلَ الدهرُ لا يغيّر طبعَه».

عادت إلى ذاكرته أبيات «الشاعر القروي»، وهو ينهض واقفاً من كرسي فحص العيون، بينما الطبيب يكتب له وصفة تتضمن مواصفات النظارة التي عليه وضعها من الآن فصاعداً.

نضبَ عمره وهو يذرف دمعه على رفاقه الذين سبقوه، فلم يشعر به..

أغلب الناس ينفرون من الموت، ويشعرون أن العقد من أعمارهم يمضي في إثر أخيه بأسرع مما ترفّ أبصارهم، والأطباء ليسوا استثناءً في هذه المعادلة، ولكنه مصرّ على أن الطبيب لم يختبر ألمه ولا يعرف عنه شيئاً.. يفكر في ذلك بينما يشكره مودعاً في طريقه إلى «الأوبتيك»..

مشكلته ليست في سرعة مرور العمر بل في أصل مروره؛ لم يكن عليه أن يعيش إلى هذا الحد؛ هذا غير منطقي بالقياس إلى طبيعة عمله! يستغفر الله سريعاً ويذكّر نفسه أنه مسلّم أمر حياته ومماته إليه، حين تصل أفكاره به إلى هنا. ولكنه يعرف أنه سيستغفره كثيراً للسبب ذاته، ولن يحول ذلك دون طرق الفكرة باب رأسه مجدداً..

■■■

«الخمسون ليست كالأربعين»..

اكتشف ما أورثته إياه الخمسون من ضعف في البصر، لأول مرة، حين قرأ بصعوبة اسم ابنه بين الشهداء في خبر نشرته مجموعة إخبارية على «واتس آب» قبل أن تزفه المقاومة أو حتى تبلغ عائلته.. تأكد من الخبر باتصال مشفر أجراه بالمعنيين من رفاق السلاح، ثم سارع إلى إخبار بقية أفراد الأسرة قبل أن يفاجئهم الخبر مثله في «الواتس آب» أو «الفايسبوك»..

من سمات المعركة الحالية مسارعة البعض إلى نشر أسماء الشهداء وصورهم قبل الأوان المناسب، رغبةً في تحصيل سبق صحافي، بعد أن يحصلوا عليها من أصدقاء لهم يعملون في المستشفى، أو بطرق أخرى. كلٌ يتسابق إلى ما يهواه ويليق به، البعض إلى الشهادة دفاعاً عن الوطن، والبعض الآخر إلى خبر طازج يأتي بالمزيد من المتابعين..

يضع النظارة على عينيه ثم ينزعها، يكرر ذلك أكثر من مرة مستمتعًا بالفارق البسيط الذي أحدثته في مقدار وضوح الصورة في عينيه..

يتذكر قراءته خبر استشهاد ابنه في «واتس آب» قبل شهر، كسبب لزيارته الطبيب اليوم، ويفكر في أن الشهداء يجعلوننا نبصر طريقنا بشكل أفضل، هذه حقيقة ملموسة قبل أن تكون مجازاً جميلاً.. يقرر أنه لن ينزع النظارة بعد اليوم، ولن يسمح لبصره أن يضعف أكثر..

«الخمسون ليست كالأربعين، والأربعون ليست كالثلاثين»، فكيف بطلب الشهادة خمسينيٌ يضع نظارة، وقد وخط الشيب رأسه ولحيته، والمقاومة لا تسمح له بالالتحاق بالجبهة أصلاً؟

يقولون له إنّ اختصاصه ليس مطلوباً اليوم على الجبهة، وهل سيكون مطلوباً غداً؟ هو ليس متخصصًا في إطلاق الصواريخ المضادة للدروع، ولا في إطلاق الطائرات المسيّرة، فأيّ دور سيكون له حتى ولو توسعت الحرب؟

■■■

«الخمسون ليست كالأربعين، والأربعون ليست كالثلاثين»..

يتذكر الطبيب عبارته الأخيرة التي قالها للحاج علي، بينما يمرّ بسيارته من أمام صورة جماعية كبيرة الحجم تجمع الشهداء الثلاثة، حمزة، حسن، والحاج علي، مثبّتة عند مدخل البلدة منذ انتهاء الحرب..

عند هذه النقطة تماماً، استشهد الحاج علي باستهداف سيارته بصاروخ من طائرة إسرائيليّة مسيّرة، قبل انتهاء الحرب بيوم واحد.. بُعده المؤقت عن الجبهة لم يجعل العدو زاهداً بالاقتصاص منه. كان العدو يعرفه كما تعرفه الشهادة، ومثلها أدرك طريقه إليه في الوقت المناسب..

«ما تبحث عنه يبحث عنك، والشهادة لم تكن يوماً استثناءً»..

يفكر طبيب العيون في مدى تهافت تلك العبارة التي أرادها حكيمة وعميقة وفلسفية، ويقرّر تعديلها قليلاً: «في الجنوب، الخمسون كالأربعين، كالثلاثين، كالعشرين، كلها أعمارٌ صالحة للفداء».

* صور/لبنان

جدارية من ضاحية بيروت الجنوبية (متداولة على وسائط التواصل الاجتماعي)

شذرات

للجميعِ بأسماءٍ مستعارة، ولكَ بأسماء الأصيلة

اسماء فيصل عواد *

26 شباط 2022

زهرة الخبيزة الأولى والعقيق الأخضر
قبل الحرب
كل ضوء لا يلمع في قلبك، فيزياء خائبة!

■■■

أصون اسمك وأصابعك وأصص النباتات
على شرفتك.

■■■

أنا وأنت، نعيش في دولة مترددة،
تضطرنا لاستخدام ورق النقد «اللاذع»
لإنجاز المعاملات التجارية.

■■■

أنت تفضل ناسا، وأنا أنحاز
لروسكوزموس... لا يهم طالما التقينا في
الفضاء.

■■■

أنشر قميصك على السارية، لا تعجب
فانا معتادة على رفع علم البلاد.

■■■

موسيقى بلا ضحكتك... تلوث ضوضائي.

■■■

لا يوجد في هذه المدينة طواحين هواء،
كل ما يحيط بنا أنياب بشر تحاول قلعها
في الطريق إلى العمل...

ليتنا في أمستردام لنحظى بنزال روائي.

■■■

تصنفني من السنوريات، لا يزعجني ذلك
يا هزي البري.

■■■

تأكل المنسف بيدك، وأكل المنسف من
يدك... آه كم تستهويني حروف الإطعام.

■■■

أكتب للجميع بأسماء مستعارة، ولك
بأسماء الأصيلة.

* عمّان/فلسطين

شباب عاطلون يلجأون إلى جمع وبيع الخبيزة بسبب الظروف الصعبة في غزة (متداولة على وسائط التواصل الاجتماعي)

دراسة

تاريخ فلسطين الحديث يمرّ في الخليل

تستعيد دراسة «الحياة الاجتماعية في مدينة الخليل خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948» تاريخ المدينة من داخل مجتمعها، عبر الوثائق والسجلات والذاكرة الشفوية، ترصد رزان عبد الحليم عابدين تحولات السكان والعلاقات الدينية والعائلية، والحارات والأسواق والمؤسسات والعادات، مقدّمةً صورة للخليل وللحياة الفلسطينية قبل النكبة بعيداً من سردية الأحداث السياسية وحدها

سلوى فاضل

ليست المدن مجرد أبنية وشوارع وأسواق وأحياء، بل هي ذاكرة حيّة تتشكل من حياة الناس الذين سكنوها، ومن عاداتهم وعلاقاتهم ومؤسساتهم وأفراحهم وأحزانهم وتحولاتهم اليوميّة. من هذا المنظار يأتي كتاب «الحياة الاجتماعية في مدينة الخليل خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948» (مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت) للباحثة والأكاديمية الأردنية من أصل فلسطيني رزان عبد الحليم عابدين، ليقدّم قراءة واسعة للتاريخ الاجتماعي لمدينة الخليل خلال مرحلة مهمة جداً من تاريخ فلسطين الحديث.

ينتمي هذا الكتاب إلى الدراسات التي لا تكتفي بقراءة التاريخ من خلال الأحداث السياسية والعسكرية الكبرى، إنما تحاول الاقتراب من المجتمع نفسه، من تركيبته الداخلية ومن تفاصيله اليوميّة. فالخليل الظاهرة في صفحات الكتاب ليست فقط مدينة ذات مكانة دينية وتاريخية، ولا مجرد مسرح للأحداث السياسية التي شهدتها فلسطين في النصف الأول من القرن الماضي، بل مدينة يعيش فيها مجتمع له بنيته وذاكرته وعاداته ومؤسساته وتنظيمه الاجتماعي.

تنبع أهمية الكتاب من الفترة الزمنية التي اختارتها الباحثة كموضوع للدراسة، أي الفترة الممتدة بين العام 1918 والعام 1948، أي مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، بكلّ ما تحمله من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وديموغرافية. شهدت الخليل خلال تلك الفترة تغيرات حفرت عميقاً في البنية الاجتماعية والعمرانية، وفي علاقات سكانها ببعضهم وبمن حولهم من أبناء الديانات الأخرى.

من الوثيقة إلى تفاصيل الحياة

ما يلفت في عمل الباحثة هو قاعدة المصادر التي اعتمدت عليها. فالكتاب لا يقوم على الرواية التاريخية وحدها، بل يستند إلى مجموعة متنوعة من المصادر الأوليّة، كالسجلات الشرعية، ودفاتر عقود الزواج، ووثائق الأوقاف، وسجلات المجلس الإسلامي الأعلى، والأرشيف العائلي الخاص، والوثائق البريطانية الصادرة عن حكومة فلسطين، والصحف، إضافة إلى مقابلات شفهيّة مع الذين عايشوا تلك المرحلة أو حملوا الروايات عن مدينة الخليل نقلاً عن الآباء والأجداد.

هذه المنهجية منحت الكتاب قيمة توثيقية خاصة، كونها أتاحت للباحثة وضع الوثيقة الرسميّة إلى جانب الذاكرة الشعبيّة، وقراءة التاريخ من زوايا عدة. دفتر الزواج، مثلاً، ليس مجرد سجل لأسماء المتزوجين، بل يكشف عن أنماط الزواج والعلاقات العائلية والاجتماعيّة، ووثائق الأوقاف تُضيء على طبيعة الملكيّة ودور المؤسسات الدينيّة في الخليل.

المجتمع الخليلي وبنيته الداخلية

يتوقف الكتاب عند التركيبة السكانية لمدينة الخليل والعلاقات بين مكوناتها، كما يبحث في صلات المدينة بالقرى المحيطة. ولا يتعامل مع المجتمع بوصفه كتلة واحدة، بل يرصد العلاقات ويحاول تفكيكها.

من الموضوعات التي يتناولها العلاقات بين المسلمين واليهود والمسيحيين، وما طرأ عليها من تحولات خلال الانتداب، وتأثير ثورة البراق عام 1929 في الوجود اليهودي في الخليل.

كما يتناول قضايا الزواج والطلاق والهجرة الداخلية والخارجية، وهي كلها موضوعات تكشف الكثير عن هذا المجتمع وتحولاته.

وهنا تكمن إحدى نقاط قوة الدراسة، فالتاريخ الاجتماعي لا يُقرأ فقط من خلال العلاقات الإنسانيّة التي تكشف، في كثير من الأحيان، تأثير الأحداث الكبرى في حياة الأفراد والعائلات.

حضور مسيحي مترسّخ في المدينة

لم تكن الخليل، رغم غلبة المسلمين على تركيبتها السكانيّة، مدينة أحادية الانتماء الديني، فقد عرف مجتمعها أيضاً حضوراً مسيحياً أرتبط بتاريخ المدينة. وتكتسب الإشارة إلى المسيحيين أهمية خاصة في دراسة الحياة الاجتماعية للخليل، لأن المدينة نفسها ارتبطت منذ العصور القديمة بسيرة إبراهيم الخليل، الذي يحظى بمكانة مركزية في الديانات التوحيدية الثلاث.

تكتسب دراسة المسيحيين في الخليل أهمية كبرى، فالخليل لم تكن مجرد مدينة ذات غالبية مسلمة، وإنما كانت أيضاً مدينة ذات رمزية دينية عابرة للطوائف، ارتبطت بالمقامات والأماكن المقدسة وبالتراث الديني. لذا فإن وجود المسيحيين فيها لا يمكن فهمه بمعزل عن المكانة التاريخية والدينية للمدينة، وعن علاقاتها بالمراكز المسيحية الأخرى في فلسطين لا سيما القدس وبيت لحم.

وقد كانت المدن الفلسطينية تضم جماعات دينية مختلفة، وكانت العلاقات بينها تتأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فلسطين. وفي الخليل تحديداً، تبدو أهمية هذا الجانب بعيداً من التصنيفات السياسيّة التي أصبحت أكثر حضوراً مع تصاعد الصراع في فلسطين خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي.

من هنا، فإن توثيق حياة المسيحيين في الخليل قبل النكبة ليس مجرد فصل ديموغرافي من تاريخ المدينة، بل يسهم في استعادة صورة المجتمع الخليلي بتنوعه وتداخل علاقاته. كما يذكّر بأن تاريخ فلسطين قبل عام 1948 لم يكن تاريخ جماعات منفصلة، وإنما تاريخ مدن ومجتمعات تشكلت فيها علاقات يومية بين سكان ينتمون إلى خلفيات دينيّة واجتماعيّة مختلفة.

الحارات والبيوت والأسواق

يأخذ المكان حيّزاً مهماً من الكتاب. فالمدينة ليست موقعاً للأحداث، بل عنصر أساس في تشكيل المجتمع. لذا تتوقف الباحثة عند الحارات والمحال القديمة، ومنها القزازين والشيخ وباب الزاوية، وتتناول البيت الخليلي التقليدي ومكوناته، إضافة إلى الأسواق والخانات والوكالات والحمامات والمقاهي والمكتبات ودور السينما.

هنا يمكن للقارئ أن يستعيد صورة مدينة الخليل قبل النكبة، وأن يتعرّف إلى كيفية تنظيم فضائها الحضري، والأماكن التي كانت تُشكل مركز الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

فالأسواق لم تكن مجرد أماكن بيع وشراء، والمقاهي لم تكن مجرد أماكن للجلوس، والخانات والوكالات لم تكن مجرد منشآت عمرانية، بل كانت فضاء للتفاعل وتبادل الأخبار وتكوين العلاقات، وصورة عن حياة المدينة عامة.

المؤسسات والخدمات

لا تكتفي الدراسة بالمجتمع والعمران، بل تنتقل إلى المؤسسات التي كانت تدير شؤون المدينة وتؤمّن خدماتها. ويتناول أحد فصول الكتاب التنظيم الإداري والبلدي والتخطيط وشبكات النقل والبريد والخدمات المصرفيّة والصحيّة والتعليميّة.

هذا الجانب مهم لفهم مستوى التحوّل الذي عرفته الخليل خلال الانتداب البريطاني، إذ إن دراسة المؤسسات تكشف طبيعة العلاقة بين المدينة والسلطة، وتظهر تطور الخدمات وتأثيرها على الحياة اليوميّة للسكان.

الحياة الدينية والروحية

تحتل الحياة الدينيّة والروحية مكانة أساسيّة في الكتاب، من خلال دراسة المساجد والجوامع، وفي مقدمتها المسجد الإبراهيمي، إلى جانب الزوايا الصوفية والمقامات والتكيات ودورها الاجتماعي.

لا تقدّم المؤلّفة الدين باعتباره ممارسة فردية فحسب، إنما تدرسه باعتباره جزءاً من النسيج الاجتماعي للمدينة. فالمؤسسات الدينية كانت تؤدّي أدواراً تتجاوز العبادة إلى التكافل والإطعام والتعليم وتنظيم جوانب مختلفة من الحياة العامة.

الذاكرة اليوميّة

ربما يكون القسم الأكثر اهتماماً للقارئ هو القسم الذي يتناول الحياة اليومية والعادات والاحتفالات. فالكتاب يرصد طقوس الزواج الخليلي، والمواسم الدينيّة والأعياد، كما يقترب من الثقافة الشعبيّة كالأزياء والأطعمة واللهجات المحليّة.

من خلال هذه التفاصيل الصغيرة يصبح التاريخ أكثر إنسانية، إذ لا يعود مجرد تواريخ وأحداث، بل حياة كاملة عاشها الفلسطينيون قبل النكبة. وهنا تبرز أهمية الكتاب في حفظ الذاكرة الاجتماعيّة لمدينة الخليل، خاصة أن كثيراً من هذه التفاصيل معرضة للاندثار إن لم يتم توثيقها.

عن المؤلفة

أما مؤلفة الكتاب، رزان عبد الحليم عابدين، فهي باحثة متخصصة في التاريخ الحديث والمعاصر، حاصلة على درجة الدكتوراه من الجامعة الأردنيـة، وتركز في أبحاثها على التاريخ الاجتماعي والثقافي لفلسطين خلال العهدين العثماني والانتداب البريطاني، مع اهتمام خاص بمدينتي الخليل والقدس. وهي من أصول خليليّة، الأمر الذي يضيف إلى علاقتها بالموضوع بُعداً شخصيّاً، من دون إلغاء المنهج الأكاديمي في الكتاب.

وسبق لعابدين أن نشرت دراسة مهمة هي دراسة «الزواج في مدينة الخليل بين عامي 1920–1948: دفاتر عقود الزواج مصدراً».

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

يكتسب الكتاب أهمية إضافية من الجهة التي تولت نشره، أي «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، التي راكمت على مدى عقود رصيداً واسعاً في توثيق تاريخ فلسطين وقضاياها السياسية والاجتماعية والثقافية. ويأتي هذا الإصدار في سياق اهتمام المؤسسة بإعادة قراءة تاريخ المدن الفلسطينية من الداخل، وعدم اختزال تاريخ فلسطين في الصراع السياسي وحده. وقد سبق للمؤسسة أن نشرت أعمالاً عدة تندرج في هذا الاتجاه، فيما تُعد الدراسات التي تتناول المدن الفلسطينية من منظور تاريخي واجتماعي جزءاً مهماً من مشروعها البحثي والتوثيقي.

تركيز على مرحلة الانتداب البريطاني بكلّ ما تحمله من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وديموغرافية

فلسفة

يقدّم كتاب «مرثية للنظرية الفرنسية» مساهمة نقدية لافتة في تشخيص البنية المؤسسية التي احتضنت صعود النظرية الفرنسية في الأكاديميا الغربية، وإعادة فتح الجدل الماركسي مع التيارات التفكيكية وما بعد البنيوية التي هيمنت على قطاعات واسعة من الفكر النقدي خلال العقود الأخيرة

الجدل ضد السفسطة: مرثيّة للنظرية الفرنسية

سعيد محمد

يمثل كتاب «مرثية للنظرية الفرنسية: تشييد جنائزي عبر الأطلسي على مقام ماركسي» («منشورات مونتلي ريفيو»، 2026) للمفكرين أيميريك مونفيل وغابرييل روكهيل، بالاشتراك مع جينيفير بونسي دي ليون وتقديم جون بيلامي فوستر، محطة مهمة في مسار نقدي يهدف إلى مساءلة البنية المادية والمؤسسية لإنتاج المعرفة داخل الأكاديميا الغربية، وربط التحولات الفكرية نحو ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة بالشروط السياسية والاقتصادية التي سمحت بصعودها وانتشارها.

يستكمل روكهيل في هذا العمل أطروحاته السابقة (انظر مراجعتنا لكتابه «من دفع لأصحاب المزامير في الماركسية الغربية؟ - 2025» ، 31 يناير 2026) حول التاريخ المادي لصناعة المعرفة وعلاقاتها بالمؤسسات الثقافية والجامعية ومراكز التمويل والقوى السياسية وأجهزة الاستخبارات. وبدلاً من التعامل مع التيارات الفكرية بوصفها نتاجاً خالصاً للتطور الداخلي للأفكار، يصرّ على وضعها داخل اقتصاد سياسي أشمل لإنتاج الثقافة وتوزيعها ومنحها الشرعية.

بهذا المعنى، تتجاوز «المرثية» السجال الأكاديمي التقليدي حول صحة هذه النظرية أو تلك، لتتساءل حول كيفية صعود نظريات بعينها في لحظات تاريخية محددة، ومن يمنحها موقعها المهيمن، وما العلاقة بين بنيتها النظرية والشروط المؤسسية التي تتيح لها الانتشار.

من يصنع النظرية؟

تقوم بنية الكتاب على حوار يجمع بين التحليل السياسي والاقتصادي لإنتاج الأفكار وبين النقد الفلسفي المادي الجدلي يسعى من خلاله المؤلفون إلى قراءة ما يسمى «النظرية الفرنسية» لا كمجموعة نصوص منفصلة، بل كظاهرة تاريخية عبر أطلسية تشكلت داخل شبكة واسعة من الجامعات ودور النشر والمؤسسات الثقافية ومؤسسات التمويل، وأجهزة الاستخبارات.

في قلب هذا التحليل، يقترح روكهيل مفهوم «الحرب الفكرية العالمية»، ناقلاً مركز الاهتمام من قراءة النصوص المنفردة للمفكرين النجوم إلى دراسة الشروط المادية التي تنتج المعرفة وتوزعها وتحدد مراتبها داخل السوق الثقافية. ومن هذا المدخل يدرس الدور الذي لعبته المؤسسات الأميركية الكبرى، بما فيها مؤسسات مثل «فورد» و «روكفلر» وبعض الأجهزة المرتبطة بالدولة والاستخبارات، في تشكيل المشهد الفكري خلال الحرب الباردة.

يولي الكتاب أهمية خاصة لمؤتمر «جامعة جونز هوبكنز» عام 1966، الذي شكّل لحظة مركزية في انتقال البنيوية وما بعدها إلى الفضاء الأكاديمي الأميركي. ويقرأ روكهيل هذا التحول ضمن سياق سياسي أوسع تزامن مع تصاعد الحركات الطلابية والعمالية ونفوذ الماركسية وحركات التحرر الوطني.

صناعة الشهرة الفكرية

لا يذهب التحليل، في أكثر صيغه إقناعاً، إلى الادعاء بأن المؤسسات الغربية اخترعت فوكو أو دريدا أو دولوز، بل يطرح سؤالاً أدق: لماذا وجدت تيارات معينة قنوات مؤسسية واسعة للانتشار، في حين جرى تهميش تيارات ماركسية أكثر التصاقاً بالتحليل الطبقي والإمبريالية والتنظيم السياسي؟

إن الشهرة الفكرية، في نظر روكهيل، ليست نتيجة عبقرية النص وحدها، بل نتاج شبكة من الجامعات والجوائز والترجمات والمنح ودور النشر والمؤسسات الإعلامية التي تشارك في تحديد ما يعد فكراً مركزياً وما يدفع به إلى الهوامش. وهكذا يقرأ صعود فوكو ودريدا ودولوز وغيرهم بوصفه جزءاً من تحول أوسع شهده الفكر الغربي من تحليل علاقات الإنتاج والصراع الطبقي إلى قضايا الخطاب، واللغة، والرغبة، والذاتية، والاختلاف.

ولا يعني ذلك أنّ هذه القضايا بلا قيمة، أو أن أعمال هؤلاء المفكرين يمكن اختزالها إلى مجرد أيديولوجيا للطبقة الحاكمة. وهذه نقطة ضرورية لأي نقد جاد. فقد أنتج فوكو تحليلات نافذة للسلطة والانضباط والمؤسسات، وفتح دريدا أسئلة مهمة حول اللغة والمعنى، بينما قدّم دولوز تصورات فلسفية شديدة الأصالة حول الرغبة والاختلاف والصيرورة. لكن قوة اعتراض مونفيل وروكهيل تكمن في التساؤل عمّا يحدث حين تصبح هذه المفاهيم بديلاً من تحليل علاقات الملكية والإنتاج والإمبريالية والصراع الطبقي، لا إضافة إليه.

حين يحل الخطاب محل الطبقة

في هذا المستوى يتحول النقد من رفض شكليّ لـ«النظرية الفرنسية» إلى محاكمة سياسية لشروط استخدامها. حين تنفصل أسئلة السلطة عن الاقتصاد السياسي، وحين يتحول الاختلاف إلى بديل من الطبقة، والخطاب إلى بديل من البنية المادية، يصبح من الممكن إنتاج راديكالية لغوية حادة لا تهدد بالضرورة أسس النظام الاقتصادي القائم.

يتكامل هذا التحليل المنهجي عند روكهيل مع النقد الفلسفي الذي يقدمه أيميريك مونفيل، الذي يعيد النظر في الجذور المعرفية للنظرية الفرنسية وصلاتها بالتيارات اللاعقلانية واللاحتمية في الفلسفة الأوروبية، وبخاصة لدى نيتشه وهيدغر.

ويتتبع مونفيل القطيعة التي أحدثتها تيارات ما بعد البنيوية مع التراث الجدلي الهيغلي ومع التاريخانية المادية، منتقداً استبدال مفاهيم الصراع والتناقض والتطور التاريخي بمفاهيم أكثر سيولة مثل الحدث، والاختلاف، والرغبة، والتعدد، في تقاطع ملفت مع المفكر الماركسي الفرنسي ميشيل كلوسكارد ونقده لما سماه «الليبرالية الليبرتارية». فالمجتمع الرأسمالي المعاصر، وفق هذا التصور، يستطيع أن يكون متحرراً للغاية في مجال أنماط الاستهلاك والرغبات الفردية، بينما يبقى شديد المحافظة في ما يتعلق بالملكية وعلاقات الإنتاج وتوزيع الثروة. ووفق هذا النسق، يمكن للراديكالية الثقافية أن تتعايش مع الاستقرار الاقتصادي للرأسمالية، بل قد تصبح، في بعض الحالات، جزءاً من بنيتها الثقافية.

من الصراع الطبقي إلى الصراعات الجزئية

من أكثر أطروحات الكتاب إثارة للنقاش زعمه أن التخلي عن الجدل والتاريخ المادي لم يؤدّ فقط إلى تحول فلسفي، بل أسهم في تفتيت تصور الصراع الاجتماعي نفسه، إذ انتقلت الأولوية تدريجياً من العمل الجماعي والصراع الطبقي إلى عدد متزايد من الصراعات الجزئية والهويات المنفصلة. غير أن قوة هذا النقد تتعاظم حين نتجنب الوقوع في اختزال معاكس. فالصراعات المرتبطة بالعرق والجنس والاستعمار والهوية ليست أوهاماً ثقافية، ولا يمكن للمادية التاريخية الجادة أن تتجاهلها. ولعل السؤال الأكثر خصوبة هو ما إذا كان في الإمكان إدماج هذه الصراعات داخل تحليل مادي شامل بدلاً من تحويلها إلى بدائل عن الطبقة والاقتصاد السياسي.

في الجزء الثاني من الكتاب، يمتد النقد إلى تيارات معاصرة داخل الأكاديميا الغربية، من دراسات ما بعد الاستعمار إلى المادية الجديدة وما بعد الإنسانية وبعض صيغ الدراسات التفكيكية للاستعمار. ويرى المؤلفون أن قطاعات من هذه الاتجاهات أعادت إنتاج آلية مشابهة: نقد الماركسية بوصفها اختزالية أو اقتصادوية أو مركزية أوروبية، ثم استبدال التحليل المادي للإمبريالية والرأسمالية بسجالات رمزية وأخلاقية ولغوية لا تمس دائماً البنية الاقتصادية التي تنتج علاقات الهيمنة.

احتراف الراديكالية

ربطاً بذلك، يقدم روكهيل نقداً حاداً لما يمكن تسميته «احتراف الراديكالية»: اللحظة التي يتحول فيها نقد الرأسمالية نفسه إلى مهنة أكاديمية مستقرة، لها مؤتمراتها ومجلاتها ومناصبها ومساراتها المهنية، بينما تضعف صلتها بالحركات الاجتماعية والجماهير التي يفترض أن يحمل الفكر النقدي همومها.

هذه المفارقة هي إحدى أقوى أفكار الكتاب على الإطلاق: أن النظام قد يحتمل قدراً هائلاً من الخطاب الراديكالي، شرط ألا يتحول هذا الخطاب إلى قوة مادية منظمة قادرة على تغيير علاقات الإنتاج.

استعادة الجدل المادي

تنتهي «المرثية» بالدعوة إلى إعادة الاعتبار للمادية التاريخية والجدل الماركسي بوصفهما أدوات لفهم العالم لا ألعاباً مفهومية مغلقة، وبالعودة إلى مركزية الإمبريالية والطبقة والعمل والتنظيم السياسي في تفسير الأزمات المعاصرة.

ويعيد المؤلفون كذلك فتح النقاش حول تاريخ الاشتراكية الفعلية، رافضين التعامل معها حصراً عبر السردية الليبرالية الغربية، مطالبين بقراءة تاريخية مادية توازن بين إخفاقاتها وتناقضاتها وبين التحولات الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية التي أحدثتها في حياة مئات الملايين من البشر.

تكمن أهمية «مرثية للنظرية الفرنسية» في النهاية في أنه لا يطلب منا فقط إعادة تقييم فوكو أو دريدا أو دولوز، بل يدفعنا إلى طرح سؤال ذي قيمة أكبر: من يقرر ما الذي يصبح نظرية كبرى؟ ومن يمتلك المؤسسات التي تمنح الفكر شرعيته، وتحدد ما يُقرأ وما يُترجم وما يُدرّس وما يتحول إلى موضة عالمية؟ وهكذا يستعيد الجدل المادي وظيفته الأساسية، إذ إن الأفكار لا تعيش خارج التاريخ، ولا تُستولد من الفراغ، ولا يمكن فصل مصائرها عن المؤسسات والأجهزة والطبقات والقوى التي تهيمن على العالم وتعيد إنتاجه وفق مصالحها.

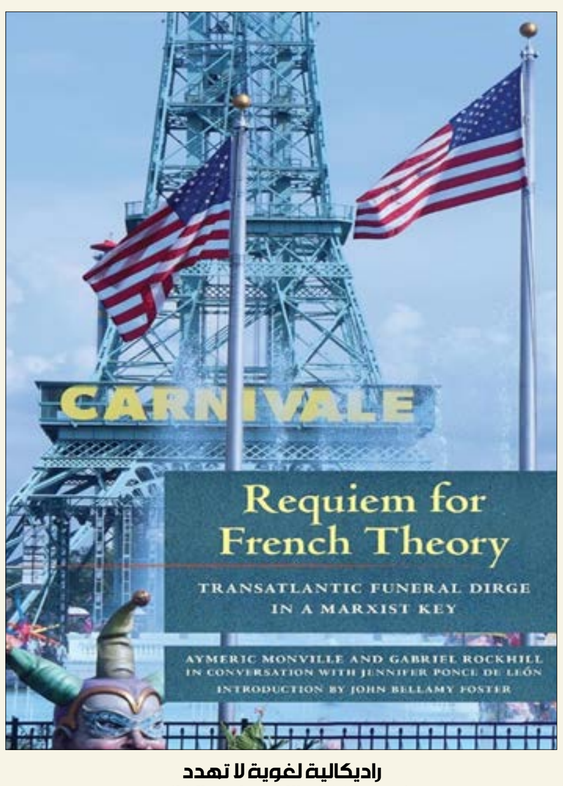

راديكالية لغوية لا تهدد أسس النظام الاقتصادي القائم

مرآة الغرب

جايسون آرداي
الجسد الأسود يُقتل مرتين

تحوّلت اتهامات الانتحال الأكاديمي بحق جايسون آرداي، الأستاذ الأسود في جامعة كامبريدج، إلى حملة إعلامية تجاوزت التحقيق في المخالفات إلى تفكيك سيرته ومكانته. وبعد استقالته ثم وفاته، تطرح القضية أسئلة عن دور الصحافة البريطانية المحافظة في تحويل المساءلة الأكاديمية إلى محاكمة إعلامية مرتبطة بالعرق وسياسات التنوع

بول مخلوف

ثمة شيء مقلق في الطريقة التي انتهت بها قصة جايسون آرداي. استقال الأستاذ في جامعة كامبريدج في 5 آب (أغسطس)، بعد أسابيع من الاتهامات والتغطية الإعلامية الكثيفة، ثم عثر عليه ميتاً في منزله في لندن في 14 آب، عن واحد وأربعين عاماً. حتى الآن، لا واقعة تثبت أنّ الصحافة تسبّبت في موته، ولا يجوز تحويل المأساة إلى اتهام جنائي بلا دليل. لكن ثمة واقعة أخرى لا تحتاج إلى تأويل: آرداي كان قد تعرّض، في أسابيع قليلة، لحملة إعلامية هائلة، ثم واصلت الصحافة تشريح حياته بعد موته.

بدأت الحكاية باتهامات بالانتحال الأكاديمي أثارها ناثان كوفناس، وهو أكاديمي أميركي نشر ادعاءاته علناً. آرداي نفى الانتحال، وأقرّ بوجود أخطاء في بعض أعماله. لكن التحقيقات الرسمية لم تكن قد خلصت إلى حكم نهائي حين استقال، بل إن بعض الاتهامات التي غذّت الحملة الإعلامية لم تكن قد خضعت أصلاً لتحقيق رسمي مكتمل. يبدو الدفاع عن آرداي دفاعاً عن مبدأ بسيط: المتهم ليس مذنباً لمجرد أن الصحيفة كتبت عنه ذلك، خصوصاً أنّ الصحف التي تناولت قضية الانتحال هي صحف ناطقة باسم اليمين والمحافظين. نحن نعلم أن التحقيق الأكاديمي له قواعده، والاتهام له عبء إثبات، مثلما للعقوبة مؤسساتها، بيد أنّ الصحافة، حين تستبدل هذه المراحل كلها بسيل من العناوين، والأخبار، وصناعة الأخبار واجترارها، فإنها تنتحل صفة المحكمة وتتيح لنفسها إصدار قرار الإعدام.

لم يتهم جايسون آرداي فقط في أوراقه العلمية. بمجرد فتح ملفه، فتحت معه سيرته الشخصية، وإنجازاته الرياضية والخيرية، وروايات طفولته، وصورته العامة. هكذا تحول التحقيق في نصوص أكاديمية إلى تفكيك لإنسان وتشريح كامل له. هذه ليست مساءلة ولا تحقيقاً، إنها صناعة فضيحة.

249 مقالاً: الصحافة التي لم تكتفِ بالخبر

الأرقام تكشف حجم المسألة. أشارت تقارير إلى نشر 249 مادة صحافية عن آرداي خلال 22 يوماً، عبر 15 منفذاً إعلامياً بريطانياً، فيما جاءت الحصة الأكبر من صحف مثل «التايمز» و«التلغراف». حتى بعد استقالته، ازدادت كثافة التغطية بصورة لافتة، وعلى واحدنا أن يسأل: ما الذي يبرر أن يتحوّل أستاذ جامعي إلى مادة يومية تبدأ من الصحف ولا تنتهي بمناشير الانستغرام؟

في الصحافة البريطانية، لم يقدَّم آرداي بوصفه أستاذاً يخضع لتحقيق أكاديمي، بل بوصفه «فتى التنوع» الذي انهارت صورته. هكذا، أصبح الرجل رمزاً لسياسة ثقافية، وبالتالي، أصبح سقوطه أكثر قيمة من التحقيق في خطئه نفسه، أي انتحاله وسرقته للأبحاث العلمية إن صح الخبر. من هذا السياق تحديداً، وصلت النخب اليمينية المحافظة إلى مبتغاها حيث صار الخبر الصحافي «انظروا ماذا يحدث حين تضع الجامعات التنوع فوق الكفاءة» عوضاً أن يكون همّ الصحافة التحقيق في ما إذا كان آرداي قد انتحل وسرق أبحاثه فعلاً.

هكذا، خرجت القضية من المختبر الأكاديمي إلى حرب ثقافية كاملة. اللافت أنّ أحد أبرز مطلقي الاتهامات، ناثان كوفناس، أوقفته جامعة غنت في بلجيكا هذا الأسبوع، وفتحت بحقه تحقيقاً تأديبياً أولياً يتعلق باحتمال التمييز العنصري. مع ذلك، لم تمنح الصحافة آرداي المساحة نفسها التي تطالب بها اليوم لنفسها. لقد حوكم الرجل قبل اكتمال التحقيق، ثم صار موته مناسبةً لمواصلة المحاكمة. حتى بعد وفاته، لم تتوقف القصة عند حدود الحداد بل استمرت المقالات في تحليل «سقوطه»، كأنّ الموت لم يسلب الصحافة حقها في إعادة إنتاج المتهم.

الجسد الأسود في قلب الحرب الثقافية

كان آرداي، قبل أن يكون «فضيحة»، أحد رموز الصعود الأسود داخل المؤسسة البريطانية. أصبح في 2023 أصغر أستاذ أسود في تاريخ كامبريدج، وكانت سيرته تروى بوصفها قصة عبور استثنائية. هو رجل من خلفية متواضعة وصل إلى قلب واحدة من أقدم المؤسسات النخبوية في بريطانيا، وعليه لم يكن جسده محايداً في هذه القصة. كان جسداً أسود داخل مؤسسة بيضاء تاريخياً، أي إنّ وجوده يحمل معنى سياسياً وثقافياً.

حين انهارت «صورته»، لم تستخدم قضيته لإدانة شخص فحسب بل لإدانة الفكرة التي صار جسده يمثلها، أي التنوع، وتكافؤ الفرص، وسياسات مكافحة العنصرية، أو ما يسمى في بريطانيا اليوم «ثقافة الصحوة» (ثقافة الووك). فجأة صار آرداي، في جزء من الصحافة، دليلاً على أنّ الجامعات بالغت في تبنّي هذه السياسات. أصبح آرداي حجة في معركة أيديولوجية، بالأحرى الطرف الأول في المعركة.

الدفاع عن آرداي يتجاوز جايسون آرداي

يبدو أن آرداي لم يكن مرحّباً به في المؤسسة الأكاديمية على الإطلاق. ذلك الفتى الأسود، المصاب بالتوحد، الذي يفكر بطريقةٍ مختلفة، كان ينظر إلى نجاحه دائماً بوصفه استثناءً، ولذلك كان سقوطه، بالنسبة إلى خصومه، دليلاً جاهزاً على أن الاستثناء نفسه خدعة. على أنّ الحملة على آرداي هي حملة على النموذج الذي يمثله آرداي: حق الجسد الأسود في أن يكون بالدرجة الأولى، جسداً ملحوظاً، معترفاً به ومدرَكاً، وفي حالة آرداي جسداً أكاديمياً. لقد اختزلت الصحافة التي تنطق باسم النخب البريطانية اليمينية والمحافظة آرداي بوصفه «الأستاذ الأسود»، «فتى التنوع» (المقصود به الملعون)، «نجم كامبريدج» بمعنى «المحتال». هي حربٌ إيديولوجية اختزلت الإنسان وما يمثله في علامةٍ وأرادت أن تعاقبه. هل قتلت الصحافة البريطانية جايسون آرداي؟ وحدها الأميرة ديانا تعلم. غير أنّ هناك عقوبة صدرت من الإعلام البريطاني قبل بتّ المحاكم في قضية آرداي، وهي عقوبة إعدام، ولا تزال ممتدة حتى الآن، بعد موته.

> اختزلت الصحافة التي تنطق باسم النخب البريطانية اليمينية آرداي بوصفه «الأستاذ الأسود»